عدد 58 — 29 ذو الحجة 1439 (10 شتنبر 2018)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أبريل 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2018

صفحة

• محضر الجلسة رقم 173 ليوم الثلاثاء 3 ذو القعدة 1439 (17 يوليو 2018) 4790

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم:

1- تقرير اللجنة النيابية لتقصى الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة؛

2- تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

• محضر الجلسة رقم 174 ليوم الأربعاء 4 ذو القعدة 1439 (18 يوليو 2018) 4799

جدول الأعمال: مناقشة تقريري لجنتي تقصي الحقائق حول:

1- المكتب الوطني المغربي للسياحة؛

2- ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

• تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة 4830

• تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات 4879

محضر الجلسة رقم 173

التاريخ: الثلاثاء 03 ذو القعدة 1439 (17 يوليو 2018).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم:

1- تقرير اللجنة النيابية لتقصى الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة؛

2- تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

وغادي نفتحو جلسة أخرى تتعلق بدراسة تقارير لجن نيابية لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، وكذلك تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

إذن على بركة الله، أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

استنادا إلى أحكام الفصل 67 من الدستور، وعملا بأحكام القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجن النيابية لتقصي الحقائق، ولاسيما المادة 17 منه التي تنص على تخصيص المجلس البرلماني المعني بجلسة أو جلسات عمومية لمناقشة مضمون التقرير داخل آجال لا يتعدى أسبوعين من تاريخ إيداعه لدى مكتب المجلس.

وكذلك طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وخاصة أحكام الباب السابع من الجزء الأول منه، وبناء على مداولات المكتب، مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 9 يوليوز 2018، واتفاق ندوة الرؤساء بتاريخ 10 يوليوز 2018.

يخصص المجلس هذه الجلسة العامة لتقديم –كما سلف الذكر– تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، وتقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وقبل أن نحيل الكلمة للسيدة نائبة مقرر اللجنة، وطبقا لقرار المكتب، سيعقد المجلس جلستين واحدة هذه، واحدة إن شاء الله غدا في الصباح للاستمرار في مناقشة التقريرين المذكورين.

وأود أن أتقدم باسمكم جميعا بجزيل الشكر والتقدير لكافة السيدات والسادة أعضاء لجنتي تقصي الحقائق على المجهودات الكبيرة والجبارة التي بذلوها في سبيل القيام بجمع المعلومات لإنجاز التقريرين المرفوعين إلى المجلس الموقر، وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل لأطر وموظفي المجلس الذين رافقوا اللجنتين طيلة أطوار أشغالهما.

كما أنهي إلى علمكم بأن التقريرين سيوزعان الآن، مباشرة بعد الاستماع إلى التقرير ديال اللجنة.

وأعطي الكلمة مباشرة للسيدة وفاء القاضي، وفاء القاضي نائبة مقرر لجنة لتقضي الحقائق لتقديم التقرير.

المستشارة السيدة وفاء القاضي، نائبة مقرر لجنة تقصى الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف، باسم السيدة والسادة أعضاء لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، أن أقدم أمام مجلسنا الموقر ملخصا للتقرير الذي أعدته اللجنة وصادقت عليه بإجماع الحاضرين، والذي سيتم توزيعه على مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إن السياق العام الذي تشكلت فيه هذه اللجنة تميز بدخول بلادنا في عهد دستوري جديد تضمن مقتضيات دستورية متقدمة أكدت على تعزيز مبادئ الحكامة، وإعمال آلياتها، وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى تعزيز وتقوية الوظيفة الرقابية للبرلمان، وفي مقدمتها اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وتميز هذا السياق أيضا بتزامن عمل اللجنة مع المراحل الأخيرة لتنزيل رؤية 2011-2020، حيث أدت إلى بروز مؤشرات، نسبيا سلبية، على مستوى نسبة تنفيذ أهداف الرؤية، تتأرجح بين 35 و 40%، حيث بادرت الفرق والمجموعات بالمجلس، مجتمعة إلى جمع توقيعات قصد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة للوقوف على أدائه في مجال الترويج السياحي ببلادنا، وملامسة العوامل التي تعيق التنزيل الأمثل لأهداف الرؤية والاستراتيجيات المنبثقة عنها، كما يأتي تشكيل هذه اللجنة، في سياق الأدوار التي يضطلع بها المكتب الوطني المغربي للسياحة في الترويج للمنتوج السياحي الوطني، الذي رسمت معالم توجهاته بخارطتي طريق عشرية 2001-2010 ثم 2011–2020.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد تشكيل اللجنة، وانتخاب رئيسها وأعضاء مكتبها في أول اجتماع لها، شرعت في عملها، حيث قررت في ثاني اجتماع لها تحديد منهجية لاشتغالها، وحصر الفترة الزمنية 2010-2017، التي سيشملها التقصي، ثم القضايا والمحاور التي سيتم إدراجها في المراسلات التي وجهت إلى المسؤولين السياسيين والإداريين الذين تعاقبوا على المكتب الوطني المغربي للسياحة ومهنيي القطاع، الممثلين بالمجلس الإداري للمكتب، وحصر لائحة البيانات والوثائق التي ستعتمدها في عملها للوقوف على حقيقة ما جرى.

وتشمل هذه اللائحة الدراسات والنصوص القانونية والوثائق المحاسباتية، وملخص تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول المكتب الصادر سنة 2013، إضافة إلى العروض المقدمة أثناء جلسات الاستماع، حيث تقرر عقد جلسات الاستماع، للمسؤولين السياسيين والإداريين والمهنيين بالمكتب الوطني المغربي للسياحة، وهكذا تم الاستماع إلى السادة:

- وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، باعتباره رئيسا للمجلس الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

- المدير بالنيابة للمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

- المدراء المتعاقبين على المكتب الوطني المغربي للسياحة منذ 2010 لغاية 2017؛

- نائب مدير المنشآت العامة والخوصصة، وممثل سابق لوزارة المالية بالمجلس الإداري للمكتب؛

• ثلاثة من ممثلي المهنيين بالمجلس الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة:

- رئيس الكونفدرالية الوطنية للسياحة؛

- رئيس الفدرالية الوطنية للصناعة الفندقية؛

- رئيس الفدرالية الوطنية لوكالات أسفار المغرب؛

كما تم الاستماع إلى رئيس جمعية المستثمرين السياحيين.

وقامت اللجنة، تطبيقا للمقتضيات القانونية المنظمة لأشغالها، بتوثيق جميع أعمالها، من خلال تحرير محاضر مفصلة بخصوص كل اجتماعاتها، بالإضافة إلى التسجيل بالصوت والصورة لكل أعمالها، (8 أقراص مدمجة بالصوت والصورة، وبطاقتي ذاكرة تتضمن كل التسجيلات الصوتية). وقد بلغ الغلاف الزمني لاشتغال اللجنة 42 ساعة، موزعة على 20 اجتماعا، 9 منها خاصة بجلسات الاستماع، دون احتساب الوقت الذي استغرقته عملية فحص الرصيد الوثائقي، والتقارير، ومدة صياغة التقرير.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين؛

لقد واجهت اللجنة أثناء القيام بعملها بعض الصعوبات والعراقيل، منها صعوبة تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها التقصي، ثم موضوع التقصي، بين التوجه نحو التحري وتقييم مردودية الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المؤسسة، أم الاقتصارعلى الجوانب التي تمس التدبير المالي والإداري للمؤسسة، وانطلاقا من هذا المقتضى ترى اللجنة أن تثير انتباه مكتب المجلس أن يولي أمر تحديد مواضيع التقصي بالدقة والعناية اللازمتين لجعلها ملائمة مع الحيز الزمني المخصص لعمل اللجنة المحدد قانونا في ستة أشهر.

إضافة إلى عدم تمكين اللجنة من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة من الوثائق المطلوبة باللغة العربية، مما تطلب من اللجنة مجهودا مضاعفا لافتحاص الوثائق، وإعادة تحرير مضامينها بالعربية، كما أن البيانات المحاسباتية المتوصل بها من المكتب لم يتم التجاوب بشأن تسليمها على تطبيق Excel.

ورغم هذه الصعوبات، فقد توصلت اللجنة من خلال افتحاص التقارير والوثائق ومداولات جلسات الاستماع إلى حقائق ترصد حجم الإشكالات التي يتخبط فيها المكتب، والتي تؤثر بشكل جوهري على مردوديته، من خلال مستويات التدبير المالي والإداري والحكامة، وتوزعت على النحو الآتي:

• التدبير المالي للمكتب الوطني المغربي للسياحة:

شكلت الجوانب المالية أهم انشغالات عمل اللجنة، من حيث الميزانية وصرف الاعتمادات المخصصة للعمليات التسويقية وتسيير المكتب، من أجور العاملين به، وكراء العقارات ومداخيل السياحة ومدى ملاءمة النتائج المحققة، مع ما تم انفاقه بهذا الشأن مسجلة بأن مالية المكتب تعاني من:

- غياب ميزانية قارة للتنمية السياحية، حيث كان من المتوقع منح المكتب، وفق رؤية 2020 مليارو300 مليون درهم سنويا لتفعيل مخطط العمل، إلا أنه يلاحظ أنها لم تتجاوز النصف، كما أن نفقات الترويج إجمالا من برامج الإشهار والدعاية والشراكات تصل بالكاد 1.5%من مداخيل السياحة، في الوقت الذي تشكل 3% النسبة المتعارف عليها دوليا؛

- عدم ترشيد وعقلنة الإعانات الموجهة لقطاع الطيران؛

- عدم استخلاص المكتب لجميع مداخيل الرسوم التي تأتي من ليالي المبيت التي قد تصل إلى 190 مليون درهم سنويا، في حين أن مبالغ التحصيل الفعلية لا تتجاوز 120 مليون درهم سنويا، مما يثير الغموض وعدم التوازن بهذا الشأن، الأمر الذي يفوت على المكتب مداخيل تقدر

بحوالي 70مليون درهم سنويا؛

- بعض الحسابات الختامية للمكتب لازالت تحت التحفظ وغير مصادق عليه من الجهات المختصة؛

- إرتفاع مبالغ الديون بسبب عدم أدائها في الآجال المحددة، والتي تصل في بعض الأحيان إلى 200 يوم تأخير، الأمر الذي يحمل ميزانية المكتب أداء غرامات التأخير؛

- اختلالات في تدبير المعارض بالخارج حيث يلاحظ ارتفاع في الاعتمادات المرصودة لها، مقابل تراجع في حجم المساحات المخصصة إضافة إلى الفوضى وسوء التدبير الذي يشوبها؛

- غياب ترشيد النفقات والاعتمادات الموجهة للاستثمار؛

- صعوبة تحويل الاعتمادات للمندوبيات نتيجة تعقد المساطر؛

- عدم تفويت العقارات التي لازالت عالقة في ذمة المكتب نتيجة تعقد مسطرة التصفية، بالرغم من أن المجلس الإداري كان قد اتخذ قرارا بشأن تفويتها؛

- ارتفاع العبء المالي للعقارات التي لم يتم تفويتها (فنادق وقطع أرضية)، خاصة فيما يتعلق بأشغال الصيانة؛

- ارتفاع غير مبرر لبعض تكاليف التسيير (كلفة السكن الوظيفي للسيد المدير العام تقدر بسومة كرائية شهرية تصل إلى 50 ألف درهم وكراء المندوبيات بالخارج التي تكلف حوالي 10 ملايين درهم سنويا).

بالنسبة للتدبير الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة وقفت اللجنة على سلسلة من الملاحظات تتجلى في:

- عدم استقرار الاستراتيجيات التي تبقى رهينة بتغيير المسؤولين؛

- خصاص في الموارد البشرية بالمندوبيات بالخارج (2 إلى 3 موظفين فقط)، مما يؤثر سلبا على أدائها؛

- عدم تنويع الموارد البشرية الخاصة بالمندوبيات بين موظفين مغاربة وآخرين بالبلدان مقر المندوبية، الذي كان من الممكن أن يساهم في تخفيض التكاليف المالية، من جانب، ثم تملك المعطيات المتعلقة بالبلد وسهولة التواصل مع الشرائح المستهدفة من جانب آخر؛

- قيام المكتب الوطني المغربي للسياحة بإنجاز العديد من الدراسات بتكلفة مالية باهضة دون الاستفادة منها، بهذا الخصوص تسجل اللجنة عدم تجاوب المكتب الوطني المغربي للسياحة معها بتمكينها بأي من هذه الدراسات بالرغم من مراسلتها له؛

- عدم قدرة المكتب على مواكبة التطورات الذي يعرفها السوق السياحي، خاصة في مجال التسويق؛

- خلل في التنسيق والتواصل بين الوزير الوصي التي هو رئيس المجلس الإداري بحكم القانون والمدير العام للمكتب؛

- تعيينات المدراء بالمكتب تتم في بعض الأحيان بشكل انفرادي من طرف المدير العام للمكتب؛

- يعاني المكتب في هيكلته الحالية من صعوبة التفاعل والاستجابة للمطالب المستمرة والمتجددة لسوق السياحة الذي يعرف دينامية كبيرة ومتسارعة.

وبالنسبة لمؤشر الحكامة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة سجلت اللجنة:

- غياب الرقابة بخصوص القطاع غير المهيكل المتمثل في الشقق والرياض والمنازل المعدة للكراء من قبل الجهات المعنية، الداخلية، المالية، السياحة؛

- إشكالية الاستفراد، أحيانا، باتخاذ القرارات داخل المكتب، في تجاوز لمقتضيات القانون المؤطر للمكتب ولأشغال المجلس الإداري به، التي تجعل من الوزير هو رئيس المجلس الإداري الذي يقرر في برامج العمل والاستراتيجيات؛

- عدم تفعيل لجنة الاستراتيجية والاستثمار؛

- عدم تفعيل لجنة التسيير–التي تعود رئاستها للوزارة الوصية– منذ سنة 1974؛

- غياب جهاز أو لجنة خاصة بتدبير الأزمات؛

- ضعف الشفافية والتشاور مع المهنيين مع غياب تمثيلية وازنة لهم بالمجلس الإداري؛

- عدم جدوى العمليات الإشهارية خلال فترة العطل التي تشكل فترات الذروة للسياحة، في الوقت الذي يجب تكثيف الحملات الإشهارية خلال فترات الركود السياحي؛

- تقادم القانون الأساسي للمكتب، والذي يستوجب التحيين وذلك من أجل مسايرة التطورات وإعادة النظر في العلاقة مع المهنيين؛

- ممارسة المكتب الوطني المغربي للسياحة لاختصاصات أخرى غير المنصوص عليها في القانون الأساسي للمكتب، التي تتمثل في الترويج والتسويق، بل تعدت إلى الاهتمام بمهام أخرى كالطيران والربط الجوي، التي أصبحت من المهام الأساسية في العقود الأخيرة؛

- غياب الالتقائية في الاستراتيجيات والرؤى بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية والخطوط الجوية الملكية المغربية؛

- غياب أي تقييم للدعم الموجه للطيران والحملات الإشهارية من حيث المردودية والاعتمادات المرصودة لها؛

- عدم توفر المكتب على سياسة واضحة بخصوص العدالة الاجتماعية والمجالية في مجال التسويق والترويج.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين؛

انطلاقا من هذه الملاحظات، ارتأت اللجنة، اقتراح تسع توصيات من شأنها تطوير أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة، تتجلى فيما يلي:

1. إعادة النظر في القانون المنظم للمكتب الوطني المغربي للسياحة، بما يتيح ملاءمة صلاحياته مع متغيرات سوق السياحة والتنافسية الكبرى التي يعرفها، وتحيين تركيبة المجلس الإداري لضمان فعاليته وتدعيمه بتمثيلية وازنة للمهنيين، ولجنة تنفيذية لتتبع ومواكبة تنزيل قراراته من قبل إدارة المؤسسة؛

2. تفعيل لجنة التسيير التي ظلت مجمدة منذ إعادة تنظيم المكتب الوطني المغربي للسياحة منذ سنة 1974؛

3. عقلنة وترشيد النفقات التي يصرفها المكتب الوطني المغربي للسياحة، من إعانات ووسائل الدعاية والإشهار، في اتجاه الرفع من مردوديتها بالتتبع الدائم لنتائجها؛

4. تنويع الأسواق السياحية المستهدفة والبحث عن آفاق واعدة لجلب السياح، على النحو الذي يحقق أهداف استراتيجيات القطاع، في أفق الرفع من حصة التمويل الدعائي والترويجي المخصص للمكتب لبلوغ المؤشر الدولي المتعارف عليه 3%؛

5. تطوير نظام الحكامة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة بنظام اليقظة الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والتتبع وتقييم المردودية وتدبير الأزمات؛

6. اعتماد دليل عملي دقيق لعمل المندوبيات بالخارج فيما يتعلق بالتدبير المالي والتعيينات بها؛

7. ضرورة وضع دليل مسطري وإجرائي دقيق لضمان شفافية التسيير المالي للمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

8. تبني استراتيجيات وبرامج عمل بتمويلات، تمكن من إرساء البعد الجهوي والسياحة الداخلية والعدالة المجالية في محاورها الرئيسية؛

9. توحيد وتجميع الهيئات والمؤسسات العمومية المرتبطة بالقطاع السياحي داخل هيئة واحدة، في أفق تعميم هذا الإجراء على مختلف المؤسسات العمومية الوطنية المكلفة بالترويج للمغرب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

ختاما، تود اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، وهي تضع بين أيدي مجلس المستشارين هذا التقرير، أن تعبر عن أملها في أن تؤخذ خلاصاتها وتوصياتها بعين الاعتبار.

في هذا السياق، لا يسعني، وأنا أتلو هذا التقرير، وباسم اللجنة، إلا أن أنوه بمناخ التوافق والإجماع والانضباط للسيدة والسادة أعضاء اللجنة، الذين لم يتوانوا في بذل مجهودات كبيرة بتفان ومسؤولية، وبالمناخ الذي ساد أشغالها في كل مراحل عملها وعلى جميع المستويات.

ولا يفوت أعضاء اللجنة أن يتقدموا بشكرهم الخاص إلى رئاسة ومكتب المجلس وأمينه العام، على تعاونهم الدائم والمستمر طيلة مسار اشتغال اللجنة، كما ننوه بطاقمها الإداري، الذي واكب أعمالها بالتزام ومسؤولية.

شكرا على إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إمضاء رئيس اللجنة: السيد الحسين العبادي.

إمضاء نائبة مقرر اللجنة: المستشارة السيدة وفاء القاضي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المقررة على هذا التقرير الشامل.

والآن ننتقل إلى تقديم تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات في حدود 25 دقيقة، أعطي الكلمة للسيدة مقررة اللجنة السيدة امال ميصرة.

المستشارة السيدة امال ميصرة، مقررة لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات :

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام مجلسنا الموقر ملخصا لتقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

بداية، تشكلت هذه اللجنة بناء على الضجة المثارة بعد استيراد إحدى شحنات النفايات من الخارج، والتي عرفت تفاعلات مختلفة على جميع المستويات المجتمعية، نظرا للآثار السلبية التي يمكن أن تلحقها بالبيئة.

وتفاعلا مع الضجة الإعلامية واحتجاجات الرأي العام الناتجة عن استيراد شحنة نفايات من إيطاليا، وشحنات مماثلة تم الحديث عنها، وانطلاقا من الدور الدستوري الموكول لمجلس المستشارين، بادرت الفرق والمجموعات النيابية بالمجلس إلى جمع توقيعات، قصد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق للوقوف على مختلف التفاصيل المرتبطة بترخيص الحكومة لاستيراد النفايات بشكل عام، والترخيص للشحنة المذكورة بشكل خاص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بمقتضى الفصل 67 الذي يمنح للبرلمان بمجلسيه إمكانية تشكيل لجان نيابية لتقصي الحقائق، يناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع

معينة أو بتدبير المصالح أو المؤسسات والمقاولات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها.

وبناء على مقتضيات القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، الصادر الأمر بتنفيذه بظهير شريف رقم 1.14.125 الصادر في 3 شوال 1435، الموافق ل 31 يوليوز 2014، ومقتضيات المواد 77، 78، 79، 80، من الباب السابع للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدم 42 مستشارة ومستشارا بطلب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات في 15 يوليوز 2016، وأشعر السيد رئيس مجلس المستشارين السيد رئيس الحكومة بموضوع تشكيلها بتاريخ 19 يوليوز 2016، وانتهى أجل إفادة الحكومة بأن الوقائع المطلوب التقصي بشأنها ليست موضوع متابعة قضائية بتاريخ 05 غشت 2016، وعلى إثر ذلك باشر مجلس المستشارين مسطرة التشكيل والتي عرفت تأخرا بسبب تأخر بعض الفرق والمجموعات البرلمانية في انتداب ممثليها، كما تزامن تشكيلها مع التأخر الحاصل في تشكيل الحكومة الذي استغرق ستة أشهر.

وقد وجه مكتب المجلس الدعوة لعقد الاجتماع الأول لهذه اللجنة في 22 نونبر 2017، وقرر بناء على طلب من بعض الفرق البرلمانية تأجيل اجتماع تشكيلها إلى ما بعد الانتهاء من دراسة القانون المالي برسم السنة المالية 2018.

وتم توجيه دعوة لعقد اجتماع اللجنة يوم 14 دجنبر 2017، مباشرة بعد التصويت على القانون المالي في 11 دجنبر 2017، ليتم تأجيله مرة ثانية إلى 15 دجنبر 2017 بطلب من أحد الفرق، وأجل مرة أخرى بطلب من نفس الفريق إلى 19 دجنبر 2017، حيث تم تأجيله مرة أخرى إلى 26 دجنبر 2017 بطلب من فريق آخر، ليقرر على إثر ذلك مكتب المجلس تشكيل اللجنة يوم27 دجنبر 2017.

وعقدت لجنة تقصي الحقائق حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات" اجتماع تشكيلها بتاريخ 27 دجنبر 2017 بصفة رسمية، تحت رئاسة رئيس مجلس المستشارين المحترم، الذي قدم أمام أعضائها عرضا مقتضبا تضمن السياق الذي تطلب تشكيلها والمداخل القانونية والإجراءات المؤطرة لعملها.

ليتم مباشرة عملية هيكلتها على النحو الآتي:

- السيد أحمد تويزي من فريق الأصالة والمعاصرة: رئيسا؛

- السيد مبارك السباعي من الفريق الحركي: نائبا أولا للرئيس؛

- السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي من فريق الاتحاد المغربي للشغل: نائبة ثانية للرئيس؛

- السيدة أمال ميصرة من فريق العدالة والتنمية: مقررة للجنة؛

- السيدة رجاء الكساب من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: النائبة الأول للمقررة؛

- السيدة نجاة كمير من فريق الأصالة والمعاصرة: النائبة الثانية للمقررة؛

- مولاي الطيب الموساوي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: عضوا؛

- السيد عبد اللطيف أبدوح من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: عضوا؛

- السيد لحسن أدعي من فريق التجمع الوطني للأحرار: عضوا؛

- السيد عبد الحميد الصويري من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: عضوا؛

- السيد محمد علمي من الفريق الاشتراكي: عضوا؛

- السيدة عائشة آيتعلا من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: عضوا؛

- السيد عدي شجري من مجموعة العمل التقدمي: عضوا.

ولتسهيل عمل اللجنة في المهام الموكولة إليها، وفر المجلس جميع الوسائل اللوجيستيكية والمعلوماتية الضرورية لعملها، ووضع القاعة رقم 8 رهن إشارتها لعقد جلسات الاستماع، مجهزة بالوسائل السمعية والبصرية لتوثيق الجلسات، كما وضع رهن إشارتها طاقما إداريا مكونا من 7 موظفين، وأستغل هذه المناسبة لتقديم الشكر باسم أعضاء اللجنة لمجموع الطاقم الإداري على كل المجهودات المعتبرة التي بذلها طيلة مدة اشتغال اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد بلغ الغلاف الزمني لاشتغال اللجنة 8 ساعات ونصف للاجتماعات التحضيرية لجلسات الاستماع، و23 ساعة ونصف استغرقتها جلسات الاستماع، بينما بلغت الحصة الزمنية لقراءة وتفحص وترجمة الوثائق 70 ساعة، أما تفريغ أقراص جلسات الاستماع بلغ 107 ساعات، فيما بلغت المدة الزمنية المحددة لاجتماعات التعديل والموافقة على مشروع تقرير اللجنة 21 ساعة ونصف.

وبخصوص منهجية العمل، فقد صادقت اللجنة في أولى اجتماعاتها المنعقد بتاريخ 08 يناير 2018 على نظامها الداخلي الذي يحدد سير عملها طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المؤطر لها، وتم تخصيص أربعة اجتماعات للتمكن من جميع جوانب الموضوع، من خلال الاستماع ومناقشة مجموعة من العروض:

- عرض حول المساطر والإجراءات القانونية لسير وتدبير عمل اللجان النيابية لتقصي الحقائق،

- وعرض حول الإطار القانوني لعملية استيراد النفايات،

- وعرض تقني حول أنواع النفايات المستوردة وكيفية معالجتها وفوائدها وأضرارها على البيئة.

كما حددت اللجنة برنامج عملها الارتدادي لجلسات الاستماع لمسؤولين حكوميين حاليين وسابقين وأطر سامية وإداريين ومهنيين، ارتبطت صفاتهم ومهامهم بالموضوع.

كما اتفقت اللجنة على تحديد برنامج زياراتها الاستطلاعية لمجموعة من الوحدات التي تقوم بتثمين النفايات المستعملة كوقود بديل، ومطارح النفايات العمومية المراقبة بناء على ما توفر لديها من معلومات بجلسات الاستماع، وفي إطار تحديد المفاهيم المرتبطة بالموضوع، من خلال مناقشة عرض تقني شامل، اتضح أن المقصود بنفايات (RDF) كمادة أساسية موضوع الشحنة المذكورة، تعني بالإنجليزية: Refuse Derived Fuels وبالعربية: النفايات المشتقة كوقود بديل، والمعرف بمجموع النفايات والنواتج الثانوية ذات القيمة الحرارية القابلة للاسترداد، التي يمكن استخدامها كوقود بديل في الأفران، لتعويض بعض أنواع الوقود الأحفوري التقليدي، مثل الفحم، إذا استجابت لمواصفات صارمة.

كما توصلت اللجنة برصيد وثائقي مهم اعتمدته في عملها حيث شمل النصوص القانونية وتقارير المراقبة المعدة من طرف المختبرات المعتمدة ومساطير إدارية محددة من طرف الوزارة وكذا العروض المقدمة من طرف الخبرات أو التي قدمها المستجوبون أثناء جلسات الاستماع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

واجهت اللجنة خلال عملها إشكالية تتعلق بترجمة بعض الوثائق، خاصة تلك المكتوبة باللغتين الإنجليزية والإيطالية وعدم استجابة الجهات الحكومية المعنية لطلب اللجنة بالقيام بترجمتها، تحت ذريعة عدم توفرها على وسائل الترجمة، الشيء الذي تطلب مجهودا إضافيا من أعضاء اللجنة وفريق العمل الإداري المواكب لعملها في ترجمة هذه الوثائق.

كما لم تتوصل اللجنة بجواب من وزارة الداخلية على المراسلة المتعلقة بتزويدها بالتقرير الذي أعدته خلال التحقيق الذي باشرته بخصوص شحنة النفايات الإيطالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عقدت اللجنة 12 جلسة استماع، انطلقت بعد هيكلتها وتحديد منهجية عملها، موثقة بالصوت والصورة، همت مجالات الاختصاص للشهود الماثلين أمامها، حيث استمعت اللجنة لمجموعة من المسؤولين للقطاع الوصي، حسب التسلسل الإداري، من ضمنهم مسؤولين سابقين، وإضافة للمعطيات المرتبطة بالجوانب القانونية، والاختصاصات الموكولة لكل وحدة إدارية وعلاقتها بموضوع لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وبناء على الأسئلة الدقيقة المفصلة والمباشرة لأعضاء اللجنة، فإن أهم الإفادات الواردة في الشهادات يمكن حصرها كما يلي:

في إطار الجواب على استفسارات أعضاء اللجنة حول المرتكزات والأسس القانونية المؤطرة لمسار عمليات استيراد الحكومة لشحنات النفايات، أكد مختلف الشهود في إطار جلسات الاستماع أن القطاع الوصي على البيئة التزم بكافة المساطر القانونية الدولية والوطنية أثناء عملية استيراد النفايات، ولا يستورد إلا ما يتم تصنيفه في خانة النفايات غير الخطرة، وصرح الشهود بوجود الضمانات الكافية التي تنص عليها "اتفاقية بازل" بكون هذه النفايات غير خطيرة بشهادة من مختبرات محلية وأجنبية معتمدة.

ووفقا لإفادة بعض الشهود فإن الإجراءات المتعلقة بمراقبة دخول النفايات للمغرب تمت وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 00-28، المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ونصوصه التطبيقية التي تمنع بصفة نهائية استيراد النفايات الخطرة وتسمح باستيراد النفايات غير الخطرة من أجل إعادة تدويرها أو تثمينها كطاقة مكملة أو بديلة بالمصانع والمعامل سواء الإسمنتية أو الشركات الطاقية، كما ألزمت وزارة البيئة المعامل بالقيام بدراسة الأثر البيئي وفقا لمقتضيات القانون 12.03، إضافة إلى احترام مضامين الاتفاقية الإطار الموقعة بين الوزارة الوصية والمهنيين المشتغلين في قطاع حرق النفايات.

وأشار بعض الشهود، أن عملية استيراد النفايات تخضع لعملية مراقبة دقيقة وتتبع مسطري انطلاقا من البلد المصدر إلى حين دخولها تراب المملكة للوقوف على مدى احترام الشروط المتعلقة بنوعية هذه النفايات ومكوناتها الكيميائية والفيزيائية وإخضاعها للتحاليل من أجل التأكد من خلوها من النفايات الخطرة والسامة.

وبعد تفحص الوثائق المتوصل بها من طرف القطاع الوصي تم رصد مجموعة من أنواع النفايات التي يستوردها المغرب من الخارج، نذكر منها:

- Plastique, ferrailles, pneus déchiquetés, RDF, cuivre, polyster, textiles éponge, ferrailles fonte au chrome, PVC plastique, mousse, caoutchouc cryogénique, fer, billette (ferrailles)

كما أكد الشهود المعنيون أن عملية استيراد النفايات من طرف الحكومة يؤطرها مشروع المرسوم 2.14.505 والذي ينص على منح رخصة استيراد أو تصدير أو عبور النفايات من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة، بعد استطلاع رأي القطاعات الوزارية المعنية وتحديد

شروط وكيفيات تسليم تراخيص استيراد النفايات الخطرة الناتجة عن أنشطة مناطق التصدير الحرة والنفايات غير الخطرة وتراخيص عبور النفايات الخطرة عبر التراب الوطني وكذا تراخيص تصدير النفايات.

واستدل الشهود المعنيون بمضمون المادة 43 من القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها الذي يشترط في الفقرة الأولى أن استيراد النفايات غير الخطرة بهدف تدويرها أو تثمينها يفرض أن تكون مدرجة في لائحة تحدد بمرسوم، وهذا المرسوم الذي يحدد المواد المسموح باستيرادها لم ينشر في الجريدة الرسمية إلى اليوم على الرغم من أنه عرض في مجلس حكومي.

وقد أدلى أحد الشهود، خلال انعقاد إحدى جلسات الاستماع، بوثيقة داخل اللجنة، تؤكد أن الشروع في استيراد العجلات المطاطية المقطعة (Pneus déchiquetés) من طرف الشركات الاسمنتية، انطلق منذ سنة 2003، في حين بدأ المغرب باستيراد نفايات (RDF) كطاقة بديلة سنة 2012، رغم غياب نص تنظيمي يؤطر هذه العملية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أفاد أحد الشهود أن المغرب ينتج 6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، منها 340 ألف طن من النفايات الخطرة، ومن ضمنها 40 ألف طن من زيوت الراداتور المسماة (PCB) وتساءل نفس الشاهد عن مآل هذه النفايات، ومكان حرقها، مستخلصا أن 340 ألف طن من النفايات الخطرة لا يصدر منها المغرب سنويا إلا 17 ألف طن عن طريق الشركات المتعددة الجنسية والمؤطرة بقوانين تحترمها هذه الشركات، في حين يجهل مصير الباقي داخل بلادنا على مستوى مكان الحرق أو مع أي مكونات أخرى يتم حرقها.

وحمل أحد الشهود المسؤولية المباشرة لوزارة التجارة والصناعة في استيراد مادة متلاشيات الحديد (la ferraille) قصد تدويرها في معامل صوناسيد، دون تنسيق أو مراقبة مع وزارة البيئة بحكم إمكانية حمل هذه المادة لمكونات مشعة وسامة.

وأفاد أحد الشهود، أن مساهمة الجماعات المحلية في إنتاج مادة RDF بمطارحها سيمكنها من تخفيض تكاليف طمر نفاياتها المنزلية، والإسهام في إيجاد حلول للوقود الطاقي البديل، حيث أن 2.5 طن من RDF تعوض 1 طن من الفيول.

وأفاد بعض الشهود أن الحكومة اتخذت في مرحلة أولى قرارا بتوقيف استيراد جميع أنواع النفايات بعد ضجة النفايات الإيطالية، قبل أن يتم في مرحلة ثانية إيقاف هذا القرار ليسري فقط على استيراد نفايات.RDF

كما أكد أحد الشهود خلال جلسات الاستماع أنه تم توقيف عملية استيراد شحنات نفايات RDF بعد الضجة المثارة حول استيراد الشحنة الإيطالية، بتعليمات شفوية فقط..

وصرح أحد الشهود بخصوص شحنة 2500 طن من النفايات الإيطالية، أن الحكومة قررت وضعها تحت المراقبة في انتظار استكمال التحريات التي فتح بشأنها تحقيق من أجل اتخاذ قرار نهائي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في محاولة من أعضاء اللجنة لفهم المعايير التقنية التي يجب توفرها لدى المنشأة المستفيدة من حرق النفايات، تم الاستماع للمسؤولين بالمختبر العمومي للدراسات والأبحاث، الذين تقدموا بعرض حول المستوى التقني والمعرفي وأهم المنجزات الذي اكتسبها منذ تأسيسه، كمؤسسة تقنية ومرجعية وطنية.

وتم التأكيد على أن المختبر العمومي للأبحاث والدراسات، المختبر المعتمد على الصعيد الوطني لإجراء بحوث تفصيلية وتحاليل، ونفى المسؤولون بأن المختبر لم يتلق أي طلب إجراء بحث من الوزارة بخصوص الشحنة المستوردة من إيطاليا، وبأن تدخل المختبر اقتصر على المساهمة في أعمال الخبرة والاستشارة في إطار التحقيق الذي باشرته اللجنة المختلطة المعتمدة من وزارة الداخلية، والتي تم تزويدها بجميع التقارير المنجزة لمدة معينة مع جمعية مهني الإسمنت.

وأشار المسؤولون المستجوبون أن عملية اللجوء إلى المختبرات المعتمدة أمر ضروري والتعامل مع مختبر (LPEE) يبقى اختياريا من طرف معامل الاسمنت ومجالات وتوقيت تدخله تظل رهينة بالطلب أو الضرورة. وأن النتائج والتقارير لا تلها عمليات مراقبة وتتبع بشكل رسمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أفاد ممثل مهني الاسمنت أمام اللجنة أن المعامل الإسمنتية غير مؤهلة (100%على حد تعبيره) مقارنة مع دول أوروبا، بل هي ملزمة للقيام بتجهيزات معينة للوصول إلى المعايير الأوروبية، وبأن معظم النفايات غير الخطرة المستوردة توجه إلى الحرق في مصانع الإسمنت وفقا للاتفاقية المبرمة بين جمعية مهني الاسمنت والقطاع الحكومي المكلف بالبيئة والتي وقعت سنة 2003، وبأن هذا التوجه الجديد كلف استثمارات ضخمة خلال السنوات الأخيرة في تجهيز أفران لاستقبال الوقود الصلب المستخرج من النفايات والتحكم في الأدخنة والغبار الناتج عن حرقها.

وبخصوص أحد شركات الاسمنت، فإنها تستوفي نسبة مهمة من حاجياتها من الوقود الصلب من النفايات خاصة العجلات المستعملة، ما من شأنه تخفيف الضغط على مطارح النفايات المنزلية المراقبة، وتقليص نسبة استهلاك أراض وعقارات جديدة لطمر هذه النفايات.

وأشار أحد المسؤولين الإداريين إلى عدم تحقق قسم الوقاية ومحاربة التلوث من القياسات الغازية المنبثقة بأكملها، وكما هو محدد في الاتفاقية وإنما يقتصر فقط على غازي وحيد أكسيد الكاربون "CO" وغاز الميتان CH4 وأشار من جانب آخر إلى عدم توفر المختبر الوطني على موارد بشرية وإمكانيات لوجيستيكية للقيام بواجبه وتغطية المراقبة عبر التراب الوطني. ويقتصر حسب إفادة الشهود بأنه يقوم فقط بمراقبة الآليات المستعملة من طرف المختبر العمومي للدراسات والأبحاث.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشار معظم المستمع إليهم في الجلسات أن القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء ينص في المادة 4 على: "يحظر لفظ أو إطلاق أو رمي أو السماح بلفظ أو إطلاق أو رمي مواد ملوثة في الهواء كالغازات السامة أو الأكالة أو الدخان أو البخار أو الحرارة أو الغبار أو الروائح بنسبة تفوق القدر أو التركيز المسموح به حسب المعايير التي تحددها نصوص تنظيمية"، بحيث يلزم كل شخص بالوقاية والتقليص والحد من انبعاث المواد الملوثة في الجو التي من شأنها أن تضر بصحة الإنسان والحيوان والنبات والمآثر والمواقع أو تكون لها آثار ضارة على البيئة بشكل عام.

وحسب تصريح أحد المستوجبين فإن عملية مراقبة القطاع غير المهيكل في مجال تثمين النفايات، تستدعي إصدار إطار قانوني ينظم فئة اجتماعية عريضة التي يشكل التثمين موردا أساسيا لرزقها.

وصرح الشهود أن القانون 23.12 الذي يغير بموجبه القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، جاء بهدف السماح باستيراد النفايات الخطرة من المناطق الحرة داخل التراب الوطني، لمعالجتها قصد التخلص منها، أو تثمينها في إحدى المنشآت المنصوص عليها في المادة 29 من نفس القانون.

كما أشار الشهود إلى أهمية تحسيس الجماعات الترابية بأهمية إنتاج نفايات RDF بالمطارح، وإمكانية استعمالها كوقود بديل بهدف التقليص من كمية النفايات المنزلية التي يتم طمرها من جهة، والتخفيف من خطر مادة الليكسيفيا على الفرشات المائية من جهة أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على إثر الضجة التي خلفتها عملية استيراد النفايات الإيطالية، جمدت الحكومة بقرار شفوي جميع عمليات استيراد النفايات، وموازاة مع ذلك، كونت لجنة مكلفة بإجراء تحقيق في ملابسات شحنة النفايات الإيطالية برئاسة وزارة الداخلية.

وبناء على أسئلة أعضاء اللجنة خلال جلسات الاستماع، أكد مختلف الشهود أنه لم يتم توصل أيا منهم كطرف معني بنتائج التقرير المعد من طرف وزارة الداخلية، إلى حدود تقديم شهاداتهم أمام اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار استكمال التحقيق والوقوف على الأدلة كما هي في الواقع، نظمت اللجنة زيارتين استطلاعيتين همت المطرح العمومي للنفايات بأم عزة ضواحي الرباط، ومركز تثمين النفايات المنزلية المستعملة كوقود بديل (RDF)، و"لافارج هولسيم" بوسكورة و"إيكوفال الكارة" وذلك قصد معاينة عملية تثمين النفايات المنزلية وتحويلها إلى مادة (RDF)، وكذلك كيفية التخلص من النفايات الخطرة القادمة من المناطق الحرة المغربية.

ووقف أعضاء اللجنة على مختلف مراحل فرز وتدوير النفايات، وطرق تحليل مكوناتها من طرف المختبرات المتواجدة بالوحدات الصناعية.

ونظرا لضيق الوقت سأمر إلى الاستنتاجات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وقفت اللجنة خلال عملها على نقط التطابق والتعارض بين المعطيات سواء الواردة في الوثائق أو من خلال تصريحات الشهود الماثلين أمامها في جلسات الاستماع، والتي قامت بصياغتها على شكل خلاصات من أهمها:

1. ضعف البنيات والتجهيزات الأساسية المتخصصة في معالجة النفايات الخطرة مقارنة مع حجم ما ينتج منها في المناطق الحرة بالمغرب.

2. الخصاص في الموارد البشرية بالقطاع الوصي على البيئة والاقتصار على بعض المضامين المسطرية "لاتفاقية بازل" والانسجام مع مقتضياتها.

3. محدودية قدرة الوزارة الوصية على القطاع البيئي في المراقبة التقنية للنفايات التي تنتجها الوحدات الصناعية في عمليات الحرق.

4. ارتباك وتدبدب الحكومة في التعاطي مع الشحنة المستوردة من إيطاليا المتعلقة ب (RDF) حيث أنها أوقفت استيراد جميع أنواع النفايات في مرحلة أولى وأكدت على أن (RDF) نفايات غير خطرة وتستعمل كوقود بديل مما أثر سلبا على تعاطي الرأي العام الوطني.

5. أثار توقيف عملية الاستيراد للنفايات المستعملة داخل الوحدات الصناعية أضرارا اقتصادية مما جعل الحكومة تتراجع عن منع استيراد النفايات وبقي مشمولا بنفايات (RDF) فقط.

6. ارتكزت الحكومة على استيراد النفايات الخطرة وغير الخطرة على

مشروع مرسوم 2.14.505، المصادق عليه في المجلس الحكومي، وغير المنشور في الجريدة الرسمية مما يعد خرقا قانونيا واضحا.

7. النقص المهول في الوسائل اللوجيستيكية والموارد البشرية للشرطة البيئية مقارنة بالمهام الموكولة إليها، حيث لا يمكن ل 70 عنصر من هذا الجهاز على المستوى الوطني، حسب تصريحات المسؤولين بالوزارة المعنية من إنجاز مهام التتبع والمراقبة بالنجاعة المتوخاة، خاصة في مجال تدبير النفايات المنتجة بالوحدات الصناعية.

8. تم الترخيص باستيراد الشحنة الإيطالية التي أثارت الضجة، ولم يتم الترخيص إلى حدود اليوم بحرقها، مما جعل الشحنة معلقة بمنطقة التخزين غير المؤهلة لحماية الفرشة المائية والهواء.

9. عدم توفر أي جهة مسؤولة ذات الصلة بالملف على نسخة من التقرير المنجز من طرف وزارة الداخلية في إطار التحقيق الذي قامت به حول عينة من الشحنة المستوردة من إيطاليا.

10. ضرورة التسريع بتأهيل الوحدات الصناعية المغربية، وملائمة المعايير الوطنية فيما يخص انبعاث الغازات مع المعايير الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصي لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات ب:

1- دعوة الحكومة إلى ضرورة التنسيق في كل عمليات تصدير واستيراد النفايات غير الخطرة مع القطاع الوصي على البيئة.

2- ضرورة اتخاذ الحكومة لقرار عاجل وواضح بخصوص الشحنة الإيطالية المحجوزة بمنطقة التخزين ببوسكورة.

3- دعم المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث، بموارد بشرية كفأة وذات الاختصاص في المجال البيئي، ومده بإمكانيات لوجيستيكية للقيام بمهامه.

4- تمكين الشرطة البيئية من الوسائل البشرية، والإمكانيات اللوجيستيكية، ومن الحماية اللازمة التي تساهم في قيامها بمهامها بالنجاعة المطلوبة.

5- ضرورة تنظيم القطاع غير المهيكل في مجال تثمين النفايات، من خلال إصدار إطار قانوني ينظم هذه الفئة الاجتماعية العريضة التي يشكل التثمين موردا أساسيا من موارد رزقها.

6- تمكين الجماعات الترابية من الإمكانيات الضرورية لمعالجة وتثمين وتدوير نفاياتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كان هذا ملخصا للتقرير الذي أعدته اللجنة حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المقررة المحترمة على هذا التقرير الشامل والمختصر، وأخبر المجلس المحترم على أن التقريرين موجودان في الفرق والمجموعات.

كما أنني أخبر المجلس المحترم، أننا غدا على الساعة العاشرة صباحا، نحن على موعد لدراسة ومناقشة هذين التقريرين.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 174

التاريخ: الأربعاء 04 ذو القعدة 1439هـ (18 يوليو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة تقريري لجنتي تقصي الحقائق حول:

1- المكتب الوطني المغربي للسياحة؛

2- ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله نفتتح هذه الجلسة.

السادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم.

عملا بأحكام الفصل 67 من الدستور، وبناء على أحكام القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبعد تقديم تقريري كل من لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة، ولجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم أمس الثلاثاء 17 يوليوز 2018، وتوزيع التقريرين على كافة أعضاء المجلس، نخصص هذه الجلسة لمناقشة مضمون التقريرين المشار إليهما أعلاه.

ونبدأ بمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة، وذلك وفق التوزيع الزمني المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء، المنعقد بتاريخ 10 يوليوز 2018.

والكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 16 دقيقة، فليتفضل مشكورا.

الفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

إذا اسمحتيو لي، أنا تنلتمس نتريثو اشوية لأن الإخوة مازال عاد تيلتحقوا، غير واحد الفترة صغيرة جدا ريثما يلتحقوا الإخوان ديالنا، ها هما تيلتحقوا، إذا سمحت السيد الرئيس أنا راني أحبذ أن ننطلق اللحظة، ولكن ألتمس لو سمحتم التريث واحد الفترة زمنية معقولة في انتظار وصول الإخوان ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد بأن تريثنا حوالي ربع ساعة، لأن كان من المقرر نبداو مع العاشرة، وتريثنا حوالي 15 دقيقة، أعتقد مادام يعني الفريق الاستقلالي اللي عندو أول تدخل موجود، الفريق الذي يليه كذلك موجودة تمثيليته، تقريبا كل الفرق تقريبا نسبة مهمة هي موجودة، إذن أعتقد أننا يمكن أن ننطلق، والذي التحق بنا سيتابع في حدود ما وصلنا إليه.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

شكرا السيد الرئيس على التعاون والتجاوب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني، أخواتي المستشارين والمستشارات المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين أن أتناول الكلمة لمناقشة مضامين تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، والتي كان لفريقنا شرف المساهمة في المطالبة بإحداثها، لتكون وسيلة لكشف المعطيات والمعلومات المرتبطة بتدبير هذه المؤسسة.

إننا في الفريق الاستقلالي، وحرصا منا على المساهمة وتقوية العمل الرقابي لمجلس المستشارين، وانسجاما مع قناعات حزبنا العتيد وثوابته الرافضة لكل أشكال الفساد الإداري والمالي، والتي تقتضي بأن يتبنى خط سَيْرٍ واضح في قضايا محاربة الفساد وفي تقوية حكامة المؤسسات، فقد أعلنا موقفنا كفريق ينتمي إلى المعارضة، بانخراطنا اللامشروط إلى جانب إخواننا في الفرق والمجموعات بالمجلس، قصد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، يُناطُ بها جمع المعلومات المتعلقة بأداء المكتب في مجال الترويج السياحي ببلادنا، ومُلامسة العوامل التي تعيق التنزيل الأمثل لأهداف رؤية 2020، بكل موضوعية وتجرد ومسؤولية وشفافية ونزاهة فكرية وأدبية، وبعيدا كل البعد عن لغة المصالح الذاتية والاستغلال الضيق لهذا الملف.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد كنا سباقين في الفريق الاستقلالي لننبه غير ما مرة إلى الأعطاب والمشاكل التي تهم هذه المؤسسة الإستراتيجية والحيوية، سواء خلال مناقشة مشاريع قوانين المالية أو خلال جلسات مساءلة السيد رئيس الحكومة.

وكي لا أرحل بكم بعيدا، في أصول ما نحن بصددهِ اليوم، فإنني أُوجِز الكلام من بعضه لأقول بصريح اللغة والبيان، إننا نثمن عاليا العمل الجاد والمسؤول الذي اضطلعت به لجنة التقصي ومن خلالها كافة أعضاء اللجنة الذين تَمَلَّكُوا الشجاعة والجرأة للتقصي في عمل مؤسسة يُفترض أنها إستراتيجية، بالنظر لمكانتها الإستراتيجية والتاريخية، وللمهام الموكولة لها عبر ما يناهز القرن من الزمان.

أجل، أيها السادة، مر حوالي قرن على تأسيس هذا الصرح بما يحمله من دلالات ومكانة وأهمية للقطاع السياحي في إنعاش الاقتصاد الوطني ببلادنا.

إننا في الفريق الاستقلالي نتبنى جملة وتفصيلا مضمون التقرير المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، ولا يَسَعُنا إلا أن نشيد بالعمل الذي اضطلع به أعضاء اللجنة، الذين قاموا بما يَفرضه عليهم الواجب من أجل إعداد تقرير يعكس حقا الوقائع ويقدم الحقائق الواضحة من دون زيادة أو نقصان.

تقرير بدون لغة مُحاباة، تقرير لا يعتمد الانتقائية والتمييز في الاستماع إلى مسؤول دون آخر، ولَرُبما كان التقرير رحيما في الوصف عندما لم يشأ المساس بالأعراض، لأن ما صاحب هذه المؤسسة من انتقادات وما كشفته بعض التقارير، نَظيرَ تقرير المجلس الأعلى للحسابات من أعطاب واختلالات كان يُنذِر بما هو أخطر.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد أن التَنزيل السليم للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، يقتضي منا ترتيب المسؤوليات فيما وصل إليه المكتب من سوء وعبث في تدبير أحد أهم القطاعات الحيوية والإستراتيجية في البلاد، لأنه حينما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن وبحماية المال العام، فمن الواجب أن يتحمل الجميع مسؤوليته في الكشف عن براثِنِ الفساد إحقاقا للحق، أيا كان المسؤولون وبعيدا عن سجن الذات في انتماء ضيق ومحدود.

وها نحن اليوم، نقف على فصل آخر من فصول هدر المال العام وسوء تدبير المؤسسات، والذي خلصت إليه اللجنة من خلال كشفها على العديد من مظاهر الاختلال الذي طبع عمل المكتب الوطني خلال فترة التقصي.

إن جل المؤشرات والحصيلة المسجلة في تدبير المكتب لأحد أهم القطاعات الإستراتيجية في البلاد، هي صَكُ إدانة ودليل على الفشل الذريع لمسؤول هذه المؤسسة في الاضطلاع بمهامه وعلى رأسها المساهمة في تحقيق أهداف رؤية 2020، وذلك بالرغم من الاعتمادات المالية المهمة المرصدة لإنجاز مختلف البرامج المرتبطة بالترويج السياحي:

فالإعانات الموجهة لشركات الطيران ظلت في ارتفاع تصاعدي رهيب في غياب أي تقييم حقيقي للشركات المستفيدة، والتي لم تُقدم الإضافة المرجوة للرفع من عدد السياح وتحفيزهم للتوافد على المغرب، هذا فضلا عن استهداف الأسواق الضعيفة التي لم نحقق منها أي وافدين جدد.

ومن بين الاختلالات المهمة التي يرصدها التقرير، هو سوء تدبير الميزانيات المخصصة للمندوبيات بالخارج والأنشطة الترويجية المنظمة بالرغم من النتائج المحتشمة إن لم نقل الضعيفة.

والنتيجة أنه من أصل 11 مليون سائح سنوي يزور المغرب، نجد أن نصفهم من أبناء جاليتنا المقيمة بالخارج، بمعنى أن ولوجهم للمغرب لا يرتبط بالنشاط الترويجي للمكتب بل بارتباطهم بعائلاتهم وبوطنهم الأم.

إن هذا الأمر يؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن هناك عيب وخلل على مستوى عمل المكتب، بدءا بطريقة إعداد الاستراتيجيات التي تَتِم بمعزل عن الشركاء الأساسيين المهنيين والجماعات الترابية والفاعلين، ومرورا بغياب التنسيق بين المكتب والوزارة الوصية، ووصولا إلى عدم تفعيل لجنة التسيير المكلفة بمواكبة عمل المدير بشكل دوري، مما يفسح المجال للمدراء للاستفراد بجميع القرارات في تجاوز صارخ وسافر لمقررات المجلس الإداري.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر ما كشفه التقرير، بشأن انفراد المدير في تعيين المسؤولين المكلفين بالمندوبيات بالخارج بدون أدنى شروط التنافسية، وفي غياب تام لفتح باب الترشيحات لتطوير أدوات هاته المندوبيات، وهو ما انعكس سلبا على أداء المكتب، وعلى منتوج السياحة الوطنية، وما لذلك من تداعيات خطيرة في خلق فرص الشغل وعلى الحياة المعيشية لآلاف الأسر المغربية التي تعيش من عائدات السياحة.

ومما زاد الطين بلة، هو أن جزء كبيرا من الميزانية المرصدة للمكتب يتم استنزافه في العلاوات والأتاوات والامتيازات غير المُقَنّنة من دون حسيب ولا رقيب، والمثال نَسوقه من ما كشفه التقرير بشأن السكن الوظيفي بالمغرب، والذي يكلف ميزانية المكتب أزيد من 50 ألف درهم هذا دون احتساب المصاريف الباهظة للصيانة والتأثيث والأجرة الشهرية، في تَجلي خطير لغياب الحِس الوطني في الحفاظ على المال العام وتحسين طرق تدبيره.

أضف إلى ذلك، الميزانيات الضخمة المرصدة لإنجاز الدراسات والتقارير الوطنية والأجنبية من دون جدوى، ناهيك عن عدم ضبط المعطيات المتعلقة بالقطاع وهو ما يفوت على المالية العمومية مبالغ تصل إلى أزيد من 70 مليون درهم سنويا.

والغريب والعجيب أن المدير العام المحترم لم يسلم للجنة التقصي مجموع هذه الدراسات والتقارير، وذلك بالرغم من الاختصاصات الدستورية المهمة الممنوحة للجنة.

لماذا يتم إخفاء هذه الدراسات؟ ولماذا لم يتم تفعيلها؟ من هي

مكاتب الدراسات المستفيدة من هذه الغنائم؟

أبهكذا نموذج سنطور قطاع السياحة ببلادنا وسنحقق الإقلاع الاقتصادي؟ أبهكذا نموذج سنحارب الفساد؟

كيف يمكن أن نقبل بذلك؟ كيف لنا أن نصمت على إهدار المكتب لميزانيات ضخمة في مجال الترويج السياحي؟.

من يستفيد من ذلك، خلال فترات الرَواج والتي لا تحتاج لمثل هاته العمليات، بينما تغيب في فترات الركود السياحي؟

أما فيما يرتبط بالعدالة المجالية، فحدث ولا حرج، حيث يتم إقصاء تام لمدن ومناطق كان من المفروض أن يوليها المكتب العناية اللازمة بفضل المؤهلات السياحية التاريخية والطبيعية التي تزخر بها.

إن إشعاع صورة المغرب السياحي، وترويج سُمْعَتِهِ يرتبط أشدّ ما ارتباط بالتراث الثقافي والحضاري والتاريخي والجغرافي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

هذه الاختلالات هي غَيْضٌ من فَيْض، وهي إحدى تجليات الفساد والاختلال في تدبير المال العام، وهو ما يستوجب ضرورة العمل على مواصلة التحقيق المفصل في كيفية تدبير الأغلفة المالية الدسِمَة التي خصصت للمكتب الوطني المغربي للسياحة، والذي فشل في الرفع من مردودية ونجاعة مختلف البرامج السياحية.

نتمنى أن لا يظل هذا التقرير المعروض على أنظار مجلسنا الموقر حبيس الرفوف، كما كان الشأن بالنسبة لتوصيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات الصادرة سنة 2013، والتي دخلت طي النسيان، ولم يتم إخراجُها إلى أرض الواقع.

نتمنى أن يستمر التحقيق التفصيلي فيما رصده التقرير من خروقات.

نتمنى أن يخضع المسؤُولون للمحاسبة لأن لا أحد فوق القانون وفوق المتابعة والمراقبة.

لقد كنا وسنظل مجندين يقظين، وجَسَّدْنَا ذلك للعيان من خلال مختلف المسؤوليات التي تَحَمَّلْنا مهامها وثِقْلها بشجاعة وإصرار وحِرصٍ كبير على مصالح الوطن.

واليوم هي فرصة لنجدد للرأي العام إصرارنا على محاربة الفساد بالمكتب الوطني المغربي للسياحة ومعاقبة ومحاسبة كل من سولت له نفسه العبث بأموال وبمصالح الشعب والوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، ستقدمونه مكتوبا، شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تفاعل فريق العدالة والتنمية اليوم في هذه الجلسة الدستورية يأتي في سياق التنزيل السليم لأحكام دستور 2011، خاصة في الباب المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة والذي ما فتئت الحكومة السابقة والحالية تسعى لترسيخه في ممارستها اليومية منذ سنة 2012 إلى اليوم.

ويعكس أيضا حرص الهيئات السياسية والنقابية الممثلة بمجلس المستشارين في استثمار الصلاحيات المخولة لها، حيث عرفت المرحلة التي أعقبت دستور 2011، إحداث خمس لجان لتقصي الحقائق حول مواضيع ومؤسسات مختلفة بمجلس المستشارين.

وارتباطا بتقرير اللجنة موضوع جلسة اليوم، المتعلق بأحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، لما له من مساهمة كبيرة في جلب العملة الصعبة وخلق فرص الشغل والتعريف بالإرث الحضاري والثقافي للمغرب كبلد له قيم ومؤسسات ضاربة بجذورها في عمق التاريخ.

نسجل في فريق العدالة والتنمية تأييدنا المطلق للنتائج التي خلص إليها تقرير اللجنة حول المكتب الوطني المغربي للسياحة الذي يشكل الحلقة المحورية في الصناعة السياحية بالمغرب.

وإذا كان المجلس الأعلى للحسابات قد قام بدور التقييم للمرحلة الأولى نسبيا والسنتين الأوليين لرؤية 2020، والتي قدم بشأنها عدة ملاحظات وتوصيات، فإن تقرير لجنة التقصي اليوم يأتي لرصد دور المؤسسة في إنجاح وتنفيذ أهداف الرؤية، والذي أبان بالملموس وجود خلل عميق في تدبير منظومة الترويج السياحي ببلادنا.

وتماشيا مع المنهجية المعتمدة في التقرير الذي نجح بشكل كبير في احتواء طريقة المعالجة لهذا الموضوع الشاسع داخل حيز زمني ضيق نسبيا، فإننا نشاطر بدورنا رأي اللجنة في أن النتائج المحققة من قبل المكتب، ونحن على بعد سنة ونصف من انتهاء عقد رؤية سنة 2020، التي لم تتجاوز نسبة التحقق 40%، والتي تسائلنا جميعا، وتسائل الاستراتيجيات المعتمدة في الترويج والتسويق للمنتوج السياحي الوطني بزخمه الطبيعي والتاريخي والحضاري والثقافي، إضافة إلى نعمة الاستقرار والأمن التي يحظى بها وطننا، في الوقت الذي تشهد فيه جل الدول المنافسة إقليميا هزات متوالية، وكذلك موقعه الجغرافي الاستراتيجي القريب من أهم الأسواق السياحية التقليدية والواعدة

منها.

إن المعطيات السالفة الذكر، تبرز بجلاء أن هناك إشكال يكتنف تدبير القطاع السياحي عامة، والمكتب الوطني المغربي للسياحة بشكل خاص، باعتباره المسؤول الأول عن الترويج السياحي، فكيف لنا أن نستوعب تحقيق رقم 11 مليون سائح مع مطلع 2018، والرؤية حددت سقف 20 مليون سائح، مع استحضار أن الرقم المعلن عنه أي 11 مليون تشكل فيه الجالية المغربية بالخارج نسبة مهمة، كما يلاحظ أن فترات عودة هؤلاء المهاجرين هي التي تشكل فترات الذروة.

فهل نعتبر هؤلاء الذين يزورون المغرب نتيجة لمجهود الترويج والتسويق الذي يقوم به المكتب الوطني المغربي للسياحة؟ بطبيعة الحال، لا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

يسجل التقرير تعدد اعتماد الاستراتيجيات بحسب المسؤولين المتعاقبين والذين لا يكادون يستمرون على رأس المؤسسة ثلاث أو أربع سنوات على أبعد تقدير، ولكل أولوياته مع غياب نسبي للتناغم والانسجام مع باقي استراتيجيات الفاعلين الآخرين على المستوى الوطني.

إن شراسة وحدة التنافسية الكبرى التي يعرفها القطاع السياحي في العالم، أصبحت تفرض على المكتب الوطني المغربي للسياحة كمؤسسة عمومية متجذرة في البنيان التنفيذي للدولة، بأن تجد لها موقعا ضمن الخريطة المؤسساتية الفاعلة والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات المحورية والعميقة.

كما لم يعد مسموحا بهامش الخطأ أو سوء التدبير، واستمرار مؤسسة يقارب عمرها القرن من الزمن على تدبير قطب الترويج بآليات تدبيرية تعود لخمسة عقود، وهذا يعتبر متجاوزا، ففلسفة إحداث المؤسسات العمومية لتدبير الشأن العام كانت بهدف منح المرونة الكافية لتدبير الشأن العمومي في حين أن النتيجة هي أننا أصبحنا أمام مؤسسات أكثر بيروقراطية، خاصة أمام إشكالية غياب التنسيق بين القطاع الوصي ومديري المكتب، بل تكتنفها بعض المظاهر السلبية ومنها كثرة الامتيازات والعلاوات، بل أحيانا أصبحت أشبه بالصناديق السوداء.

وهكذا يسجل التقرير على المستوى المالي ملاحظات يجب أن تؤخذ على محمل الجد منها غياب استخلاص موارد مهمة تقارب في بعض الأحيان 70 مليون درهم سنويا، وغياب تبرير بعض النفقات العمومية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمندوبيات بالخارج التي تعاني من شبه فوضى فيما يتعلق بالتعيينات بها على وجه الخصوص، مما ينعكس على أدائها ومردوديتها.

وعلى مستوى آخر لا يمكن قبول ما رصدته اللجنة من التأخر في أداء بعض النفقات مما يزيد من أعباء ميزانية المكتب من غرامات التأخير والتي يفترض رصدها لتنزيل البرامج المسطرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تدبير الشراكات مع خطوط الطيران والإشكالات المتعلقة به، يحيل على إشكالية عميقة أخرى ترتبط بموضوع الدعم الموجه لها ومدى فعاليته، في جلب السياح، إضافة إلى برامج الاحتضان والحملات الإشهارية والترويجية للسياحة، والتي تعاني من تقييم مردوديتها إلى جانب غياب مؤشر العدالة المجالية في أدوار المكتب، حيث تظل وجهتا مراكش وأكادير تستأثران بحصة 80% من ميزانية الترويج.

إننا، في فريق العدالة والتنمية، نطالب بتوخي الالتقائية في الاستراتيجيات والبرامج بين كل المتدخلين، فلم يعد مقبولا اليوم اعتماد سياسة التخطيط العشري بأهداف كبيرة وواضحة أن يتم تنزيلها باستراتيجيات متفرقة، والتغاضي عن اعتماد المقاربة التشاركية خاصة مع المهنيين باعتبارهم الفاعل الرئيسي في الميدان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أما بالنسبة للسياحة الداخلية التي تشكل تقريبا 50% من ليالي المبيت التي تحققها السياحة الخارجية إلى حدود 2017، فإننا نشاطر الرأي ما حمله التقرير من ملاحظات بهذا الخصوص، فما الغاية من قيام المكتب برصد نفقات عمومية للترويج خلال فترات العطل والنتيجة هي تحصيل حاصل. هذا يؤكد خلل الحكامة في تدبير المكتب، خاصة وأن البرامج المعتمدة بهذا الخصوص لم تحقق النتائج المرجوة.

كما نشدد في فريق العدالة والتنمية على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف نزيف المال العام، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الاقتصاد الغير المهيكل في القطاع الذي يفوت على ميزانية الدولة مبالغ مهمة، ويفوت على المكتب فرص رفع حصته للقيام بمهام الترويج السياحي لتلامس 3% كما هو متعارف عليه دوليا.

من هذا المنطلق، نؤكد في فريق العدالة والتنمية تبنينا لجميع التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة، ونحن اليوم مطالبون كبرلمانيين بتتبع تنزيل هاته التوصيات من خلال الآليات الرقابية المكفولة لنا دستوريا.

وفي الختام، نهنئ اللجنة على العمل الجاد الذي قامت به والتوفيق للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة الأعضاء المستشارين،

أيها الحضور،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، بمناسبة مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وقبل ذلك أريد أن أنوه بالمجهود الذي بذله رئيس وأعضاء اللجنة، وكذالك الأطر المواكبة لهم طيلة أشغال هذه اللجنة، والتي توجت أعمالها بإعداد تقرير مفصل ومهم حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، ولا يفوتني كذلك أن أشكر على الخصوص المهنيين الذين شاركونا هذا العمل، لنقف على الاختلالات والمشاكل التي يعرفها هذا المكتب.

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن قطاع السياحة يشكل أحد دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يساهم في خلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة والتعريف بالتراث الحضاري والهوياتي والثقافي لبلادنا.

واعتبارا لكون المكتب الوطني المغربي للسياحة يساهم في وضع وتنفيذ برامج الترويج والإشهار للسياحة، وكذا تنزيل الاستراتيجيات المرتبطة بالمكتب وكذا بقطاع السياحة، خصوصا رؤية 2020، والمخطط الأزرق 2020، فإننا رصدنا أن الأهداف المسطرة في كل المخططات والبرامج والإستراتجيات لم تحقق المبتغى، بل هناك تراجع واختلالات في النسب والأرقام والمؤشرات.

وتقهقرت النتائج إلى مستويات غير مشرفة، مع العلم أن المحيط الدولي والإقليمي شهد عدة اضطرابات واحتقانات لم يتم استغلالها لكسب أسواق وعدد الوافدين للسوق الوطنية، كما أن الأمن والاستقرار الذي تنعم بها بلادنا لم يتم ترويجه بما يساهم في استقطاب السياح، زيادة على ضعف وغياب الحكامة في مجال تدبير وتنزيل الاستراتيجيات، كما أننا سجلنا غياب النجاعة في تنزيل برامج كل برنامج كنوز بلادي.

وسجلنا أن المجلس الأعلى للحسابات رصد عددا من الاختلالات التي يعاني منها المكتب الوطني المغربي للسياحة، وقد كشف تقرير للمجلس الأعلى للحسابات حول مراقبة وتقييم أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة، المؤسسة التي تعنى بإبراز صورة المغرب السياحية على مستوى الداخل والخارج، مجموعة من الاختلالات تركزت بالأساس حول ضعف الاستراتيجيات التي أعدها المكتب في ما يتعلق بالتنمية السياحية.

وعليه فالأمر يتطلب نهج إستراتيجية شمولية للسياحة والتهيئة المندمجة التي تأخذ بعين الاعتبار (البعد القانوني، البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البئيي، العمراني) مع ضرورة إرساء حكامة جيدة في تدبير القطاع.

كما ينبغي للسلطات الوصية على القطاع وخاصة وزارة السياحة وباقي القطاعات العمومية بذل مجهودات كبرى من أجل الرفع من جودة المجالات السياحية من خلال الاهتمام بتقوية البنيات التحتية (خلق مطارات في المناطق السياحية الجديدة، إحداث الطرق والطرق السيارة، تحديث أسطول النقل البري داخل المدن...).

وعلى الحكومة أن تعيد النظر بجدية في طريقة تدبيرها للقطاع السياحي، وذلك بالنظر للمنافسة القوية لبعض الدول كإسبانيا وتركيا وتونس، كما ينبغي تكثيف الجهود بين كل القطاعات الحكومية والتعاون بين الحكومة والوزارة الوصية والجهات بما يسمح بخلق فرص التنمية واستقطاب الاستثمارات وتوطينها بكل الجهات.

وكذلك رصدنا أن المكتب لم يعمل على إعطاء لكل المناطق كل الحق ديالها بخصوص المجال، فإشكالية المجال دائما ما تزال عندنا كمناطق هي مناطق سياحية عرفت واحد التراجع كبير، وأنا أتكلم على جهة درعة – تافيلالت كذلك، فالإشكالية اللي عرفنا مع الإخوان ديال المكتب حتى الشراكة والتشاركية في أخذ القرار لم تأخذ بعين الاعتبار المهنيين في المناطق السياحية، وهذا خلق واحد الإشكاليات كبيرة، إلى درجة أن مجموعة ديال الفنادق اللي تسدت وخلق واحد الإشكاليات كبيرة في طرد مجموعة ديال العمال، وهذا خلق مشاكل اجتماعية في مجموعة ديال المناطق وما خذاتش بعين الاعتبار كذلك مسألة (la promotion) ديال المناطق الجبلية والقروية.

وبهذا كنشكر الإخوان في اللجنة اللي وقفوا على مجموعة ديال الاختلالات وكنتمنى من كل قلبي أن هاذ التقرير يتخاذ بعين الاعتبار باش تكون عندنا رؤية حقيقة لهاذ القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أساهم في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة.

واسمحوا لي في البداية أن أنوه بمبادرة مجلسنا الموقر لتشكيل هذه اللجنة للتقصي حول موضوع شغلنا واستأثر باهتمامنا جميعا، ومن خلالنا الرأي العام الوطني، ويتعلق الأمر بالاختلالات التدبيرية والتسييرية التي شابت عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة والتي أثارت العديد من علامات الاستفهام، خصوصا وأنه هيئة وطنية عريقة موجهة للترويج للوجهة المغربية على المستوى الدولي ولها دور اقتصادي جد هام.

وكم كنا نتمنى أن تنقل أطوار هذه الجلسة بشكل علني على أمواج الإذاعة والتلفزة، لتكون فرصة لنتشارك مع عموم المغاربة حصيلة هذه اللجنة وتوصياتها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، وبكل مسؤولية، شاركنا في هذه المبادرة التي نعتز بها، باعتبار لجن تقصي الحقائق من الآليات الرقابية الهامة التي تسمح، من خلال المصداقية التي تطبع عملها، بالكشف عن المعلومة الصحيحة والصادقة وبالإجابة على العديد من الاستفسارات والتساؤلات المطروحة، وبرفع النقاب كذلك عن العديد من الخروقات إن ثبت وجودها، وهي المبادرة التي تدخل ضمن مسؤولياتنا كممثلي الأمة، والمتمثلة في الدفاع عن الشفافية في تدبير المرافق العمومية ومكافحة الفساد وهدر المال العام.

وأستغل هذه المناسبة كذلك للتنويه بعمل هذه اللجنة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على الجهود الكبيرة التي بذلوها لإعداد هذا التقرير بعد اجتماعات ماراطونية وساعات طويلة من العمل المتواصل، وهو التقرير الذي استطاع أن يشخص بدقة مكامن الخلل في أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة وأن يقدم مجموعة من المعطيات الموضوعية والتفصيلية حوله، مما سمح بالخروج بحزمة من التوصيات العملية التي تروم تصحيح الأوضاع وتقويم الاختلالات المرصودة.

أيها السادة، لسنا هنا لننتقص من عمل أي مؤسسة وطنية، ولكن من واجبنا في إطار صلاحياتنا الدستورية، أن نتعبأ جميعا لرصد مكامن الخلل والمساهمة في تصحيح الأوضاع القائمة.

ولن أطيل في مناقشة تشخيص اللجنة لأسباب تراجع أداء هذه المؤسسة الوطنية، بقدر ما سأبدي ملاحظات فريقنا حول سير عملها، إذ أضحى من اللازم أن تواكب طريقة تسيير هذا المكتب المهام الكبرى المنوطة به وانتظارات بلادنا من خلاله، حيث يفترض أن يكون مسؤولا ليس فقط عن تسويق وجهة المغرب، بل عن الترويج "لماركة" أو علامة المغرب، سواء المغرب الزاخر بزخم ثقافي وحضاري كبير، أو المغرب الغني بتنوعه الطبيعي.

لهذا، فإننا نعي جميعا أن تحقيق هذه الأهداف رهين باستفادة هذه المؤسسة من إمكانيات مادية ولوجيستيكية هامة وموارد بشرية متمكنة ومتخصصة في مختلف المجالات، كما يتوجب أن تستفيد من تسهيلات كبيرة في طريقة التسيير ومرونة في تدبير الصفقات وأداء التزاماتها المالية، في إطار استقلالية وحرية مقننة.

إن هذه المعطيات تقتضي ليس فقط أن يكون على رأس هذا المكتب شخص بكفاءة وحنكة عالية، ولكن أيضا مواطن يحمل صفات المواطنة الحقيقية ويضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، وهو المعطى الذي غاب للأسف في إدارة هذه الهيئة الوطنية، لما لمسناه من تقصير في أداء الواجب ومن تحويل للمسؤولية إلى مرتع للامتيازات الشخصية.

إن المسؤولين الإداريين داخل المؤسسات العمومية ينبغي أن يعكسوا المثال في الاستقامة وفي الغيرة على هذا الوطن، ذلك أن إدارتنا الوطنية زاخرة بالكفاءات التي لا نشكك في وطنيتها، خصوصا منها تلك التي فضلت خدمة الوطن على التمسك بمسارات مهنية مغرية خارجه.

لكن، أصبح من واجبنا اليوم زيادة تكريس مبادئ المواطنة الحقيقية لدى جميع المواطنين على حد سواء والعمل على ترسيخها، وأخص بالذكر من اختاروا تحمل المسؤولية لتدبير حاضر ومستقبل هذا الوطن.

فالمسؤولية ليست تشريفا بقدر ما هي تكليف وتأمين على مصالح الناس وشؤون البلاد. ومن المفروض أن الشخص المسؤول كلما كبرت مسؤوليته وتدرج في المراتب، كلما تعاظم عنده الإحساس بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه وربطها بالمحاسبة دون أن يحتاج أن يذكره أحد بذلك.

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة هو مبدأ دستوري وجب احترامه، فلا أحد فوق مستوى المحاسبة والمساءلة لقراراته وتدابيره.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى التمعن في التوصيات التي جاء بها هذا التقرير لإغناء مساطر التدبير داخل المكتب الوطني المغربي للسياحة والاستنباط منه لكافة المؤسسات العمومية الأخرى.

كما ندعوها إلى اتخاذ كافة الإجراءات العقابية أو التأديبية عبر الإحالة على الجهات الإدارية المختصة لمحاسبة كل مظاهر التقصير أو التفريط في أداء الواجب المهني على أكمل وجه، هذا دون التخلي عن المساطر القانونية اللازمة جنحيا أو جنائيا، والتي يجب أن تتكلف بها مصالح رئاسة النيابة العامة المنوط بها تحريك الدعوى العمومية عند ثبوت نية إجرامية في تدبير هذه المؤسسة، وذلك إعمالا لمبادئ الحق والقانون وحماية حقوق المواطنين الذين يضعون على عاتق كل واحد منا مسؤولية الدفاع عنها.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، أهم ملاحظات فريقنا على هذا التقرير، حسبما يسمح به الحيز الزمني المخصص لنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، والتي تشرفت شخصيا بتمثيلية فريقي بها.

بداية، لابد أن ننوه بالجو العام الذي طبع أشغال اللجنة على مدى حوالي 7 أشهر من العمل المتواصل، الذي اتسم بالنقاش الجاد والمسؤول من طرف السادة أعضاء اللجنة من جهة، وكذا التفاعل الإيجابي من طرف مختلف المسؤولين الذين تم الاستماع إليهم للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، حيث لامسنا في أشغال اللجنة التعبير والرغبة الجماعية من أجل تحسين مردودية القطاع السياحي بصفة عامة وتحسين حكامة اشتغال المكتب الوطني المغربي للسياحة بصفة خاصة، وهو ما وقفنا عليه بشكل جلي لدى ممثلي القطاع الخاص الذين تم الاستماع إليهم من ممثلي وكالات الأسفار وممثلي أرباب الفنادق وكذا المستثمرين في القطاع الذين ثمنوا جميعا مبادرة مجلس المستشارين لتشكيل لجنة تقصي الحقائق في هذا الموضوع.

وقد تميزت الاجتماعات التي عُقدت مع هؤلاء بصفتهم فاعلين ممارسين في الميدان، بالوقوف على المشاكل الحقيقية التي تعيق تطور هذا القطاع الواعد للاقتصاد الوطني، والتي تبرز بشكل جلي مكامن القصور في دور المكتب الوطني المغربي للسياحة في الاضطلاع بالمهام الرئيسية المنوطة به، والتي تتجلى بالأساس في بلورة وتنفيذ خطة عمل لتسويق المغرب كوجهة سياحية في الأسواق الدولية.

في إطار جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة، قدم ممثلو القطاع الخاص مجموعة من المقترحات والتوصيات البناءة حول عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة، من أجل تضمينها ضمن التوصيات العامة التي رفعتها اللجنة إلى هذه الجلسة العامة، ونتمنى بهذه المناسبة من الحكومة أخذها بعين الاعتبار، والتي تروم في مجملها تعزيز حكامة تدبير المكتب من خلال الدعوة لإشراك ممثلي القطاع الخاص.

السيد الرئيس،

وعيا منا بأهمية هذا القطاع الحيوي بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا، حيث سعت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى إعطاء السياحة مكانة متميزة في مختلف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدورها التنموي وتأثيراتها الإيجابية على العديد من الأنشطة الاقتصادية بالبلاد كخلق فرص الشغل، تنمية المقاولة، تنشيط الدورة الاقتصادية، جلب العملة الصعبة، إلا أنه وعلى الرغم من الأولوية التي أعطيت للسياحة على حساب قطاعات اقتصادية أخرى، فقد ظلت السياسة السياحية بالبلاد تشكل علامة استفهام كبيرة، وتجعلنا نتساءل عن فعالية الاستراتيجيات المعتمدة.

فبالرغم من المكانة التي حظي بها القطاع السياحي، فقد ظل يتحرك بوثيرة بطيئة ولم يحقق كل الأهداف المرجوة منه، مما يحيل ذلك على مفارقات كبيرة في القطاع السياحي، ويجبرنا على التساؤل عن أهم الأسباب التي حالت دون تبوأ القطاع السياحي المكانة اللائقة به، أسوة بالدول السياحية بحوض البحر الأبيض المتوسط الرائدة في هذا المجال كتركيا مثلا.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومن موقعنا كفاعلين اقتصاديين في الميدان، نثير الانتباه إلى ضرورة إنعاش رؤية 2020 وإعطائها نفسا إيجابيا من خلال إعداد وبلورة أهداف جديدة من الممكن تحقيقها وقابلة للتتبع والتقييم بإشراف وشراكة مع كل المتدخلين في القطاع، يراعى في وضعها تحقيق الالتقائية مع البرامج الحكومية الأخرى التي تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين، وبالخصوص الجوانب المتعلقة بالتسويق والإنعاش، في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها، مع تنمية السياحة الداخلية التي يمكنها أن تشكل محركا دائما للقطاع.

كما أن النهوض بالسياحة ببلادنا، لا ينبغي أن يكون مسؤولية وزارة واحدة، التي هي وزارة السياحة ومصالحها الخارجية، بل وكذلك مسؤولية كل السلطات العمومية من وزارة المالية وإدارة أملاك الدولة فيما يخص توفير العقار، والجماعات الترابية فيما يخص تهيئة المواقع السياحية، ووزارة التجهيز فيما يخص البنيات التحتية الأساسية من طرق سكك حديدية ومطارات، وعليه ينبغي انخراط كل السلطات في العمل السياحي، كما أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص هي حجر الزاوية الحقيقي لتخطيط سياحي قوي للنهوض بالتنمية السياحية بصفة تراعى فيه العدالة المجالية، والاختصاص الجهوي.

وعليه أصبح لزاما على الحكومة أن تساير المنافسة القوية لوجهة المغرب من طرف بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط (كإسبانيا، اليونان، تركيا..)، كما ينبغي تكاثف الجهود بين كل القطاعات الحكومية والتعاون بين الدولة والجهات بما يسمح بخلق فرص التنمية واستقطاب الاستثمارات وتوطينها بكل جهات البلاد.

السيد الرئيس،

وفي الختام، إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه مرة

أخرى بعمل اللجنة النيابية وبرئيسها وأعضائها وموظفيها لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، وكذا التقرير الذي نحن اليوم بصدد مناقشة مضامينه، كما نزكي التوصيات التي جاء بها، نظرا لأهميتها ووجاهتها وقدرتها على تطوير وتحسين عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة، مما سوف ينعكس بلا شك وبشكل إيجابي على القطاع السياحي ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة التي شكلها مجلسنا الموقر بناء على الفصل 67 من الدستور، الذي عمل على تعزيز الدور الرقابي للبرلمان، من خلال منح اختصاصات وصلاحيات ومهام جديدة للجان تقصي الحقائق، من أجل تقوية آليات الحكامة في تدبير المال العام.

في البداية، لا بد أن أنوه بالعمل الذي قامت به هذه اللجنة، سواء من خلال التقرير المعروض علينا، أو من خلال جلسات الاستماع، استكمالا للمهمة الرقابية المنوطة بنا، وبناء على التوجه الواضح لبلادنا من أعلى المستويات نحو الحكامة الجيدة لتخليق الحياة العامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

بالرغم من ضيق الحيز الزمني المتاح لنا للاطلاع على التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق، مشكورة، فإن قراءتنا السريعة لهذا التقرير معززة باهتمامنا الدائم، كفريق، بالقطاع السياحي ومواكبتنا لما يطرحه من قضايا وإشكالات، تجعلنا نؤكد جميع السلبيات ونقاط الضعف التي سجلها تقرير اللجنة عند تقييمها لأداء المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وقد لا نبالغ إذا مضينا أبعد من ذلك لنقر صراحة أن السياسة العامة المتبعة في هذا المجال، سيما ما يتصل بدور المكتب في التنمية السياحية، لم تستطع للأسف أن ترقى لحد الساعة إلى الترجمة الميدانية للطموحات والأهداف التي حددتها الاستراتيجيات والرؤى المعتمدة في المجال السياحي.

وقد لا تقتصر الأسباب الكامنة وراء ذلك في ظروف موضوعية وطنية أو إقليمية أو دولية، بل هي بالتأكيد مرتبطة أيضا بالضعف المزمن في منظومتنا المتعلقة بالحكامة الإدارية والمالية لكل المؤسسات المتدخلة في القطاع وعلى رأسها المكتب الوطني المغربي للسياحة.

ولعل ما ورد في التقرير من معطيات وحقائق وتفاصيل لا يكفي الوقت لسرد أهمها لخير دليل وبرهان على جملة من الاختلالات التي سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن وقف عندها في تقريره حول المكتب سنة 2013، والذي كشف ضعف الاستراتيجيات التي أعدها وقصورها في الدفع بالتنمية السياحية لبلادنا.

إن ما يهمنا في هذه اللحظة ليس الوقوف بالتفصيل على عيوب هذه المؤسسة العامة واستعراض المؤشرات السلبية لأدائها العام، بل أساسا لفت انتباه الحكومة إلى ضرورة إيلاء القطاع السياحي الأهمية التي يستحقها في النسيج الاقتصادي الوطني واستحضار مكانته الحساسة في ضمان التوازنات الاجتماعية بحكم ما يوفره من فرص شغل والعدد الهائل من الأسر المغربية التي تشكل السياحة مورد رزقها الأساسي.

وفي هذا الصدد نعتقد أن ما ورد في البرنامج الحكومي حول القطاع السياحي من إجراءات، في أقل من صفحة، لا يكفي البتة لإحداث التغيير المنشود في السياحة الوطنية ولا يسعف مطلقا في ولوج بلادنا مرحلة الاقتصاد السياحي.

إننا ننتهز مناسبة مناقشة هذا التقرير لندعو الحكومة مجددا إلى التعامل مع السياحة كسياسة عمومية تقع في قلب العديد من القطاعات المتداخلة وتتبادل معها التأثير والتأثر، سلبا وإيجابا، وهو ما يستدعي بالضرورة تعزيز التقائية هذه السياسات العمومية بما يضمن نجاعتها ومساهمتها الفعالة في التنمية البشرية المستدامة.

كما ندعو إلى المضي قدما في تنزيل وتنفيذ الإجراءات المتضمنة في البرنامج الحكومي حول ضرورة إرساء آليات حكامة ناجعة من أجل تحسين أداء السياسات العمومية والرفع من نجاعة الإنفاق العام، ونخص بالذكر مأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية وتفعيل اللجن بين الوزارية، باعتبارها آليات لتنسيق وضمان التقائية السياسات العمومية وتفعيل الحوار المؤسساتي بين القطاعين العام والخاص.

السيد الرئيس،

إننا نسجل موقفنا الرامي إلى تبني جملة وتفصيلا كل التوصيات الصادرة عن اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، كما نجدد التنويه بعمل لجنة تقصي الحقائق هاته التي أبانت عن مسؤولية عالية لإنجاز مهمتها الرقابية، رغم الصعوبات والعراقيل المواجهة.

كما أوجه تحية عالية لمؤسستنا التشريعية على هذا الإنجاز الذي توفقنا في إنجاحه بشكل صادق وبرغبة وإرادة عالية من المجلس وكل

مكوناته.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاشتراكي، ومن موقعنا داخل الأغلبية الحكومية نؤكد على ضرورة قيام كل المؤسسات بأدوارها وتحمل مسؤولياتها في ترتيب الجزاءات الضرورية على كل من سولت له نفسه التلاعب ونهب المال العام والتسيب وسوء التدبير والفساد الذي ينخر عددا من المؤسسات العمومية التي تكشف التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات عن مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي تطبع تسييرها وفساد مسؤوليها ومدبريها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

أريد في البداية أن أشيد بالعمل اللي قامت به اللجنة في إطار هاذ الآلية الدستورية، اللي هي الآلية الدستورية لمراقبة السياسات الحكومية.

اللي بغيت نقول مبدئيا أن ما تعطناش الوقت الكافي من أجل دراسة التقرير، توصلنا به البارح، وبالتالي كتطلبوا منا اليوم المناقشة، تنتمنى باش مستقبلا تفادى مثل هاذ المسائل اللي ما تتأهلناش أننا بالفعل نشتغلو بطريقة اللي خاصنا نشتغلو بها في مثل هذه المناسبات.

اللي بغيت نقول بصفة عامة ويمكن في دقيقتين هو أن طموح بلادنا في جعل المغرب قبلة سياحية تيصطدم بصعوبة التعامل والاستجابة للمطالب المستمرة والمتجددة لسوق السياحة. اللي تيمكن لنا نقولوه بأن اللي مسؤول على الإستراتيجية السياحية هي وزارة السياحة، وأن الذراع ديالها التنفيذي هو المكتب الوطني المغربي للسياحة، اللي في الحقيقة هو مؤسسة عمومية ذات صبغة تجارية وصناعية، ولكن عندو الاستقلال المالي والشخصية الاعتبارية، ولكن هو تحت الوصاية ديال هاذ الوزارة.

المسؤولين وإنجاح أي إستراتيجية سياحية تيتطلب طبعا تظافر الجهود والتنسيق ما بين كل المتدخلين في القطاع، ماشي فقط الوزارة ولكن قطاعات حكومية أخرى، بحال الداخلية، بحال النقل والبيئة وغيرها من القطاعات، اللي تيمكن لهم يولدوا واحد الصورة مندمجة ومقاربة مندمجة من أجل إنجاح السياسة السياحية في بلادنا والإستراتيجية المعتمدة.

اللي تنشاهدوه، مع الأسف، هو أن هاذ الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الوزارة كلها فشلت، وآخرها، طبعا، رؤية 2020 تنلقاو بأن المغرب تراجع من مثلا من المرتبة 24 إلى 34، إذا جينا نحاكمو فالمفروض أننا نحاكمو كل المتدخلين في هذا القطاع، وعلى رأسهم الوزارة وطبعا المكتب.

اللي تبان هو أن ما كيناش إستراتيجية واحدة، كاينة إستراتيجية ولكن حتى في المكتب نفسو عندو استراتيجيات أخرى، من المفروض أن تكون عندو مخططات عمل من أجل تنفيذ الإستراتيجية اللي المفروض أنها تكون تدارت بطريقة تشاركية.

إذن مخططات العمل لتنفيذ الإستراتيجية كذلك فشلت وتيبان بأن هنالك (des sous stratégies) اللي كذلك تتفتقد للالتقائية وتتفتقد لهاذ الرؤية المندمجة ما بين المكونات كلها المتدخلة في القطاع، وخاصة ما بين القطاع بنفسو والمصالح الخارجية.

إذن ما كاينش رؤية مندمجة، ما كاينش إشراك المتدخلين من القطاعات الحكومية، ما كاينش كذلك مقاربة تشاركية حقيقية مع القطاع الخاص، واحنا تنعرفو بأن المجلس ديال السي جطو، المجلس الأعلى للحسابات وضعت الأصبع على عدد ديال الاختلالات لما تعرضت للرقابة ديال (L'ONMT) ديال المكتب ولاحظت ووضعت الأصبع على عدد ديال الاختلالات، منها أن حتى التقسيم مثلا التقسيم ديال المناطق السياحية اللي تيراهن عليها، اللي تيستهدفها المجلس لم يخضع لوثائق مضبوطة ولدراسة جدوى صحيحة، ومن تم كان التدبير المالي ديالو يعني التقسيم ديال الموارد المالية المخصصة لهاذ المناطق، كذلك لم يخضع لمؤشرات معقولة، كان تقسيم–يمكن لنا نقولو–اعتباطي وتبعو كذلك تقسيم مالي ارتجالي.

وضع اليد كذلك على غياب إطار منسجم تيمكن من خلاله أننا نوصلو رسائل منسجمة وواضحة للأسواق السياحية المستهدفة، مفادها أن المغرب وجهة سياحية تستحق أننا تحقق الأهداف من ناحية السياح اللي خاصهم يجيوا للمغرب.

غياب مؤشرات حول الأهداف اللي تيتم تحقيقها من وراء كل سياسة تواصلية، وبالتالي اللي يمكن لنا نقولو الآن هاذ اللجنة وصلت لواحد العدد ديال التوصيات اللي خاصها التفعيل، ماشي بحال التوصيات اللي جات في المجلس ديال جطو، واللي بقت حبرا على ورق، منها إعادة النظر في القانون المنظم، منها واحد العدد ديال اللجن فوسط هاذ المكتب، لجنة اليقظة ولجنة التسيير وعدد ديال اللجن، منها كذلك الاعتناء بالموارد البشرية داخل المجلس وإشراكهم خاصة منهم اللي كيتواجدوا كذلك في المندوبيات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، من بعد منو

يليه مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

فقط السيدة المستشارة، فيما يتعلق بالفترة الزمنية، أنت كتعرفي بأن عندنا الإكراه ديال اختتام الدورة، وما كناش بغينا باش هاذ العمل هذا يبقى إلى ما بعد، والقضية الثانية أننا اتفقنا في إطار ندوة الرؤساء مع السادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجن على هاذ التوقيت.

شكرا على الملاحظة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة نحن جد مصدومين في هذه الصباحية لأنه مع كامل الأسف، الأشغال ديال لجنة التقصي اللي دام أكثر من 6 أشهر، جوج ديال لجن التقصي اللي بذلوا فيهم المستشارات والمستشارين مجهود بدني وفكري باش ياخدو خلاصات رغم الإكراهات اللي كانت عند هاذ الأخوات والإخوان، اليوم كنتناقشو بيناتنا في غياب تام للحكومة، اليوم كنطرحو السؤال ما الجدوى من هاذ لجان التقصي؟ هاد لجان التقصي اللي كانت باقة عند هاذ المؤسسة لأنها واحد الآلية من الآليات ديال الرقابة على العمل الحكومي، اليوم يتم التمييع بهاذ.. أعتقد في غياب الحكومة في جلسة البارح كنديرو التقارير واليوم جينا نديرو المناقشة ونتساءل عن المناقشة.

اليوم كنا كنطمحو في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنه هاذ التقرير يكون فيه نقاش ما بين الحكومة المسؤولة على التدبير ديال السياسات العمومية فهاذ القطاعات، وما بين السادة والسيدات المستشارين المحترمين ونخرجو بخلاصات، هاذ الخلاصات نقيموها بشكل جماعي ونخرجو باتفاق والآفاق ديال العمل.

اليوم، وأنا عضو فهاذ اللجنة، ما يمكن ليا إلا نثني وأشد بحرارة على كل رفاقي من رئيس اللجنة وجل الأعضاء على المجهود اللي بذلو رغم الإكراهات والأشياء اللي يمكن عاقت العمل ديال هاذ اللجنة باش يمكن حتى الجانب المحاسباتي يمكن نعطيو فيه رأي، لكن مع كامل الأسف هاذي من المعطيات اللي عند الإخوان في اللجنة وأنه ملي طلبنا من المجلس الموقر مد اللجنة بخبير محاسباتي تفاجأنا بأنه المجلس ما عندوش خبير محاسباتي.

بالتالي أحالنا على أنه هاذ لجنة التقصي تتعاقد مع خبير محاسباتي خارج المجلس، الشي اللي غادي يمكن يضر بالعمل ديال لجنة التقصي لأنه سري وبالتالي فضلنا كلجنة أنه نعتمد على ذواتنا واحنا طبعا حتى شي واحد فينا ما خبير محاسباتي وبالتالي هاذ الجانب ديال التدقيق المحاسباتي يمكن تلاحظو أنه غائب في التقرير.

كذلك من الإشارات التي أثارتنا في هذه اللجنة هو أنه استفادة بعض المقاولات من عقارات لتشييد الفنادق، خاصة بمدينة مراكش، مع كامل الأسف حتى شي أحد ما التزم أنه ينجز واحد الهكتارات ديال العقارات داخل مدينة مراكش واللي استافدوا منهم باش يديروا فنادق فهاذ الإطار ديال تشجيع السياحة، ولكن تحولوا لمشاريع باش أصحابها يدخلوا أموال طائلة في غياب طبعا المراقبة ديال الحكومة.

الإستراتيجية ديال السياحة ببلادنا اليوم كل متتبع غادي يشوف التداخل ما بين المكتب الوطني للسياحة ووزارة السياحة، كاين تداخل كبير اليوم ما عرفناش شكون اللي مكلف بالإستراتيجية ديال هاذ القطاع؟ وكاين تضارب وقفنا أحيانا ما الجدوى من المكتب الوطني للسياحة؟ وأحيانا أخرى ما الجدوى من وزارة السياحة؟

لأنه تعطاتنا بعض التجارب في بعض الدول ما كاينش وزارة السياحة، كاينة (agence) بحال المكتب الوطني للسياحة.

هاذي بعض الأشياء ويمكن نزيدو...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بدوري لا بد أن أنوه بالمجهود الكبير الذي بذله أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد التقرير وكذلك الخلاصات التي توصلوا إليها.

أيها السيدات،

سؤالنا كبرلمانيين، المشروع أن نطرحه ماذا تم الكشف عنه من خلال التقرير الذي قدم إلينا؟

بكل بساطة لا أخفي اندهاشي وصدمتي لما عليه الوضع ديال السياحة، دائما أثير السؤال مع نفسي، ما معنى وزارة السياحة، وما معنى المكتب الوطني المغربي للسياحة؟

ما عمري سمعت عندنا مؤسسات كبيرة، يلاه كنسمع المكتب الوطني للكهرباء والماء، هذا المكتب.

اكتشفنا في حقيقة الأمور ما يلي:

هناك مورد اقتصادي يساهم بـ 5% في مجموع اقتصاد البلاد مهم جدا.

ثانيا، هذا القطاع السياحي أسند إلى هذا النوع من المكاتب.

ثالثا، هذا المكتب تخلق في 1918 معنى أننا احنا اليوم في قرن ديال

وجود هاذ المكتب ككيان، هاذ المكتب كيتسير بواحد الشكل غريب، 13 وزارة في مكتبه، في المجلس الإداري زائد النقابات إلى آخره، ثم له صلاحيات غير واضحة، أكثر من ذلك له ضمن أجهزته شيء إسمه مجلس التسيير، هاذ مجلس التسيير ما عرفناش في القانون الوضعي والهيكلة في القوانين المغربية لا نجد له مكان.

فمن الطبيعي أن تكون النتائج سيئة وسيئة جدا، من الطبيعي، فالمسألة الثالثة هو هاذ القطاع غير مهيكل إلى الآن غير مهيكل تماما فارغ فيه الريع، أن الرؤى ديال 2010 حتى ل 2020 هي رؤى خادعة، هي خدعة ليست برنامجا ولا خططا إستراتيجية.

خامسا أن هاذ المكتب خلق كأداة لرد الأنظار ولحجب الحقيقة ولفتح المجال مرتاعا للمضاربين والسماسرة اللذين يشتغلون في السياحة.

هكذا نفهم قلة المردودية وعدم اندماج القطاع وعدم الأداء بالوظائف ديالو المنتظرة، فكذلك كيعطينا هاذ التقرير أن الحكومات السابقة بالخصوص ليست لها سياسة عمومية في مجال السياحة على الإطلاق، ليست لها سياسة بمفاهيم السياسات العمومية على الإطلاق.

فهناك إذن ضياع للوقت على المغاربة، وهناك كذلك هتك الفرص الكثيرة الضائعة، ولم يستطيع المغرب أن يستفيد من موقعه ومن جغرافيته ومن ثقافته ومن تراثه ومن مناخه وبحوره ومن رماله وجباله إلى آخره، التي هي مكونات السياحة.

هاذ الشي ما كاينش في الثقافة ديال المكتب الوطني للسياحة ولا حتى ربما المقيمين على السياحة لأنه التقرير متهضرش على هاذ الموضوع.

فلذلك هناك طبعا عدم نجاعة الرؤى، أنا قلتها، تتبقى المسألة، ما العمل؟ لا بد أن نخرج منها بتوجيه نداء مستعجل للحكومة لوضع سياسة عمومية في القطاع السياحي لأنه هناك ضياع مصلحة الوطن.

ثانيا، على البرلمان أن يكون نواة صلبة لإنقاذ هذا القطاع، وأخذه من يد من هم الآن يستغلونه بشكل خارج المصلحة العليا للوطن، وبالتالي فهي مسألة تهم المجتمع والأمة بكاملها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وأشكر كل السادة المستشارين الذين تدخلوا في مناقشة هذا التقرير الذي بين أيدينا.

وقبل أن ننتقل إلى مناقشة التقرير الثاني، فكما هو مضمن في المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، المادة ديالو تنص بأنه كيمكن للمجلس يقرر أنه يتنشر هذا التقرير هذا كلا أو بعضا في الجريدة الرسمية للبرلمان.

وأنوه كذلك إلى أنه سوف لن تنشر فقط إذا وافقتم بالطبع فقط التقرير، وإنما سيضمن هاذ التدخلات، تدخلات الفرق ستكون كذلك مع التقرير ضمن منشورات الجريدة الرسمية للبرلمان.

إذا لم يكن عندكم اعتراض، فإننا نعتبر بأن البرلمان وافق على نشر التقرير مع المداخلات في الجريدة الرسمية للبرلمان، التقرير كله.

إذن، بهذا نعلن بأنه وافق المجلس على نشر تقرير اللجنة في أقرب عدد من هذه الجريدة، وبهذا نكون قد أنهينا مناقشة التقرير الأول.

وننتقل الآن إلى الجزء الثاني من هذه الجلسة والمخصص لمناقشة مضمون تقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بترخيص الحكومة باستيراد النفايات، والكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

الأخ الرئيس،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في إطار مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، الذي استمعنا لملخصه خلال جلسة أمس، ومن خلال تفحصنا لمضامين هذا التقرير، رغم ضيق الوقت، قياسا لأهمية الموضوع من جهة، ومن جهة ثانية لأهمية المجهودات التي بذلها إخواننا وزملاؤنا أعضاء اللجنة في موضوع له راهنيته وأهميته، سواء في حاضر أو مستقبل البلاد، لأنه يرتبط ارتباطا جوهريا بمسألة حيوية في العالم اليوم، ألا وهو المحيط البيئي الذي يشمل مختلف الكائنات الحية والطبيعية والهواء، وبدرجة أساسية الحياة الإنسانية وتضررها من الانعكاسات التي تفرزها النفايات، سواء كانت صلبة أو سائلة، وأيضا لارتباط الموضوع بالأضرار الصحية المحتملة على الساكنة وفرشاتها المائية، والحيوانات، والإنتاج النباتي بشكل عام.

السيد الرئيس،

الأخوات والإخوة،

إن الترخيص باستيراد النفايات كموضوع اختاره مجلسنا الموقر ليكون موضوعا لتقصي الحقائق، جاء في ظرفية دقيقة جدا بالنسبة لبلادنا، ارتبطت بمرحلة استضافتنا ل "كوب 22" من جهة، وإصدار قوانين يتعلق بمنع استعمال الأكياس البلاستيكية، في مرحلة أثارت فيها شحنة النفايات الإيطالية حفيظة مكونات المجتمع المدني والرأي العام الوطني.

هذا السياق المهم استحضاره اليوم، يدفعنا إلى التساؤل رغم قيمة المجهودات التي بذلتها بلادنا فيما يخص برنامج تثمين وتدوير النفايات،

خاصة تلك المعروفة باختصار ب (RDF) كما أشار إلى ذلك التقرير، إلا أنه مع ذلك لازالت بلادنا تعاني الكثير، والكثير فيما يخص وسائل وإمكانيات تدبير هذا الموضوع الخطير والخطير جدا، والذي يجب الحرص على التعامل مع تأثيراته أيضا بالصرامة الضرورية، حماية للبيئة بشكل عام، وحماية لحياة الأفراد والجماعات، بشكل خاص.

ولذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ندق ناقوس الإنذار والخطر لأن ما استمعنا إليه من خلاصات في التقرير يطرح علامات استفهام كبرى حول الإجراءات الوقائية ميدانيا بقطع النظر على الترسانة القانونية، وأيضا ما سجله التقرير من ملاحظات في غياب تنسيق حكومي متكامل بخصوص استيراد بعض أنواع النفايات التي يحتمل أن يكون من ضمن مكوناتها مواد ضارة أو مشعة أو خطيرة وسامة.

وأيضا لابد من التساؤل عن الضمانات حول ما تصدره المناطق الحرة الموجودة ببلادنا من نفايات تصنف خطيرة على محيط هذه المناطق وعلى ساكنتها، ولماذا لم تقم الحكومة إلى اليوم بالبحث عن آليات ناجعة وفعالة لمواجهة الآثار المترتبة عن نوع هذه النفايات لا ينتبه إلى خطورته في حينه، ونرجع لنبكي على الماضي، فهذا لا مجال له الآن، وأيضا الزيوت، وما يعرف بزيوت الراديياتورات، والتي تنتشر كنفايات في أماكن متعددة من زوايا مجتمعنا، خاصة بمناطق المتلاشيات، والسؤال الأساسي والجوهري: هل هنالك فعلا مراقبة صارمة لهذه الأماكن؟

ونتفق مع خلاصات التقرير جملة وتفصيلا في ضرورة التفكير في آليات استعادة هذا النوع من النفايات المصنفة خطيرة وتصنيفها واجتنابها، ولا نفسح المجال لمغربنا أن يكون مطرحا عالميا لنفايات العالم.

إننا اليوم أمام تقرير له أهميته القصوى، لأنه–كما أسلفنا–يرتبط بمسألة جوهرية في حياتنا المجتمعية، ونؤمن أن شحنة النفايات الإيطالية، التي لازال مصيرها مجهولا، حسب مضمون التقرير إلى اليوم، والتي لازالت بلادنا، في غياب أي قرار حكومي واضح، وفي غياب جواب مقنع وواضح أيضا عن الكيفية التي تم استيرادها في غياب نشر المرسوم 2.14.505 بتحديد كيفيات وشروط استيراد وتصدير وعبور النفايات بالجريدة الرسمية.

هذا المشروع هو مربط الفرس، إذ كيف يعقل اعتماد مجرد مشروع في الترخيص لشحنة أثارت جدلا كبير، وأثرت تأثرا كبيرا للساكنة والمحيط، وكانت هي "القشة التي قصمت ظهر البعير" كما يقال، ولعل قراءة متأنية لثنايا التقرير، وحمولاته غير المعلنة، ستكشف لنا عن معطيات كثيرة صادمة، سواء تعلق الأمر بدفن النفايات على مستوى التراب الوطني، أو على مستوى ما يعرف بتدبير وتثمين النفايات، سواء تلك المصنفة في خانة النفايات المنزلية، أو تلك المستوردة بمختلف أنواعها وأصنافها.

ولدي اليوم سؤال بسيط وسهل ولا يحتاج الذكاء لاستنباط معانيه ومخارجه:

لماذا أوقفت الحكومة استيراد النفايات الإيطالية بمجرد أن أثير هذا الموضوع؟

لماذا تم إيقاف هذا الاستيراد؟ معناه أنه كانت هناك نية غير سليمة، إذن باراكا علينا، كفى، كفى استهتارا بهذا الوطن، كفى أن نجعله–كما رددت سالفا – مطرحا لنفايات العالم، كما يقول الله سبحانه وتعالى على لسان إبراهيم، (رب اجعل هذا البلد آمنا) والأمان هنا لا داعي للتوسع في مفهوم الأمان والاطمئنان، بقدر ما أقول: الله يهدي خوتنا المسؤولين على هذا المجال باش ينتبهوا أن في استيراد هذه النفايات ضرر كبير للساكنة وللبلاد بصفة عامة.

إذا قلنا الساكنة راه من النباتات، من الحيوانات، من الهواء، راه ما اعطيناكومش تسيروا المرافق الحكومية الإدارية باش تعبثوا فيها، راه احنا ما وقعناش معكم شيك على بياض أنكم تعبثوا بمصلحة الوطن وساكنة الوطن.

ولذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إذ يسجل هذه الخلاصات الأولية لتقرير يفترض أن يأخذ الفريق كغيره من الفرق الفترة الزمنية اللازمة لتحضير وقراءة مضامينه سطرا بسطر، وكلمة بكلمة، لأن سبق أن ناقشنا لجنة تقصي الحقائق فيما يخص المكتب الوطني المغربي للسياحة، وكانت مجرد إشارة لباقي المؤسسات العمومية لتقتدي بما أثارته اللجنة الموقرة من تسيب ومد اليد على المال العام.

إن استيراد النفايات نعتبرها في الفريق الاستقلالي جريمة لا تغتفر إن لم تراقب بجدية وبمسؤولية، وسنبقى في الفريق الاستقلالي حريصين منتهين يقظين لحماية هذا الوطن وساكنته، تماشيا مع النداءات المتكررة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

زميلاتي، زملائي الأعزاء.

صباح النور.

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار

مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، بناء على الضجة التي أثارتها عملية استيراد شحنات النفايات من الخارج.

واسمحوا لي بداية أن أنوه باسم فريق الأصالة والمعاصرة بالعمل المثمر والمجهود الجبار اللي قامت به اللجنة بكافة أعضائها، وكذلك أنوه بالخلاصات والتوصيات والتحقيق الدقيق، حسب ما سمح لها من ظروف، عملت بكامل الروح والمسؤولية الوطنية، وكذلك بالحرص على استحضار صحة وسلامة المواطن المغربي، بحكم ارتباط الصحة والسلامة ديال المواطنين بهاذ الموضوع.

فعندي بعض الملاحظات، لابد ندلي بها، ثلاثة ديال الملاحظات:

الملاحظة الأولى: لابد من أن ننوه كذلك بالدور الكبير للمجتمع المدني وشبكات التواصل الاجتماعي وانتفاض الرأي العام الوطني لإثارة فضيحة النفايات المستوردة من إيطاليا، فلولا تلك الضجة للضمير الحي للمواطن المغربي لما أثير الموضوع أصلا من طرف الدوائر المسؤولة.

كذلك لابد أن أنوه بالتفاعل المباشر والسريع والتلقائي لمؤسسة البرلمان لمجلسنا الموقر، مجلس المستشارين، التفاعل الإيجابي والسريع مع انتفاض الرأي العام الوطني عن طريق التواصل الاجتماعي ومختلف التعبيرات المجتمعية.

ثانيا: لابد من التأكيد على أن اللجوء ديال البرلمان إلى آلية التقصي ضمن الآليات ديال الرقابة على العمل الحكومي والمؤسسات العمومية، فهي شيء محمود، أمر محمود، ولكن لكي يبلغ منتهاه ومقاصده لابد من تفعيل التوصيات، حتى لا يصبح هذا العمل مجرد واحد النوع ديال امتصاص، نلعبو الدور ديال امتصاص غضب الناس، كاين غضب حول قضية معينة ديال الرأي العام، نأتي نشكل لجنة تقصي، كنديرو مجهود بالنية قد أقول ب"السذاجة" وتنخرجو بتوصيات على نيتنا، يسحاب لنا راه ذيك التوصيات غادي تلقى المسار إلى التنفيذ، وإذا به ما كتدار حتى حاجة لأنه هاذ الشئ سبق مع الصندوق المغربي للتقاعد وعلى لجان تقصي أخرى بقيت التوصيات حبرا على ورق.

الإخوان والأخوات، إذا بقى هاذ الشي ما مزيانش للديمقراطية في بلادنا، ما مزيانش للبرلمان، لأنه ما غا يولي يثق فينا احد، غيقولوا ها هما عاوتاني داروا لجنة باش يمتصوا الغضب ديالنا باش يتفلاو علينا، فإذا ما كانش غادي تنفذ التوصيات ديال لجان تقصي الحقائق أعتقد على أنه لا معنى لتفعيل هذه الآلية الرقابية الدستورية الهامة جدا.

السيد الرئيس،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل في البداية أن اللجنة توفقت في المنهجية ديالها، ديال العمل، وعملت بكل جدية ومسؤولية، ولكن نسجل ما جاء في التقرير من عدم التعاون ديال الحكومة، وكاين 2 ديال الأمور هامة جدا تبين استخفاف مرة أخرى ديال الحكومة بالعمل الرقابي ديال البرلمان، الأمر اللي كيستوجب التنبيه ديال الحكومة للمرة المليون على أن خاصها تحترم مؤسسة البرلمان والأدوار الدستورية المنوطة بالبرلمان.

الأمر الأول ما بغاتش تترجم الوثائق المتعلقة بالموضوع اللي مكتوبة بالإنجليزية وبالإيطالية، احنا ما عندناش إمكانية هنا في البرلمان، باش زعما إذا ابغاو يتعاونوا ولكن، عندهم ذاك الشي ساهل هما.

والأمر الثاني التقرير ديال لجنة الداخلية اللي تكلفت به وزارة الداخلية حول نفس الموضوع ما تسلمش، طلبته اللجنة وماتسلمش لها، هذا أمر يحتمل وجهين:

الأول هو أن–كما قلت–الحكومة غادية في الاحتقار ديال مؤسسة البرلمان وعدم التعاون–باش ما نقولش احتقار–عدم التعاون مع المؤسسة التشريعية باش تقوم بالدور ديالها.

الأمر الثاني أو الوجه الثاني هو أنه قد يكون هناك شيئ من "إن" في ذلك التقرير، اللي ربما الحكومة بغات تسترعليه، وهذا أفظع وأخطر.

إذن فنسجل على أنه الإخوة والأخوات الممثلين ديالنا في لجنة تقصي الحقائق ديال كل الفرق والمجموعات قاموا بعمل مسؤول، جيد، جبار، ولكن الحكومة مرة أخرى ما تعاوناتش مع اللجنة.

السيد الرئيس،

استنادا لتقرير اللجنة وانطلاقا من مضامين التصريحات والشهادات، بناء على التقرير.. بعدا بالمناسبة التقرير توزع علينا البارحة مع 7 العشية، وخاصنا نوجدو هاذ الرأي ديالنا كلنا احنا باش نقراوه مع العاشرة صباحا اليوم، هاذ الزحمة ديال الوقت ربما كان ضروري خاصنا ندوزو التقرير، لأنه المدة القانونية والقانون التنظيمي إلخ، أكيد أنه ما غنتمكنوش في هاذ المدة القياسية، هاذ الزمن القياسي أننا نحيطو بجميع القضايا المرتبطة بالموضوع، تنتحملو المسؤولية جماعة في هذا الأمر، ولكن في مناسبة أخرى خاصنا نتفاداو الأمر ونعطيو المواضيع اللي تيتقصى فيها البرلمان، القضايا اللي تيتقصى فيها البرلمان غنعطيو لها ما يكفي من الزمن، ما يكفي من الوقت، أولا تنبينو على الأهمية والجدية، الأهمية ديال الآلية الدستورية والجدية باش تنتعاملو مع مثل هذه القضايا، وأكيد أنه فهاذ المدة القياسية من البارحة إلى اليوم، لا ينتقص إطلاقا من أهمية الموضوع والجدية ديالنا في التعامل معه.

فاستنادا لتقرير اللجنة –كما قلت– انطلاقا من مضامين التصريحات والشهادات التي استمعت إليها اللجنة، يبدو أن الحكومة المغربية لا تتعامل بالحزم المطلوب في استقبال هذه النفايات، غنهضر دبا في الموضوع، الموضوع ديال النفايات، وأنها لا تستحضر المخاطر التي تسببها العديد من النفايات المستوردة.

وفي اعتقادنا أن ما أثار ضجة حول شحنة النفايات الإيطالية

ليس فقط احتمال احتوائها على مواد من شأنها أن تشكل خطرا على صحة المواطنين وعلى السلامة البيئية للبلاد وتهديد مستقبل الأجيال القادمة، بل كذلك كيفية تساهل الحكومة المغربية أو كيف تساهلت الحكومة المغربية في استقبال هذه النفايات، في الوقت الذي تلجأ فيه الدول التي تحترم نفسها، والحكومات يعني التي تحترم مواطنيها، وتهتم بصحة مواطنيها إلى تصديرها إلى خارج حدودها وليس إلى استيرادها، خاصة الخطيرة منها، لكونها تؤثر سلبا على البيئة وأن معالجتها تتطلب تكلفة مالية كبيرة.

من النقط البالغة الخطورة التي استوقفتنا في هاذ التقرير هو ما جاء في الصفحة 22، كون المغرب بدأ في استيراد العجلات المطاطية المقطعة منذ سنة 2003، في حين أن استيراد نفايات (RDF) كطاقة بديلة انطلق سنة 2012، رغم غياب نص تنظيمي- هنا الخطورة–يؤطر هذه العملية، يعني العشوائية والفوضى في هذا المجال، هذا ما جاء على لسان أحد المستمع إليهم، والذي عززه بوثيقة، وهذه في نظرنا فضيحة كبيرة، فعلا فضيحة لأنه يتم استيراد نفايات بدون نص تنظيمي، معناه الفوضى العارمة، وهنا الحكومة تتحمل مسؤولية كبيرة، بل أنه ماشي غير فضيحة وصافي قد يرقى الأمر إلى جريمة.

بطبيعة الحال، هاذ الشي كيتطلب المحاسبة من طرف البرلمان، ماشي فقط لهاذ القطاع المعني بهاذ الشي، ولكن الحكومة كاملة، وحتى وإلى مشينا بعيد في التحقيق وكاين هاذ الفوضى العارمة في استيراد النفايات غنلقاو أمور اللي قد تضر بالبلد وبمستقبل البلد وبصحة وسلامة المواطنين، وبالتالي الأمر الذي يتطلب مساءلة جنائية، وليس فقط رقابة برلمانية.

جاء أيضا في نفس الصفحة أن المغرب ينتج 6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، منها 340 ألف طن–انتبهوا معايا مزيان–340 ألف طن من النفايات الخطيرة. أنا بعدا فاش شفت هاذ الرقم قبطت على راسي، الهول ديال هاذ المصيبة، أنا ما كنتش عارف هاذ الشي حتى قريت التقرير، قبل ما كنتش عارف، ولكن الخطير في الأمر حتى واحد ما عارف فين كيتطمر هاذ الشي وفين كيتدفن وفين كيتلاح، واش كيتعالج ولا ما كيتعالجش، واش حقا حتى احنا كنصدروه لشي بلاد؟ لا هاذي بغيت غير ندير شوية ديال..، احنا كنستوردو وما نصدروش.

نقطة أخرى غير مفهومة بتاتا، تتعلق برفض الحكومة اللجوء إلى المختبرات المعتمدة من أجل التأكد، احنا عندنا واحد المختبر معروف أنا عرفتو في 2004 وكنسمع بيه بزاف، (LPEE) فالمناسبة ديال الزلزال اللي كان في 2004 الحدث المؤلم اللي كان، هاذ المختبر ما كتوجهش ليه الحكومة باش يعالج ويتحقق من المواد اللي كاينة في هاذ النفايات، وهاذ الشي كيقولو مسؤول اللي استدعاتو اللجنة الموقرة ديالنا، أكده بعض مسؤولي المختبر العمومي للدراسات والأبحاث، فالحكومة لا تلتزم بذلك، يعني ما كتعطيهومش ما كتعرضش عليهم النفايات للتجربة والدراسة، وهذا ما تضمنته الصفحة 24 من التقرير، إذ نفى بعض المسؤولين المستمع إليهم تلقي المركز لأي طلب إجراء بحث من الوزارة الوصية.

وفي موضوع آخر وفي نفس الإطار بطبيعة الحال، معامل الإسمنت هي اللي كانت طلبت ذيك النفايات باش تجي من إيطاليا، هي اللي بان فالتقرير أنا غنقولو راه ضابطو وخا، اللي بان هو أن هاذ المعمل اللي جاب هاذ النفايات ما عندوش الوسائل اللوجيستيكية باش يعالجها ولا باش حتى يتحقق شنو هي المواد اللي فيه، ما عندوش. فقط عندو باش يتحقق من وجود مادتين فقط، هو واحد أوكسيد الكربون (Monoxyde de carbone) وغاز الميثان، أما باقي المواد السامة والملوثة الخطيرة هاذ المعمل ما عندوش إمكانية باش يعرف واش كاينة ولا ما كايناش، واعطت لو الحق الحكومة باش يستورد هاذ السم للبلاد ومرخص ليه وخدام هاذ المعمل ومازال خدام اليوم.

ففضائح من هذا الحجم يستوجب التحرك السريع من طرف الحكومة، لأنه هاذ الشي يشكل خطرا، قريب نسالي.

السيد رئيس الجلسة:

بقيت لك 20 ثانية، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

ذاك 16 دقيقة اللي ما هضرتش فيها ما تعطينيش فيها واحد 2 دقائق السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، مشات هاذيك.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

صافي مشات، وخا.

النفايات كانت.. ولا نسكت صافي؟

شكرا على حسن الإصغاء. غنعطيك هاد الشي مكتوب لأنه غيتنشر في التقرير وغيطلع عليه الرأي العام إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك كذلك وشكرا لالتزامك بالوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وهي مناسبة دستورية لا بد أن نقف فيها من جديد على المكانة التي أولاها دستور 2011، باعتباره مؤسسة تمارس الرقابة على الجهاز التنفيذي عبر آليات متعددة وضع على رأسها لجان تقصي الحقائق.

ولهذا ينبغي دائما إيلاء هذه اللجان ما تستحقه من أهمية حتى لا تحيد عن أدوارها، ولا بد في البداية من التأكيد على أن بلادنا انخرطت في العقدين الأخيرين بشكل حيوي في المجهودات والمساعي الهادفة إلى حماية البيئة، ومن تجليات ذلك المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتي كان آخرها تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المعتمد بكيغالي–رواندا–في 15 أكتوبر 2016 الذي صادق عليه مجلس المستشارين يوم أمس الثلاثاء قبيل تلاوة تقرير لجنة تقصي الحقائق التي نحن بصددها، وهو ما يعكس حرص المغرب على تعزيز المنظومة القانونية المؤطرة لحماية البيئة.

غير أن الإشكال الحقيقي الذي تعاني منه بلادنا في هذا المجال وفي مجالات أخرى هو مدى التقيد بالمقتضيات القانونية وتنزيلها بشكل سليم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في خضم الانخراط الحماسي والنشيط لبلادنا في عدد من المنظمات الدولية والتظاهرات العالمية المعنية بحماية البيئة، صدم الرأي العام الوطني والدولي، بفضيحة استيراد شحنة من النفايات من إيطاليا تقدر بحوالي 2500 طن، تزامنا مع بدء الاستعدادات لاحتضان المغرب النسخة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية المعروفة اختصارا بـ"كوب 22"، وبعد المصادقة على القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

إن الترخيص باستيراد النفايات لاستعمالها في القطاع الصناعي كبديل طاقي من الإجراءات الحساسة التي تقتضي اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر، بالنظر لما يمكن أن تتسبب فيه من أضرار بيئية مزمنة، تنعكس أثارها على صحة المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من البدائل الطاقية يلجأ إليه في ظروف استثنائية:

أولا: عندما تكون مصادر الطاقة الاعتيادية مكلفة أو لما توفره هذه البدائل من طاقة حرارية مهمة تساهم في الخفض من تكلفة الإنتاج.

وبالعودة إلى الفترة التي تمت خلالها عملية الاستيراد، نجد أن سعر المصادر الطاقية التقليدية (البترول والغاز الطبيعي) كان في أدنى مستوياته، حيث لم يتجاوز سعر البترول 60 دولار للبرميل في السوق الدولية، وهو ما يغني عن اللجوء إلى بدائل أخرى، والتي وإن كانت أقل تكلفة، إلا أن لها أثار مدمرة على البيئة.

وأمام هذه الواقعة تولدت لدى الرأي العام الوطني مجموعة من الأسئلة الجوهرية من قبيل:

- ما الدواعي إلى الترخيص باستيراد النفايات في الوقت الذي تنتج فيه بلادنا كميات هائلة؟

- ما مدى قدرة الحكومة على مراقبة النفايات المستوردة وما الخطورة التي تشكلها هذه المواد على صحة المواطنات والمواطنين؟

- هل تخضع عملية الاستيراد لمعايير دولية محكمة أم تخضع لتحكم اللوبيات المشتغلة في المجال؟

- ما مدى توفر بلادنا على بنيات تحتية قادرة على تثمين النفايات المحلية؟

- ما مصير شحنة النفايات المستوردة من إيطاليا؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تفاعل معها مجلس المستشارين بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق طبقا لمقتضيات الفصل 67 من الدستور، ليبقى السؤال المركزي اليوم هو مدى إجابة التقرير الذي بين أيدينا عن تلك الأسئلة المطروحة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد وقف هذا التقرير على عدد من الاختلالات التي تعتري عملية تدبير النفايات ببلادنا، تتمثل بالأساس في:

- ضعف تثمين النفايات ببلادنا، حيث ينتج المغرب 6 ملايين طن من النفايات، مما يدعو إلى التساؤل حول جدوى استيراد النفايات من الخارج؛

- ضعف البنيات والتجهيزات الأساسية المتخصصة في معالجة النفايات الخطيرة، حيث ينتج المغرب 340 ألف طن، يصدر منها 17 ألف طن فقط، مما يدعو إلى التساؤل حول مآل النفايات المتبقية؛

- تعدد الجهات الحكومية المانحة للتراخيص، وهو ما يطرح عدة أسئلة حول مدى التنسيق بينها ومدى توحيد معايير المراقبة؛

- تغييب الدور المحوري الذي يلعبه المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث في مراقبة مدى احترام الشحنات المستوردة للشروط المتعارف عليها دوليا، ناهيك عن عدم توفر هذا المختبر على المؤهلات التقنية والبشرية الكفيلة للاضطلاع بمهامه على الوجه المطلوب. ودعت اللجنة في هذا الخصوص إلى دعم هذا المختبر، بموارد بشرية كفأة وذات الاختصاص في المجال البيئي، ومده بإمكانيات لوجيستيكية

للقيام بمهامه؛

- اقتصار الحكومة على توقيع اتفاقيات لاستيراد وتدبير النفايات مع شركات الإسمنت دون غيرها من المستوردين الآخرين؛

- غياب نص تنظيمي يؤطر عملية استيراد النفايات واعتماد الحكومة على مشروع المرسوم رقم 2.14.505 يتعلق بمنح رخص استيراد أو تصدير أو عبور النفايات من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة دون نشره في الجريدة الرسمية، وفي ذلك مخالفة صريحة لمقتضى دستوري يعتبر نشر النصوص القانونية مبدأ ملزما، مما يطرح أكثر من علامة استفهام؛

- ضعف البنيات التحتية الضرورية لتخزين وإحراق هذه النفايات (RDF) وغيرها من النفايات.

كل هذه الاختلالات تدفع إلى الاقتناع بكون الترخيص باستيراد النفايات غير محاط بالضمانات اللازمة على البيئة، في تناقض صارخ مع الخطاب الرسمي الذي يؤكد على ضرورة إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية المستدامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في المقابل، وبعيدا عن كل تبخيس أو تقليل من قيمة عمل اللجنة، لم يكن هذا التقرير في حجم تطلعات وانتظارات المواطنات والمواطنين، خصوصا وأن الرأي العام تلقى بايجابية كبيرة تشكيل هذه اللجنة، مما سيفقد مثل هذه المبادرات قيمتها في المستقبل ويضعف من صورة المؤسسة التشريعية، ولذلك نسجل بأسف شديد:

- عدم ترتيب المسؤليات بخصوص الترخيص باستيراد شحنة النفايات الإيطالية؛

- عدم استعانة اللجنة بخبراء في المجال بما كان سيمكن من استيعاب أشمل وأعمق لهذا الموضوع والإحاطة به من مختلف جوانبه البيئية والاقتصادية، وكذا التحقق الجازم من كون شحنة النفايات الإيطالية لا تشكل أي خطر، علما أنها لم تستغل إلى يومنا هذا، مما يغذي الشكوك والتخوفات المثارة حول خطورتها؛

-عدم استجواب مسؤولي وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، علما بأن هذا القطاع يرخص لاستيراد عدة أنواع من النفايات؛

- عدم استدعاء مسؤولي إدارة الجمارك للاستماع إلى إفاداتهم الكاملة حول تدخلها في عملية الاستيراد والاقتصار على مراسلة كتابية في الموضوع.

أما فيما يخص تعاطي الحكومة مع لجنة تقصي الحقائق، فتلقينا باستغراب كبير عدم تجاوب بعض أعضائها بالجدية اللازمة مع اللجنة، حيث رفضت وزارة الداخلية مدها بالتقرير الذي أنجزته حول الموضوع، مما يوحي إلى أن هذا القطاع لا يقدر قيمة وأهمية لجان تقصي الحقائق كآلية من الآليات الرقابية التي يخولها دستور المملكة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أما فيما يخص التوصيات المتمخضة عن عمل اللجنة–وبغض النظر عن النقاش حول مدى قانونيتها–فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نعتبرها لا ترقى إلى انتظارات الرأي العام الوطني، حيث جاءت في عمومها بصيغ فضفاضة يغلب عليها طابع العمومية، وكأنها صادرة عن هيئة استشارية.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا لكم.

<u>المستشار السيد مبارك جميلي:</u>

سنمدكم ببقية التقرير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة الآن للفريق الحركي.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة، تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، هذا التقرير الذي يندرج في سياق تعزيز آليات العمل المؤسساتي الديمقراطي من خلال جعل لجنة تقصي الحقائق كأداة لرقابة الحكومة وبداية لتفعيل آليات المراقبة البرلمانية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، طبقا لأحكام الدستور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ارتباطا بموضوع هذه اللجنة الموقرة، نود أن نسجل أنه حسب دراسات منظمة الصحة العالمية، ينتج العالم حوالي 4 مليار طن من النفايات المنزلية والصناعية إضافة إلى ما تنتجه بعض البلدان من النفايات الخطرة.

وعلى الصعيد الوطني فإن المغرب ينتج 7 ملايين طن من النفايات ووثيرة ازديادها يصل إلى 3% سنويا وهو معدل يتجاوز مستوى النمو الاقتصادي بالمغرب، كما أن كمية النفايات الصناعية المنتجة تصل إلى مليون و600 ألف منها 256 ألف طن من النفايات الخطرة.

وقد انخرط المغرب مبكرا في مفهوم حقوق ومسؤوليات الدول في

مجال البيئة خلال قمة سنة 1992 والتي شكلت انطلاقة لالتزام أخلاقي يحث الحكومة على تبني المبادئ العامة والأساسية للتنمية المستدامة.

وطبقا للمبدأ الثاني من إعلان ريو الذي يدعو الدول إلى سن تشريعات فعالة بشأن البيئة، قام المغرب بتعزيز إطاره التشريعي في مجال البيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات دولية وإصدار قوانين بيئية للوفاء بالتزاماته.

وأمام دعوة إيقاف حركة النفايات بين الدول النامية والدول أقل تصنيعا تم اعتماد اتفاقية بازل في 22 مارس 1989 والتي صادق عليها المغرب في 28 دجنبر سنة 1995 والتي تهدف إلى:

• الحد من تحركات النفايات الخطرة بين الدول؛

• منع نقل النفايات الخطرة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا؛

• معالجة حركة النفايات المشعة؛

• تقليل كمية وسمية النفايات المتولدة؛

• ضمان الإدارة السليمة بيئيا قدر الإمكان؛

• مساعدة البلدان الأقل نموا في الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطيرة والنفايات الأخرى التي تولدها.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن النفايات تشكل بديلا طاقيا سواء على مستوى المطارح العمومية المراقبة والتي تشرف عليها الجماعات الترابية من خلال عملية طمر النفايات المنزلية والتي بإمكانها أن تعطي غاز الميثان يتم استغلاله كمورد طاقي، كما يمكن لمعامل الاسمنت استعمال النفايات "عجلات مطاطية، بلاستيك، ثوب، ورق، خشب" كطاقة بديلة عن الوقود الاحفوري.

وحسب تقارير الرابطة الأوربية للإسمنت الصادر في مايو 2016 فإن طاقة النفايات أصبحت واسعة الانتشار في دول الاتحاد الأوربي وخصوصا على مستوى صناعة الاسمنت والتي تعد من أكثر الصناعات استهلاكا للطاقة.

وللحد من انبعاثات ثنائي أكسيد الكاربون التي تعد المسبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية، بدأ التفكير في بدائل الوقود الأحفوري في مصانع الاسمنت وكان الحل الأمثل هو: حرق النفايات وخصوصا منها العجلات المطاطية أو النفايات (RDF) وهي خليط من نفايات البلاستيك والورق والثوب والكاواتشو.

ونتيجة للجهود المبذولة دوليا انخفضت نسبة الاعتماد على الطاقة التقليدية في مصانع الاسمنت بشكل كبير خاصة في دول العالم المتقدم، بحيث يلاحظ التحول نحو الوقود البديل في مصانع الاسمنت بشكل كبير، بحيث أن الاتحاد الأوربي يعتزم رفع نسبة استخدام طاقة النفايات في مصانع الاسمنت من 36%، وهي النسبة الحالية، إلى 95% مما سيحقق وفرا قدره 16.6 مليار أورو ويقلل من انبعاثات ثنائي أوكسيد الكاربون بمقدار 41 ميكاطون سنويا.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن قطاع الاسمنت بالمغرب ووفقا للاتفاقية المبرمجة بين القطاع الوصي والجمعية الاسمنتية سنة 2003 تستورد نفايات لاستعمالها كوقود بديل، وخصوصا العجلات المستعملة في الأفران المجهزة، طبقا لمعايير وطنية بخصوص الانبعاثات الغازية الواجب احترامها ومراقبتها عبر لجنة مشتركة مع القطاع الوصي في البيئة ومختبر مؤهل لإجراء تحاليل حول عملية الحرق ومراقبة تحاليل المصدر للنفايات المستعملة.

وبالرجوع إلى أحد أنواع الوقود البديل والمسمى (RDF) والذي يشتمل على مكونات قابلة للاحتراق تتكون من بقايا البلاستيك والقماش والورق والخشب فقد بدأ استيراده منذ سنة 2012 حسب القطاع الوصي على البيئة ويتم استعماله كوقود بديل داخل معامل الاسمنت المغربية.

ومن هذا المنطلق، فإن عملية استيراد شحنة النفايات الإيطالية سنة 2015 التي أثارت جدلا في أوساط المهتمين بالبيئة تمت وفقا لأحكام القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ونصوصه التطبيقية، والتي تسمح باستيراد النفايات غير الخطيرة من أجل تدويرها أو تثمينها، وانسجاما مع مقتضيات اتفاقية بازل بشأن مراقبة نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها، التي انضم إليها المغرب سنة 1995 وصادقت عليها قبل ذلك إيطاليا سنة 1994، لاسيما منها تلك المتعلقة بوجوب الإتفاق المسبق بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة قبل القيام بأية عملية لنقل النفايات، والتحقق من سلامتها من مواد سامة أو خطرة تضر بالبيئة.

هذا، ولقد تمت هذه العملية وتحت إشراف القطاع الحكومي المكلف بالطاقة والمعادن والماء والبيئة ورئيس الحكومة في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الوزارة المكلفة بالبيئة آنذاك والرابطة المهنية لمعامل الإسمنت، والتي تحدد تدابير وشروط استيراد النفايات قصد استخدامها كوقود في أفران مصانع الإسمنت، والتي يجب أن تكون مزودة بالمصفاة التي تحد من الإنبعاثات الغازية في الغلاف الجوي، وأجهزة لقياس الكمية التي يتم انبعاثها.

علاوة على ذلك، فإن عملية الاستيراد المذكورة تمت تحت إشراف ومراقبة وتتبع السلطات المختصة ببلد المنشأ (إيطاليا) والسلطات المغربية باعتباره البلد المستقبل لهذه النفايات، طبقا لما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

في البداية، لا بد أن ننوه بعمل هذه اللجنة النيابية التي هيأت لنا هذا التقرير الهام والموضوعي، والذي جاء نتاج عمل جبار، قامت به هذه اللجنة التي أتقدم بالمناسبة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بتهنئة رئيسها، وإلى كافة أعضاء اللجنة وأطرها الذين سهروا على إعداده، هذا الإنجاز التشريعي الهام يعتبر قيمة نوعية ومنتوجا ينضاف إلى حصيلة عملنا التشريعي والبرلماني بشكل عام، خاصة وأنه تناول موضوعا أثار جدلا واسعا، وأسال الكثير من المداد، وأشعل وسائط التواصل الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن قضية استيراد المغرب نحو 2500 طن من النفايات الإيطالية، والتي تفجرت حوالي سنتين من الآن، بعدما تم كشف وصول سفينة إيطالية إلى ميناء الجرف الأصفر في مدينة الجديدة، وهي تحمل أطنانا من بقايا العجلات المطاطية والمواد البلاستيكية، لأجل استخدامها في توليد الطاقة، لم تعد قضية فئة معينة أو شريحة بعينها، بل صارت قضية كل المغاربة بدون استثناء، بعدما دخلت على الخط منظمات المجتمع المدني، والمركز الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة الذي دق ناقوس الخطر من معالجة هذه النفايات الأوروبية الخطيرة والضارة بالبيئة على الأراضي المغربية.

لقد أكدت الأبحاث أن حرق هذه المواد السامة سيتسبب في إلحاق الضرر بالإنسان والحيوان والنبات، وسيؤدي إلى ظهور العديد من الأمراض الخطيرة والمزمنة وإصابة المتضررين بتشوهات خلقية وعاهات مستديمة، ما حدا بمنظمات مدنية ومعارضين ومواطنين مغاربة إلى صياغة عريضة تطالب بمنع حرق هذه النفايات على الأراضي المغربية، وتحويل المغرب إلى مكب للنفايات الأوروبية.

السيد الرئيس،

رغم مختلف المبررات التي ساقتها الحكومة السابقة كون عملية استيراد النفايات من إيطاليا مطابقة للمعايير الدولية، وتحترم معاهدة بازل حول مراقبة حركة النفايات الخطيرة بين الدول وطرق التخلص منها، وأن استخدام مثل هذه النفايات في إنتاج الطاقة شائع في أوروبا، بما في ذلك إيطاليا نفسِها، لم تنطل على المغاربة الذين تساءلوا عن مصير برنامج طموح كان قد أطلقه المغرب عام 2008 لمعالجة النفايات وإعادة تكريرها، حيث أجمعوا على أنه من الأفضل استخدام النفايات المغربية في إنتاج الطاقة بدل الاعتماد على نفايات أجنبية يصعب التحقق من طبيعتها من ناحية، وتحول المغرب إلى مكب للنفايات الأوروبية من ناحية أخرى، ولا سيما أن الحكومة المغربية أنفقت ملايين الدراهم في المشروع، الذي يضم مكونتين إحداهما لفرز النفايات والأخرى لإعادة تدويرها لتكون قابلة للاستعمال، خصوصا أن المغرب يستخدم تقنية حرق النفايات لإنتاج الطاقة بديلا عن الطاقة الأحفورية التقليدية، وخاصة في مصانع الإسمنت الكبرى، وهي تقنية مستخدمة في عدد من بلدان العالم.

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

إن من أهم المفارقات التي سجلها فريقنا بخصوص قضية ترخيص الحكومة باستيراد النفايات تزامنها مع القرار الحكومي القاضي بحظر استخدام الأكياس البلاستيكية في جميع أنحاء البلاد أو بما يعرف بعملية "زيرو ميكا"، ناهيك على أن المغرب كان مقبلا آنذاك على استضافة قمة المناخ «COP22» بمدينة مراكش، علما أن هذه الواقعة ليست الأولى من نوعها، حيث سبق لعدد من الجمعيات أن تصدّت لشحنات أخرى من العجلات، استُقدمت من إحدى الدول الأوربية من أجل إحراقها في معامل للإسمنت.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ومن منطلق مسؤوليتنا، والثقة التي وضعها فينا المواطنون المغاربة، لا يمكن إلا أن نصطف في صف الأصوات المنددة بهذه العملية التي تهين المواطن المغربي وتهين المقاولة الوطنية، ففي فريقنا دائما نستحضر مقولة "عندما يحضر المنطق يخلق النقاش"، إذ لا يمكن أن نسمح بتحويل المغرب إلى "مزبلة للأوروبيين".

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذن ستقدم المداخلة مكتوبة.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي من أجل مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول موضوع ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وفي البداية لابد لي أن أذكر بأن إنشاء لجنة تقصي الحقائق من شأنها أن تخلق دينامية إيجابية داخل مؤسسة البرلمان، كما أضم صوتي إلى باقي زملائي الذين تدخلوا قبلي، وأقول بأن خلاصات وتوصيات ما انتهت إليه اللجنة لا ينبغي أن تذهب أدراج الرياح.

السيد الرئيس،

الموضوع الذي باشرته لجنة تقصي الحقائق أثار جدلا واسعا من طرف منظمات المجتمع المدني، التي عبرت عن استيائها ورفضها في تحويل المغرب إلى مكب للنفايات الأوربية الضارة بالبيئة، وذلك عندما سمحت الحكومة السابقة باستقدام النفايات الإيطالية بحجة أنها ذات فعالية وأنها تشكل بدائل صناعية، ليتحول النقاش إلى البرلمان المغربي الذي قرر مجلس المستشارين أن يمارس حقه في المتابعة من خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق الخاصة بهذا الموضوع.

عموما أقول، السيد الرئيس، بأن الترخيص باستيراد النفايات الإيطالية خلف ردود أفعال وانتقادات كبيرة من طرف المغاربة، والحكومة السابقة اكتفت فقط بإصدار بلاغات شفوية، التي دافعت فيها عن استيراد نفايات (RDF) الإيطالية وأن العملية تمت وفق المعايير القانونية والبيئية الدولية، لكن حسب بعض الخبراء فهذا النوع من النفايات أو "الوقود المستخلص من المواد الصلبة" يتم تقديمها على أنها طاقة بديلة، وفي الحقيقة هي نوع من نفايات عند إحراقها تنجم عنها نتائج وخيمة على بيئتنا.

الفريق الاشتراكي فيما يتعلق بخلاصات اللجنة، فإنه يؤكدها ولا فائدة من تكرار مضامينها على المجلس الموقر.

ولكن نحن كفريق سجلنا بعدما توصلنا بالتقرير الكتابي التي تليت على مسامعنا البارحة مقتطفات منه، نسجل بعض الملاحظات التي ارتأينا أنه من واجبنا أن نطرحها على أنظار المجلس الموقر.

المؤاخذة الأولى، وهي نؤاخذ بموجبها وزارة البيئة على تقديمها وثائق بلغتين غير قابلتين للاستثمار (وهي اللغة الإيطالية والانجليزية) لضعف الإمكانيات، كما سبقني إلى هاته الملاحظة الزميل من قبلي عند تناوله الكلمة؛

الملاحظة الثانية هي حجب تقرير وزارة الداخلية فيما يخص هذه الواقعة، وبالمناسبة نلتمس من وزارة الداخلية أن تبادر للإعلان عن نتائج هذا التقرير، كحق في الوصول إلى المعلومة؛

الملاحظة الثالثة أنه لم يتم اللجوء إلى المختبرات المعتمدة ك (LPEE) مثلا لتحليل عينات من هذه النفايات المستوردة، ومع ذلك يقر الشهود بأنها غير مضرة؛

الملاحظة الرابعة، الغموض الذي يطال رخص الاستيراد والتصدير والعبور، لأن هناك تداخل ديال مجموعة من الجهات فيما يتعلق بمنح هذه الرخص، مما تعذر على اللجنة أن تحدد المسؤولية؛

خامسا، لاحظنا بأن هناك غياب نص تنظيمي ينظم عملية استيراد نفايات (RDF) وأيضا عدم إصدار قانون متكامل ينظم القطاع غير المهيكل في مجال تثمين النفايات وهذه إشكالية أخرى.

أضم صوتي إلى الفرق الأخرى التي تساءلت عن مآل الباقي، اللي هو 340.000 طن من النفايات الخطيرة والتي تبقى في المغرب غير مستعملة، إذن اللجنة تتساءل حول مصير هذه الكمية المهولة، كيف يتم إحراقها؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن هذا الأمر؟

إلى جانب هذه الملاحظات، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، لابد أن أثير الانتباه إلى أن الشهود المستمع إليهم لم يستطيعوا الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تفضلت بإلقائها السيدات وتفضل بإلقائها السادة المستشارون، أعضاء اللجنة، وهي:

. الحق في الولوج إلى المعلومة البيئية ببلادنا؛

. كيفية تفعيل الحق الدستوري في بيئة سليمة ببلادنا؛

. إلى أي حد تم احترام اتفاقية "بازل" من طرف إيطاليا والمغرب؟

. العدد الحقيقي لمطارح النفايات ببلادنا؟

. دور الشرطة البيئية؟

إلى آخره من الأسئلة.

السيد الرئيس،

كنقول بأن الأمر يتعلق بأسئلة حقيقية مقنعة، لنؤكد كفريق اشتراكي على أن مناسبة تقديم هذا التقرير تدفعنا إلى المطالبة ب:

- التسريع باستكمال المنظومة التشريعية الوطنية ذات الصِّلة بتدبير النفايات؛

- ملاءمة المعايير الوطنية مع المعايير الدولية؛

- تقوية آليات المراقبة؛

- تعزيز تدابير الإخبار والتواصل والتوعية بالمخاطر الناجمة عن بعض الأنشطة الصناعية الملوثة.

ولا يسعني في نهاية تدخلي إلا أن أنوه بعمل اللجنة الذي أنجزته، كما نسجل موقفنا الرامي إلى تبني جملة وتفصيلا كل التوصيات الصادرة عن اللجنة البرلمانية ولا ينبغي أن تذهب نتائجها أدراج الرياح مرة ثانية.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا كذلك.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني في البداية أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول موضوع ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وقبل ذلك أتقدم بالشكر لجميع أعضاء وعضوات لجنة تقصي الحقائق وكذا إلى الطاقم الإداري الذي لم يبخل وبذل جهدا كبيرا في إخراج هذا التقرير وفي متابعة ومواكبة جميع جلسات الاستماع.

فالكل يعلم ما أثاره موضوع استيراد النفايات من موجة غضب من طرف الرأي العام الوطني نظرا لخطورتها على الإنسان والحيوان والغطاء النباتي والفرشة المائية، وكذلك لكونها تشكل استهتارا بكرامة الإنسان المغربي الغيور على سلامة بيئة بلاده، والذي يحرص على ألا تكون بلاده مطرحا لنفايات الدول الأخرى.

هذه النفايات يمكن أن تتضاعف خطورتها أكثر من باقي الملوثات الأخرى كالفيول والفحم الحجري في حالة غياب تدابير تشريعية صارمة والكفاءات التقنية اللازمة لتحليل مخاطرها، وقد أبان التقرير الذي بين أيدينا عن العديد من الثغرات التي يمكن استغلالها من طرف بعض الفاعلين الصناعيين المهووسين بالربح على حساب سلامة الإنسان والبيئة واللجوء المكثف للنفايات لتعويض الطاقة الأحفورية والكهربائية.

كما أن التقرير كشف عن وجود كميات هائلة من النفايات الخطرة التي ينتجها المغرب ويجهل مصيرها، والتي تصل إلى 340 ألف طن من ضمنها 40 ألف طن من زيوت الراديتور (PCB) كما أن هذه ال 340 ألف طن لا يصدر منها المغرب سنويا إلا 17 ألف، في حين يجهل الباقي أين يصرف وكيف يعمل به.

وفي هذا الإطار فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل يعبر عن استغرابه لعدم نشر المرسوم 2.14.505 المؤطر لعملية استيراد النفايات بالجريدة الرسمية رغم مصادقة الحكومة عليه، ويتساءل عن خلفيات ذلك وعن مدى تماشيه مع اتفاقية بازل التي يعتبر المغرب أحد الموقعين عليها، وكيف يمكن للوزارة الوصية أن ترخص باستيراد نفايات قد تشكل خطرا على صحة المواطنين والبيئة، في ظل غياب تشريع مؤطر لهذه العملية لأن المرسوم المذكور سيظل مجرد مشروع غير قابل للتطبيق طالما لم يتم نشره بالجريدة الرسمية وإطلاع الرأي العام الوطني والدولي عليه.

لذلك، فإن فضيحة استيراد النفايات الإيطالية تمت خارج القانون ومسؤولية العبث بسلامة المواطنين والبيئة تقع هنا على عاتق الحكومة.

علاوة على ذلك، كيف يمكن لنا أن نقف على حقيقة خطورة النفايات من عدمها طالما أن المختبر العمومي للدراسات والأبحاث كمؤسسة تقنية ومرجعية وطنية لم يتلق أي طلب إجراء بحث من قبل الوزارة الوصية قبل إصدار التراخيص، ومعنى ذلك أن اللجوء إلى هذه المؤسسة الوطنية ليس ضروريا قبل إصدار تراخيص الاستيراد التي تمنحها كل من الوزارة الوصية على قطاع البيئة والوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية (وزارة الصناعة والتجارة)، وهذا الأمر يشكل في حد ذاته استهتارا ما بعده استهتار بسلامة المواطنين وببيئتهم.

ومناسبة حديثنا هنا عن وزارة التجارة والصناعة للتأكيد على أن استيراد النفايات لا ينحصر فقط عن العجلات المطاطية المستعملة، بل هناك نفايات أخرى من قبيل متلاشيات بعض المعادن والبلاستيك والنسيج الإسفنجي إلى غير ذلك، وهي كلها مواد يمكن أن تكون محملة بمكونات مشعة أو سامة، ويجب إخضاعها للتحاليل المسبقة قبل ولوجها إلى المغرب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعبر كذلك عن استغرابنا عن عدم تمكين لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات من نتائج التقرير الذي أعدته وزارة الداخلية بخصوص شحنة النفايات الإيطالية، لأن هذا التقرير كان سيساعد اللجنة على بعض التساؤلات الحارقة التي يطرحها المواطنون بخصوص شحنة النفايات الإيطالية التي مازالت مودعة في مكان غير مؤهل لحماية الفرشة المائية والهواء، ونحن متأكدون في فريقنا أنه لو اتخذ قرار إرجاع الشحنة إلى مصدرها فإن السلطات الإيطالية سترفض رفضا قاطعا دخول أراضيها لنفس الأسباب التي جعلتها تتخلص منها.

وختاما، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة تنزيل التوصيات التي خلصت إليها لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وعلى رأسها:

- تمكين المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث من كل الإمكانيات المادية والبشرية حتى يتسنى له القيام بالمهام التي أنشئ من أجلها على أحسن وجه وبمختلف ربوع المملكة؛

- تمكين الشرطة البيئية من الإمكانيات المادية والبشرية ومن حمايتها أثناء ممارستها لعملها؛

- العناية بالعاملين بالقطاع غير المنظم في مجال تثمين النفايات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة المستشارة، شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

نتمناو التوصيات تكون ضمن المداخلة ديالكم اللي ترفق بمداخلات باقي الفرق.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف في البداية بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، مذكرين أن الفريق لم يتوصل بالتقرير إلا يوم أمس، بعد جلسة الاستماع إلى التقرير، وهو الأمر الذي لم يترك لنا الوقت الكافي للاطلاع على مضامينه وتحليلها ومقارنتها وتحديد المواقف بشأنها، لكن كما يقول المثل ما لا يؤخذ كله لا يترك بعضه، مراعاة للضغط الزمني ولاختتام الدورة الحالية، لكن لابد من التسجيل أنه من غير المعقول أن تنجز اللجنة عملها في شهور وبمجهودات كبيرة وتضحيات كل أعضائها منذ تشكيل اللجنة في 15 يوليوز 2016 منذ عقدها لأول اجتماع في 27 دجنبر 2017، هذا المجهود الزمني الكبير والعمل المكثف نقول أن الواجب إعطاء ومنح الوقت الكافي للفرق قصد الإطلاع على مضامين هذا التقرير، فالغاية من هذا التمرين الديمقراطي والغاية من تفعيل آلية لجان تقصي الحقائق دستوريا ليس هو ذاتها، لكن الجهات الإعلامية والتراكم الكمي للحصيلة بقدر ما هو تمكين البرلمان من آليات مراقبة دستورية تمكنه من التحقيق في ملفات وقضايا لها آثارها ووقعها على الحكامة.

ومن باب تنزيه كلام العقلاء عن العبث، فإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي كنا من بين الموقعين على تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وإيمانا منا بأن المؤسسة التشريعية فوق منطق التهافت على الإشاعات التي يجر لها الإعلام والرأي العام بدوافع غامضة، ولا تكون قائمة على أسس واقعية وموضوعية، ولأجل الإنصاف والبحث عن الحقيقة والكشف عنها، كان من الضروري تشكيل هذه اللجنة للكشف عن الحقيقة، ولقد جاءت مضامين التقرير وبعد شهور من العمل الجاد والمسؤول لأعضاء اللجنة بتقرير يؤكد أن ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات مثير للتساؤلات، لم يستطيع التقرير تحديد أي مسؤولية لأي جهة، ولم تتمكن من الجواب الواضح عن مدى قانونية هذا الاستيراد، مكتفيا بخلاصات عامة تتعلق بالتدبير العمومي للتخلص من النفايات المحلية والمستوردة.

ونحن كنا نتطلع إلى إصلاحات أقوى ليس لإدانة هذا الطرف أو ذاك، ولكن لاطلاع الرأي العام على حقيقة الأمور وعن الآثار والمخلفات لهذه النفايات ومدى خطورتها على حياة الناس، كما تم الترويج لذلك في أوساط الإعلام والرأي العام.

وقبل أن أختتم هناك ملاحظة أساسية وجوهرية على هذا التقرير، حيث لم يتم الكشف عن طبيعة المستجوبين وعن هويتهم وتدوين إشهاداتهم وتصريحاتهم، وهو الأمر الذي جعل التقرير مفتقدا للمصداقية باعتماده على عبارات غامضة مثل إفادة المستجوبين، وهو الأمر الذي جعل التقرير لا يستجيب لشروط التقصي عن الحقائق، ولا يمكن اعتماد الإفادات الواردة فيها ولا حتى على خلاصاته، لأن اللجنة لم تكشف عن هوية وطبيعة المستجوبين.

أكتفي بهذا القدر، مؤكدين أن ملاحظة فريقنا على مضامين التقرير لا تدخل في باب التبخيس، بل كان هناك عمل جبار وكبير لكل السادة أعضاء اللجنة ورئاسة اللجنة والموظفين، لكن طموحنا إلى تفعيل وتنزيل سليم لآليات المراقبة المتاحة دستوريا لهذه المؤسسة، جعلنا نراهن على لجان تقصي الحقائق ليست مطلوبة لذاتها بل مطلوب الكشف عن الحقائق وتحديد المسؤوليات كآلية ليس فقط للرقابة بل للحكامة البرلمانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة زملائي الكرام.

مثير للدهشة أننا كناقشو تقرير للجنة تقصي الحقائق اللي اشتغلنا عليها قرابة 7 أشهر أمام عدد محدود، وبالتالي كنعتقد بأن البرمجة اللي وقعت فهاذ الموضوعين الاثنين ماشي فبلاصتها.

على أي ما غاديش نعاود نرجع للأشياء الكثيرة اللي قالوها زملائي من قبل، ولكن غادي نركز على واحد المجموعة ديال الأمور اللي احنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بان لينا أننا من الضروري نركزو عليها.

أولا، أن الخلاصة الأولى أن المغرب يستورد النفايات من 2003، ماشي شيء جديد، وبدا بالعجلات المطاطية المقطعة، ولكن كيستورد واحد المجموعة ديال النفايات منها متلاشيات الحديد والنحاس، بقايا النسيج من أثواب وغيرها، وبالتالي كيصنفها ضمن النفايات غير الخطيرة رغم أن في 2003 ما كانش المرسوم المنظم لاستيراد هذه النفايات أولا المرسوم المنظم لتحديد هوية أو طبيعة هذه النفايات للأسف، ولكن المغرب كان كيستوردها، واحنا ما كنعرفوش للأسف

واش هاذ المواد هل هي غير خطيرة فعلا أو خطيرة لأننا ما كنعرفوش ما عندناش الإمكانيات التقنية اللازمة لتحديد واش خطيرة فيها مواد سامة، فيها مواد مشعة، فيها مواد كيميائية أو غيرها.

ثانيا، مادة (RDF) اللي يقال عنها أنها مادة ديال وقود بديل، وتستعمل عالميا كوقود بديل، للأسف كاين خلاف حولها في المحافل العلمية الدولية، ماشي بالضرورة ما عندهاش أضرار عند حرقها في المصانع، ولما خاص الإحراق ديالها في المصانع كيخص مواصفات محددة، على رأسها أن درجة الحرارة خصها تفوق 2000 درجة سلسوس، للأسف ما كانش حتى شي فرن من الأفران ديالنا اللي تتوفر على هاذ الدرجة، كان اللي تيتحدث، كان حتى تضارب المعطيات فيما يخص درجة الحرارة اللي تتوفر عليها هاذ المصانع، واش 1400، 1500، 850، إذن كاين واحد المجموعة ديال التضارب في المعطيات، وبالتالي تحديد المسؤوليات، أنا تنشوف بأن ما بقاش لي الوقت للأسف.

تحديد المسؤوليات في هاذ المسألة هاذي كان صعيب، خاصة فيما يتعلق بمراقبة جودة الهواء، ما عرفناش احنا واش المختبر الوطني تابع للقطاع واش تيدير شي حاجة، ما عرفناش واش (LPEE) اللي كيدير شي حاجة، ما عرفناش اللي مكلف بهاذ الموضوع هذا، وبالتالي عندنا إشكالية حقيقية في تحديد المسؤوليات.

كاين أيضا عندنا الإشكالية ديال التقرير حول الشحنة ديال (RDF) اللي استوردها المغرب في 2016، التقرير ديال اللجنة اللي ترأستها الداخلية لم نتوصل به، رغم إلحاحنا في اللجنة على أن توافينا الوزارة المعنية بهاذ الموضوع، ولكن للأسف، ما فهمناش علاش تعاملوا معنا في هذا النطاق ما كانش يعني لائق–إلى قدينا نقولو هاذ الكلام هذا– وبالتالي كان من المفروض أننا نطبقو القانون في هاذ الموضوع لأن القانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق واضح.

كاين أيضا الإشكالية ديال، في هاذ الشي ديال المراقبة، كاين إشكالية تملص الحكومة أو الدولة والاتجاه اللي ماشي في إطار أنها تفوت هاذ الخدمات العمومية للخواص والمؤسسات العمومية ما صحيحش، وهنا في هاذ القضية ديال البيئة تيتبين بأن صحة المواطن في خطر لأن تنشوفو المختبر (LPEE) مؤسسة عمومية، ولكن تيشتغل بفكر تجاري، تيطلبوا منو الإسمنتيين واحد المجموعة ديال المعايير، تيديرها في الوقت اللي تيبغيو هما اللي تيحددوا لو تيقولوا لو بناء على تصريحاتهم أشنو هو الوقود اللي تيستعمل، يعني ما تيدخلوش حتى يتأكدوا من نوعية الوقود المستعمل، وبالتالي يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها في حماية بيئة المواطنين وصحة المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

ولكن دبا في الحقيقة راه ما شي معقولة هاذ القضية ديال توزيع التوقيت، لأن في هاذ اللجنة هاذي لأن كنت عضو فيها، أنا والأستاذة اليحياوي، كنا في جميع الاجتماعات، وبالتالي عندنا الكثير ما يقال، وأصيبت هي بمرض من جراء المهمة الاستطلاعية اللي دارت وأصبت بتسمم غدائي من جراء الوجبة اللي وفرتوها لنا كمجلس في نهاية الأسبوع اللي فات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي.

في الوجبة، كون درتوا تقرير حينه بالوجبة، اللي أصبت فيه بتسمم وندير و بحث، ونشوفو.. لا، لا، لا. كان كايخصكم تديروا تقرير وتديروا شكاية وتتم المتابعة، تتم المتابعة ديال شكون المسؤول، شكون المسؤول، والشواهد الطبية ونضبطو الأمور.

أما نجيو حتى لدابا ونقولو أودي أصبت بتسمم، كنظن هذا تحميل المسؤولية زعما اللي هو ماشي فمحلو، ولكن فيما يتعلق بالتوقيت وبالتوزيع الزمني، هذا تم الاتفاق عليه في ندوة الرؤساء اللي مفروض كيحضرو فيها جميع الممثلين ديال الفرق والمجموعات.

شكرا، ومعذرة السيد أعمو على تأخيرك.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

بمناسبة مبادرة البرلمان للجنة تقصي الحقائق في موضوع النفايات على إثر الضجة التي عرفها المغرب إثر استيراد مجموعة من النفايات من إيطاليا لأغراض المعالجة ولتوفير الطاقة البديلة، يكون هذا السبب في مسألتين أساسيتين.

الأولى للاطلاع وللوقوف على ما إذا كان استيراد النفايات تحترم فيه الشروط الموضوعية والشكلية من أجل ضمان سلامة صحة المواطن وسلامة البيئة.

المسألة الثانية ما إذا كانت المواد المستوردة مضرة بالصحة ومضرة بالبيئة؟

قامت اللجنة بمهمتها بشكل كامل ونحييها ونثمن عملها، كانت أيضا مناسبة وهذا ما قامت به اللجنة بفتح الحوار في انتظار موضوع حماية البيئة باعتباره أساس التنمية ونحن نقترح جدوى حوار وطني في هذا الإطار، خصوصا وأننا بصدد التفكير في نموذج تنموي جديد لا نتصوره إذا لم تكن معايير البيئة متوفرة في هذا النموذج.

ثانيا استعمال الوقود البديل أصبح يطرح نفسه بإلحاح على المغرب باعتباره دولة غير بترولية ولا بد أن نستعمل كل الطاقات البديلة لحل مشاكل استيراد الطاقة.

فلذلك اللجوء إلى الوقود عن طريق هذه الإمكانيات أصبح شيئا مرغوبا فيه، اللجنة توقفت عند الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى، تتجلى في كون النفايات المستوردة وهذا قالتو من إيطاليا، تمت وفق جميع الشروط القانونية الدولية والوطنية أثناء عملية الاستيراد، أجابت هنا وطمأنت الرأي العام في هذا الموضوع.

المسألة الثانية، توقفت على أن ما تم استيراده من إيطاليا غير مضر بالصحة، ورغم ذلك الحكومة قامت بعمل وقائي بحجز أو تجميد هذه الكميات المستوردة ولم تستعمل إلى الآن في انتظار التحقيق.

ضعف البنيات والتجهيزات الأساسية عاينته اللجنة وهذا يجب أن يحرك الحكومة من أجل التفاعل الإيجابي من أجل تهيئ البلاد ليكون نموذجيا أو رائدا في مجال تثمين والبحث عن الطاقات البديلة.

كذلك مطالبون اليوم بمزيد من استعمال النفايات لأننا لا نتوفر عليها.

وقفت اللجنة على شيء يجب أن نسجله ونعتبره شيئا سلبيا، وهو عدم الكشف إلى حد الآن على تقرير قامت به وزارة الداخلية، ونعتبر أن عدم الكشف غير ملائم ويتنافى مع دور لماذا قامت؟ اللهم إذا كانت هناك أسرار الدولة، فهذا موضوع آخر.

المسألة السادسة، لا بد من الإشارة إلى أن هناك مطلب للرفع من قدرات وآليات اشتغال وزارة الطاقة، إمكانياتها المادية والبشرية، لا بد من اشتغال حكومي عام بموضوع لأنه يتجاوز قطاع البيئة وحده ويتعلق بقطاعات مختلفة تحتاج إلى التنسيق والتلاقي في هذا المجال، القطاع الصحي قطاع الاقتصاد وقطاعات أخرى.

فلذلك، نحن نعتبر التقرير الذي تم إعداده إيجابي، ونحن ندعم ومرتاحين للإجابات التي أتى بها التقرير سواء لنا كبرلمانيين في حاجتنا إلى مراقبة الحكومة، وكذلك بالنسبة للحكومة مفيدا وبالخصوص بالنسبة للرأي العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعتقد بأننا وعطفا على ما إتخذناه من قرار فيما يتعلق باللجنة الأولى، إذا فكنظن بأننا متفقون جميعا على نشر التقرير في الجريدة الرسمية للبرلمان كاملا.

وبهذا، نكون قد إستوفينا جدول أعمال هذه الجلسة، بالطبع الشكر والتقدير لكل البرلمانيين المناضلين والبرلمانيات المناضلات الذين بقوا معنا لإنجاز هذا العمل والذي وإن كان فيه غياب لبعض السادة والسيدات البرلمانيين إلا أن حظور جميع الفرق وجميع المجموعات والإستماع إلى جميع وجهات النظر، هذا بالطبع يجعلنا نقوم بدورنا كبرلمان بالخصوص من خلال هذه الآلية في رقابة الحكومة.

من جهة أخرى أقول بأن هذا العمل، بالإظافة إلى التقرير الذي سينشر كما قلنا في الجريدة الرسمية للبرلمان، يعتبر مادة خاما للسادة والسيدات البرلمانيين من أجل متابعة الحكومة في كل ما جاء في هذا التقرير عبر الجلسات، سواء عبر جلسات الأسئلة العادية أو عبر جلسات لمسائلة السيد رئيس الحكومة.

لابد ألا نختم قبل أن نتقدم بالشكر الجزيل للجنة رئيسا ومقررا وأعضاء حقيقة للمجهودات الكبيرة التي بذلوها، ونحن نعلم بأنه عندما يخصص عمل من هذا القبيل هذا، ما هي الجهود والمتطلبات اللي كتطلب من أجل القيام بهذا العمل.

فشكرا لهم باسمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة:

أولا، مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة:

مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني ونحن نناقش اليوم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة أن أعبر لكم باسم فريق الأصالة والمعاصرة عن شكرنا وتقديرنا لكل المجهودات المبذولة من قبل أعضاء اللجنة وطاقمها الإداري الذين سهروا على إعداد هذا التقرير القيم المعروض على أنظارنا اليوم.

وقبل الخوض في مضامين التقرير، نود بداية أن نتطرق لبعض الملاحظات التي يبدو لنا من الواجب إثارتها، تتعلق بالأهمية التي تكتسيها هذه المحطة في إطار تنزيل مقتضيات دستور 2011 الذي أفرد مقتضيات في غاية الأهمية في مجال تفعيل الدور الرقابي للمؤسسة البرلمانية وإعطائها صلاحيات أوسع في مجال مراقبة العمل الحكومي خاصة عبر تيسير عملية تشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق كآلية لها دور أساسي في تعزيز الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة وإقرار مبادئ الشفافية وتجسيد البعد الديمقراطي في التسيير العام.

وتعزيزا لدور المؤسسة التشريعية كحاضنة للنقاش العمومي ومتفاعلة مع نبض الشارع، نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة، على أن ينصب مستقبلا اختيار مواضيع تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني لتكون موضوعا لتشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى مضامين التقرير المعروض على أنظارنا اليوم، والذي يهم إحدى المؤسسات التي تمت المراهنة عليها للقيام بأدوار طلائعية في مجال التعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية والتراثية التي يزخر بها المغرب، وإبراز صورة السياحة الوطنية على مستوى الداخل والخارج، وتحقيق الأهداف المسطرة للنهوض بالسياحة الوطنية كقطاع واعد يشكل قاطرة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ولست في حاجة للتذكير بأن بلادنا لازالت بعيدة كل البعد من الاستفادة بالشكل المطلوب من إمكاناتها السياحية على الرغم من المجهودات التي تم بذلها في هذا القطاع، فالحكومة عاجزة عن تثمين جل الموارد السياحية الوطنية التي تعتبر أبرز نقاط القوة لسياحتنا، إذ تشير الإحصائيات أن المغرب لا يستغل إلا ربع إمكانياته السياحية، فمن أصل 1450 مورد سياحي تتوفر عليه بلادنا يتم استغلال 350 موردا فقط.

كما أن الحكومة والحكومات السابقة للأسف لم تستطع لحد الآن استغلال الموقع الاستراتيجي المتميز لبلادنا وثرائها الطبيعي والحضاري والثقافي وخصوصيات المدن المغربية من أجل تحقيق نقلة نوعية، للقطاع السياحي واستقطاب أكبر عدد من السياح الذين يزورون بلادنا لحد الآن، من خلال تنويع حقيقي للمنتوج السياحي الوطني، تنويع يأخذ بعين الاعتبار تحقيق نوع من التوازن بين مختلف المنتوجات.

السيد الوزير المحترم،

لقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن طالبنا بضرورة نهج سياسة سياحية تأخذ بعين الاعتبار الرفع من القدرة التنافسية للقطاع، من خلال صياغة منتوج سياحي يتسم بمزايا تفضيلية وبجودة عالية وكلفة تنافسية وبمقاييس جاذبية، وبحرفية أكبر في آليات وأدوات التدبير طالما أن النشاط السياحي يتطلب تقنيات حديثة للتدبير العقلاني والحكامة الجيدة.

لقد تم الرهان على المكتب الوطني المغربي للسياحة كقاطرة أساسية للنهوض بالصناعة السياحية خاصة التعريف بوجهة المغرب ومؤهلاته الطبيعية وتفعيل الاستراتيجيات والأهداف المسطرة ومن ضمنها رؤية 2020 للسياحة.

غير أن مجموع البرامج والاستراتيجيات التي تم تسطيرها لم تجد طريقها نحو التفعيل وهو ما فوت على بلادنا فرص حقيقية للاصطفاف ضمن الوجهات العالمية الرائدة في المجال السياحي، وهنا بالذات تكمن مسؤولية هذه المؤسسة التي لم تتمكن من الاضطلاع بدورها على الوجه الأمثل مما دفع بالمجلس الأعلى للحسابات إلى إصدار تقرير يتناول بالتشريح مجموع الاختلالات التي عرفتها هذه المؤسسة وهي الملاحظات والخلاصات التي يتقاطع في جزء منها مع التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

من أبرز الملاحظات المسجلة اعتماد المكتب لمخطط تسويق فيما أغفل تحديد مخططات تسويق لكل نوع من الأسواق ذات مواصفات مشتركة، إذ حدد المكتب، وبشكل ملخص فقط مختلف أنشطة التواصل التي ينوي اتخاذها على مستوى كل سوق على حدة. بالإضافة إلى ذلك، يغض المخطط السالف الذكر الطرف عن مخصصات الميزانية الضرورية لتفعيله.

وبالموازاة مع إعادة تصنيف الأسواق المستهدفة، تخلى المكتب عن منطق تخصيص الموارد للأسواق بالنظر لتموقعها الاستراتيجي. ولا يخضع إعداد مخططات التسويق والتواصل، على مستوى كل سوق وكذا تخصيص موارد الميزانية لكل مكوناتها، لمعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجموعة من الأسواق طبقا للتموقع المقرر على مستوى المخطط الاستراتيجي.

أما فيما يتعلق بتفعيل مخططات التسويق فيتضح أنها مجرد استنساخ للعناصر المسطرة على مستوى الاستراتيجية، حيث تشتمل على عناصر ذات طابع شمولي كعدد العقود المزمع إبرامها مع وكلاء الأسفار على مستوى كل سوق وعدد المعارض التي يتطلع المكتب الحضور فيها وكذا الوسائل التي سيتم اعتمادها على مستوى التواصل المؤسساتي.

علاوة على غياب التوازن بين أنشطة التسويق الموجهة إلى المستهلكين (السياح) ووكلاء الأسفار الشركاء والعلاقات العامة والذي يفترض أن يستجيب للمنطق الذي يأخذ بعين الاعتبار هيكلة سوق الأسفار على مستوى كل بلد ومدى تثبيت سمعة المغرب كوجهة سياحية وكذا تموقعه على صعيد كل سوق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوازن بين مختلف أنشطة التواصل يجب أن يظل قارا على المدى المتوسط على مستوى كل صنف من الأسواق.

وبصرف النظر عن أهمية التدفق السياحي للمغاربة المقيمين بالخارج ، يظل المغرب كوجهة سياحية معتمدا بشكل كبير على السوق الأوربي الذي يمثل84% من السياح الوافدين بين 2010 و 2012، وتساهم السوق الفرنسية لوحدها بنسبة 45% من تدفق السياح الأوروبيين بين سنتي 2000 و2012.

وتدل هذه النتائج على قصور إستراتيجية التموقع التي ارتكزت أساسا على اعتبارات القرب من الأسواق المصدرة عوض معيار النفقات السياحية.

وقد عرف توزيع السفر في السنوات الأخيرة تحولات مهمة أدت إلى ظهور نموذج جديد للأعمال تتجلى مقوماته في اعتماد التوزيع عبر شبكة الأنترنت والشركات ذات التكلفة المنخفضة وتغير على مستوى سلوك الزبناء. غير ان هذه البيئة الجديدة لتوزيع السفر لم تؤد إلى تغير حقيقي على مستوى تسويق المغرب كوجهة سياحية.

وإذا كان من البديهي أن تسويق وجهة سياحية لا يتم إلا بوجود ربط جوي مستمر، فإن المكتب لم يول اهتماما كافيا للشق الجوي في

مخططه الاستراتيجي وذلك رغم أن تطوير الربط الجوي البعيد المدى عبر الدار البيضاء مع اعتماد المواقع ذات التكلفة المنخفضة كقناة للتوزيع كان من بين الأهداف التي سطرها المكتب وهو ما تضمنه تقرير اللجنة الموقرة.

إن قطاعات مهمة من السياحة التي لا يمكن إنكار إمكانياتها كان من الممكن أن تساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء السالف الذكر لو حظيت بالاهتمام اللازم من طرف المكتب ويتعلق الأمر بالمغاربة المقيمين بالخارج والسياحة الداخلية و" سياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض ".

السيد الرئيس المحترم،

للأسف فإن المكتب عجز عن تسويق المنتوج السياحي وفق المعايير الدولية التي تتبنى أساليب مبتكرة لتعزيز الجاذبية.

فشل المكتب يتجسد كذلك في غياب رؤية واضحة وسياسة معقلنة لاستثمار كل الإمكانيات والفرص المتاحة سواء ما يتعلق بالسياحة القروية أو تقديم عروض لفائدة الطبقات المتوسطة.

مع الأسف شكل تجاهل السياحة الداخلية، بالرغم من أنها أحد الروافد الأساسية للنهوض بهذا القطاع، إحدى المعيقات الأساسية لتطوير هذا القطاع رغم أنها جاءت ضمن رؤية 2020 التي سطرها المكتب لكن على مستوى التنزيل الفعلي والواقع نرصد فشلا كبيرا في كسب هذا الرهان الذي يبقى جد متواضع بالمقارنة وحجم التحديات التي يواجهها القطاع السياحي وحجم المنافسة المحتدمة مع باقي الوجهات.

أيضا من بين أوجه القصور التي طبعت عمل المكتب عدم نجاعة برنامج كنوز بلادي وفشله في استقطاب مغاربة العالم من خلال تقديم منتوج سياحي يراعي احتياجاتهم ورغباتهم وهو ما فوت أيضا فرصا حقيقيا كان من الأجدر استثمارها بالشكل الأمثل لتعزيز وجهة المغرب السياحية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا الحديث عن الاختلالات التي طبعت عمل المكتب بمعزل عن الإشكالات الكبرى المرتبطة بغياب الانسجام والالتقائية في السياسات العمومية بين مختلف القطاعات الحكومية التي من المفترض أن تتقاطع جميعها لخدمة كل الاستراتيجيات والبرامج المسطرة في هذا القطاع سواء ما يتعلق بقطاع التجهيز أو النقل بمختلف تفرعاته الطرقي والجوي والبحري، ففي غياب التنسيق بين القطاعات المعنية تبقى كل الاستراتيجيات محدودة الأفق وهو ما يؤثر بشكل سلبي على السياحة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد آثرنا في فريق الأصالة والمعاصرة الرجوع إلى التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات الذي رصد الاختلالات المذكورة بالموازاة مع تقرير لجنة تقصي الحقائق وعيا منا بأهمية التقارير الصادرة عن مؤسسات الحكامة التي من المفروض أن تشكل ناقوس خطر يجعل الحكومة تتفاعل معه بالجدية المطلوبة، جدية كانت ستغني المجلس عن اللجوء إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موضوع تمت إثارته منذ 2015 لو أن الحكومة اتخذت تدابير ملموسة لتصحيح الاختلالات المرصودة وتفعيل مختلف التوصيات التي رفعها المجلس الأعلى للحسابات.

وهذا دليل واضح على أن الحكومة تعتبر مؤسسات الحكامة مجرد تأثيث للمشهد السياسي الوطني، وليست مؤسسات فاعلة لها دور محوري في تعزيز قيم الشفافية والتخليق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ختاما، نؤكد على ضرورة تحمل الحكومة للمسؤولية السياسية لتجاوز التدبير الارتجالي لهذا القطاع بشكل عام، ودور هذه المؤسسة العمومية بشكل خاص في أفق تجاوز الاختلالات وتفعيل مبادئ الحكامة.

ثانيا، مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، بناء على الضجة التي أثارتها عملية استيراد شحنات النفايات من الخارج.

واسمحوا لي بداية أن أنوه باسم فريق الأصالة والمعاصرة بالعمل المثمر والمجهودات القيمة التي بذلها السادة أعضاء اللجنة التي أشرفت على إعداد هذا التقرير، وما خلصت إليه من استنتاجات وتوصيات صادرة عنها، والتي لامست بشكل جلي معظم الإشكالات والاختلالات التي عرفتها عملية تدبير النفايات، ونراهن في فريق الأصالة والعاصرة على أن تحظى خلاصات وتوصيات هذا التقرير بالاهتمام اللازم، وذلك بهدف إعادة النظر في التدبير الحكومي لهذا القطاع الحيوي لما له من خطورة بالغة، بحكم ارتباطه المباشر بسلامة وصحة المواطن المغربي.

وقبل الخوض في مضامين تقرير اللجنة، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أبدي الملاحظات التالية:

أولا: لابد لنا ونحن بصدد مناقشة هذا الموضوع، أن ننوه بالدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني والرأي العام الوطني في تفجير النقاش

حول شحنة النفايات الإيطالية، والتحذير من مخاطرها على البيئة وصحة المواطن، وهو ما يؤكد على حيوية المجتمع المدني المغربي وسرعة تفاعله مع مختلف القضايا ذات البعد الوطني، وحرصه التام على تحقيق المصلحة العامة، وفي نفس الوقت، ننوه كذلك، بيقظة المؤسسة البرلمانية، وتعاطيها الجاد والمسؤول مع مثل هذه القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وكل ما يتعلق بسلامة وأمن وصحة وسكينة المواطنات والمواطنين.

ثانيا: نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة، هذه الدينامية الجديدة التي انخرط فيها مجلس المستشارين، وإصراره على ممارسة كل وظائفه، انسجاما مع ما تتيحه الوثيقة الدستورية خاصة في ما يتعلق بتفعيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، باعتبارها إحدى الآليات الرقابية التي تروم تعزيز أسس الحكامة الجيدة والحد من كل أشكال سوء التسيير والتدبير التي تعرفها بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية.

ثالثا: لا بد من التأكيد على أن تواتر اللجوء إلى هذه الآلية الرقابية، من شأنه اليوم أن يعطي للمؤسسة التشريعية حيويتها، ويضفي على العمل المؤسساتي الديمقراطي المزيد من الثقة والمصداقية، ويعزز آليات العمل المؤسساتي الديمقراطي، لذلك نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة أن لا يكون إعمال هذه الآلية هدفا في حد ذاته، بقدر ما ينبغي أن تكون أداة لوضع الأصبع على كل الاختلالات والتجاوزات التي قد تطال العديد من القطاعات والإدارات و المؤسسات العمومية، و تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة كمبدأ أساسي نصت عليه الوثيقة الدستورية.

نقول هذا و نحن نستحضر التجارب السابقة في مجال اللجان النيابية لتقصي الحقائق التي اكتفت بعرض تقاريرها و مناقشتها، دون أدنى متابعة أو تفعيل لتوصياتها، و بقي المسؤولون عن الاختلالات بعيدين عن كل مساءلة أو محاسبة، فما الفائدة إذن من هذه الآلية الرقابية إذا لم تستهدف في المحصلة تكريس ثقافة المحاسبة والمساءلة و هي مسؤولية يتقاسمها العديد من المتدخلين.

السيد الرئيس،

بما أننا اليوم بصدد إعمال إحدى الآليات الرقابية البالغة الأهمية، كنا نأمل تمكيننا كفرق برلمانية من المدة الكافية للاطلاع على التقرير ودراسته دراسة متأنية للوقوف على كافة الوقائع والاختلالات التي توصل إليها أعضاء اللجنة الموقرة، فمن الصعب أن نتداول في مضمون تقرير بهذا الحجم السياسي وليس الكمي في حيز زمني ضيق وغير كافي من أجل التدقيق في خلاصاته وتوصياته، وكما تعلمون أننا لم نتوصل بالتقرير إلا مساء يوم أمس، عقب تقديمه بعد الجلسة الأسبوعية.

ومع ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نسجل في البداية أن اللجنة كانت جد موفقة في المنهجية التي اعتمدتها خلال تقصيها للحقائق وتحليلها للوقائع المتعلقة بهذا الملف، حيث عملت على الجمع بين استقراء جميع النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع، بدءا من التشريع الدولي المتمثل في الاتفاقيات الدولية والقوانين المؤطرة لاستيراد النفايات، مرورا بالقوانين الوطنية، وصولا إلى الوثائق والدراسات والتقارير المنجزة، فضلا عن الزيارات الاستطلاعية والاستماع لكل الأطراف المتدخلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في القضية موضوع التحقيق، وهذا ما جعل السيدات والسادة أعضاء اللجنة يبذلون مجهودا استثنائيا لموافاتنا بهذا التقرير الهام، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي اعترضتهم.

في هذا الصدد لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، إلا أن نعبر عن استيائنا، من إصرار الحكومة وتماديها في الاستخفاف بالأدوار الرقابية التي يضطلع بها البرلمان بصفة عامة، حيث حاولت جاهدة، كما ورد في التقرير، عرقلة عمل اللجنة بكل السبل للحيلولة دون الوصول إلى الحقيقة الكاملة، مما يؤكد وجود اختلالات جمة في تسيير وتدبير هذا القطاع.

فما معنى أن تمتنع الجهات الحكومية المعنية عن توفير الترجمة للوثائق المتوصل بها والمكتوبة باللغة الإنجليزية والإيطالية؟ كما أبرز ذلك التقرير، وما معنى أن تمتنع وزارة الداخلية عن تزويد اللجنة بالتقرير المنجز بخصوص شحنة النفايات الإيطالية؟

اسمحوا لي السيد الرئيس، هذا له تفسير واحد، هو استخفاف الحكومة بالمؤسسة البرلمانية أكثر منه محاولة عرقلة عمل اللجنة، وربما والله وأعلم التستر عن حقائق أكثر خطورة مما توصلت إليه اللجنة خلال عملها، وهذا يعكس بالواضح لا مسؤولية الحكومة.

السيد الرئيس،

استنادا إلى تقرير اللجنة، وانطلاقا من مضامين التصريحات والشهادات التي استمعت إليها اللجنة، يبدو أن الحكومة المغربية لا تتعامل بالحزم المطلوب في استقبال هذه النفايات، وأنها لا تستحضر المخاطر التي تسببها العديد من النفايات المستوردة، وفي اعتقادنا أن ما أثار ضجة حول شحنة النفايات الإيطالية، ليس فقط احتمال احتوائها على مواد من شأنها أن تشكل خطرا على صحة المواطنين وعلى السلامة البيئية للبلاد، وتهديد مستقبل الأجيال القادمة. بل كذلك كيف تتساهل الحكومة المغربية في استقبال هذه النفايات، في الوقت الذي تلجأ فيه الدول التي تحترم نفسها، وتهتم بصحة مواطنيها إلى تصديرها إلى خارج حدودها، خاصة الخطيرة منها، لكونها تؤثر سلبا على البيئة، وأن معالجتها تتطلب تكلفة مالية كبيرة.

ومن بين النقاط البالغة الأهمية التي استوقفتنا كذلك والمثيرة للاستغراب، ما جاء في الصفحة 22 من التقرير، كون المغرب بدأ في استيراد العجلات المطاطية المقطعة منذ سنة 2003، في حين أن استراد نفايات (RDF) كطاقة بديلة انطلق سنة 2012، رغم غياب نص تنظيمي

يؤطر هذه العملية، هذا ما جاء على لسان أحد المستمع إليهم والذي عززه بوثيقة، وهذه في نظرنا فضيحة كبيرة، كيف تستورد الحكومة نفايات دون وجود أي نص تنظيمي؟ هذا عمل خطير وخارج القانون، ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن عمليات استيراد النفايات بدون نص تنظيمي هي في حد ذاتها جريمة في حق الوطن والمواطنين والمؤسسات، تستوجب المحاسبة وتحميل المسؤولية المباشرة ليس فقط للقطاع المعني بل للحكومة برمتها.

جاء أيضا في نفس الصفحة أن المغرب ينتج 6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، منها 340 ألف طن من النفايات الخطرة، والغريب أن لا أحد يعلم مآلها ولا مكان حرقها أو طمرها، علما أن المستمع إليه يؤكد أن 17 ألف طن فقط هو الذي يصدر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا ما يدعونا إلى السؤال، حول مآل الباقي من هذا النوع من النفايات؟

نقطة أخرى نراها غير مفهومة بتاتا، تتعلق برفض الحكومة اللجوء إلى المختبرات المعتمدة من أجل التأكد من سلامة الشحنة المستوردة، فحسب ما أكده بعض مسؤولي المختبر العمومي للدراسات والأبحاث (LPEE) فالحكومة لا تلتزم بذلك، وهذا ما تضمنته الصفحة 24 من التقرير، إذ نفى بعض المسؤولين المستمع إليهم تلقي المركز لأي طلب إجراء بحث من الوزارة الوصية، أليس هذا استهتار بصحة المواطنين وسلامة بيئتهم؟

وعلاقة بمعامل الإسمنت والتي تعتبر صاحبة طلب استيراد شحنة النفايات، فقد أكد أحد ممثلي المهنيين بها، أن المعامل غير مؤهلة، كما أكد أن قسم الوقاية ومحاربة التلوث لم يتحقق من القياسات الغازية المنبثقة كاملة كما هو محدد في الاتفاقية، والاقتصار فقط على غازي وحيد أكسيد الكاربون وغاز الميتان، لأسباب متعددة منها عدم توفر المختبر الوطني على الموارد البشرية اللازمة والإمكانيات اللوجستيكية للقيام بذلك، وهذا أمر خطير جدا، فما الجدوى من وجود مؤسسة غير قادرة على القيام بمهمة مراقبة الانبعاثات الغازية التي أحدثت لأجلها؟

ننتقل إلى نقطة أخرى جاءت في التقرير، تعكس بدورها ارتجالية الحكومة في تدبير القطاع، والمتعلقة بإقدام الحكومة على تجميد جميع عمليات استراد النفايات بقرار شفوي فقط، وشكلت لجنة لإجراء تحقيق في ملابسات شحنة النفايات الإيطالية برئاسة وزارة الداخلية، لا أحد يعلم مصير ذاك التقرير ولا نتائجه، فلماذا إذن تم تشكيل اللجنة؟ إن كانت الحكومة لا تنوي الإفراج عن نتائج التحقيق، أهي فقط محاولة لتهدئة الرأي العام حتى تمر العاصفة؟

السيد الرئيس،

من بين الملاحظات والأسئلة المقلقة التي فجرها هذا الحدث، والتي نتوقف عندها كذلك، ليس فقط مشكل استيراد النفايات في حد ذاته، بل أيضا مصدرها الجغرافي. فهذه النفايات قبل وصولها إلى المغرب، عبر ميناء الجرف الأصفر، حسب موقع لاريبوبليكا الإيطالي "La repubblica" بتاريخ 05 يوليوز لسنة 2017. كانت معبئة بإحدى مناطق جهة (كامبانيا Campania) بالجنوب الإيطالي، وخصوصا بمنطقة تسمى "حانة الملك" "Taverna del rey". والجميع يعلم أن جهة كامبانيا هي إحدى الجهات العشرين المشكِّلة للتراب الإيطالي، وهي تنتمي إلى مجال الجنوب الإيطالي المتميز بهشاشته، ومحدودية اقتصاده وضعف بنياته التحتية، وهي من بين المناطق الملوثة والمصنفة خطر بإيطاليا، وفق المعايير البيئية المعتمدة.

فالخطورة، السيد الرئيس، تكمن في استقدام نفايات كانت مخزنة في إحدى المناطق الأكثر خطورة بيئيا، تعرف ارتفاع نسبة التشوهات الخلقية وارتفاع نسبة الإصابة بأمراض السرطان، كما تؤكد ذلك تقارير المعهد الوطني للسرطان "پاسكال" بمدينة ناپولي.

وهذا ما يطرح احتمال تسرب المواد المسرطنة والملوثة على الشحنة المستوردة من طرف الحكومة المغربية.

قبل الختام، وعلى ضوء النقاش الكبير والحاد الذي تلى استيراد المغرب لشحنة النفايات الإيطالية، وبعد المجهود الكبير المبذول من قبل اللجنة، نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة، أن يشكل ذلك مدخلا لإلزام الحكومة ومختلف الفاعلين بالتعاطي الجدي مع كل ماله ارتباط بالبعد البيئي بصفة عامة، وما له علاقة بصحة وسلامة المواطنات والمواطنين، والعمل على إتاحة المعلومة البيئية والوعي بأهميتها، ليس فقط باعتبارها حقا دستوريا، بل في كون غيابها والتعتيم عليها وعدم إطلاع الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني والإعلام بها، هو ما ساهم بشكل كبير في إثارة هذه الضجة.

لذلك، فالحكومة مطالبة اليوم بأن تتحلى بروح المسؤولية، وتخاطب المغاربة بكل صدق وصراحة، فمسؤوليتها في هذا الملف بعد تقرير اللجنة أصبحت واضحة وثابتة، وهو ما يستوجب الدفع بخلاصات وتوصيات هذا التقرير إلى أبعد مدى لترتيب المسؤولية انسجاما مع مقتضيات الفصل 67 من الدستور.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة، تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، هذا التقرير الذي يندرج في سياق تعزيز آليات العمل المؤسساتي الديمقراطي من خلال جعل لجنة تقصي الحقائق كأداة لرقابة الحكومة وبداية لتفعيل آليات المراقبة البرلمانية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، طبقا لأحكام الدستور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ارتباطا بموضوع هذه اللجنة الموقرة، نود أن نسجل أنه حسب دراسات منظمة الصحة العالمية، ينتج العالم حوالي 4 مليار طن من النفايات المنزلية والصناعية إضافة إلى ما تنتجه بعض البلدان من النفايات الخطرة.

وعلى الصعيد الوطني فإن المغرب ينتج 7 ملايين طن من النفايات ووثيرة ازديادها يصل إلى 3.5% سنويا وهو معدل يتجاوز مستوى النمو الاقتصادي بالمغرب، كما أن كمية النفايات الصناعية المنتجة تصل إلى مليون و600 ألف منها 256 ألف طن من النفايات الخطرة.

وقد انخرط المغرب مبكرا في مفهوم حقوق ومسؤوليات الدول في مجال البيئة خلال قمة سنة 1992 والتي شكلت انطلاقة لالتزام أخلاقي يحث الحكومة على تبني المبادئ العامة والأساسية للتنمية المستدامة.

وطبقا للمبدأ الثاني من إعلان ريو الذي يدعو الدول إلى سن تشريعات فعالة بشأن البيئة، قام المغرب بتعزيز إطاره التشريعي في مجال البيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات دولية وإصدار قوانين بيئية للوفاء بالتزاماته.

وأمام دعوة إيقاف حركة النفايات بين الدول النامية والدول أقل تصنيعا تم اعتماد اتفاقية بازل في 22 مارس 1989 والتي صادق عليها المغرب في 28 دجنبر سنة 1995 والتي تهدف إلى:

• الحد من تحركات النفايات الخطرة بين الدول؛

• منع نقل النفايات الخطرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نموا؛

• معالجة حركة النفايات المشعة؛

• تقليل كمية وسمية النفايات المتولدة؛

• ضمان الإدارة السليمة بيئيا قدر الإمكان؛

• مساعدة البلدان الأقل نموا في الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي تولدها.

ولأجل الانخراط الفعلي في حركية نقل وعبور النفايات.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن النفايات تشكل بديلا طاقيا سواء على مستوى المطارح العمومية المراقبة والتي تشرف عليها الجماعات الترابية من خلال عملية طمر النفايات المنزلية والتي بإمكانها أن تعطي غاز الميطان يتم استغلاله كمورد طاقي، كما يمكن لمعامل الاسمنت استعمال النفايات "عجلات مطاطية، بلاستيك، ثوب، ورق، خشب" كطاقة بديلة عن الوقود الاحفوري.

وحسب تقرير الرابطة الأوربية للإسمنت الصادر في مايو 2016 فإن طاقة النفايات أصبحت واسعة الانتشار في دول الاتحاد الأوربي وخصوصا على مستوى صناعة الاسمنت والتي تعد من أكثر الصناعات استهلاكا للطاقة، إذ أن انتاج طن من إسمنت واحد يستلزم حرق 100 كيلو غرام من الوقود الأحفوري "فحم، مازوت، غاز طبيعي" مما ينتج عنه حوالي 650 كيلو غرام من انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكاربون.

وللحد من انبعاثات ثنائي أكسيد الكاربون التي تعد المسبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية، بدأ التفكير في بدائل الوقود الأحفوري في مصانع الاسمنت وكان الحل الأمثل هو: حرق النفايات وخصوصا منها العجلات المطاطية أو النفايات المسماة (RDF) وهي خليط من نفايات البلاستيك والورق والثوب والكاواتشو.

ونتيجة للجهود المبذولة دوليا انخفضت نسبة الاعتماد على الطاقة التقليدية في مصانع الاسمنت بشكل كبير خاصة في دول العالم المتقدم، بحيث يلاحظ التحول نحو الوقود البديل في مصانع الاسمنت بشكل كبير، بحيث أن الاتحاد الأوربي يعتزم رفع نسبة استخدام طاقة النفايات في مصانع الاسمنت من 36%، وهي النسبة الحالية، إلى 95% مما سيحقق وفرا قدره 15.6 مليار أورو ويقلل من انبعاثات ثنائي أوكسيد الكاربون بمقدار 41 ميكاطون سنويا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن قطاع الاسمنت بالمغرب ووفقا للاتفاقية المبرمجة بين القطاع الوصي وجمعية الاسمنتيين سنة 2003 تستورد نفايات لاستعمالها كوقود بديل، وخصوصا العجلات المستعملة في الأفران والمجهزة، طبقا لمعايير وطنية بخصوص الانبعاثات الغازية الواجب احترامها ومراقبتها عبر لجنة مشتركة مع القطاع الوصي في البيئة ومختبر مؤهل لإجراء تحاليل حول عملية الحرق ومراقبة تحاليل المصدر للنفايات المستعملة.

وبالرجوع إلى أحد أنواع الوقود البديل والمسمى RDF والذي يشتمل على مكونات قابلة للاحتراق تتكون من بقايا البلاستيك والقماش و الورق والخشب فقد بدأ استيراده منذ سنة 2012 حسب القطاع الوصي على البيئة ويتم استعماله كوقود بديل داخل معامل الاسمنت المغربية.

ومن هذا المنطلق، فإن عملية استيراد شحنة النفايات الإيطالية سنة 2015 التي أثارت جدلا في أوساط المهتمين بالبيئة تمت وفقا لأحاكم القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ونصوصه التطبيقية، والتي تسمح باستيراد النفايات غير الخطيرة من أجل تدويرها أو تثمينها، وانسجاما مع مقتضيات اتفاقية بازل بشأن

مراقبة نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها، التي انضم إليها المغرب سنة 1995 وصادقت عليها قبل ذلك أيطاليا سنة 1994، لاسيما منها تلك المتعلقة بوجوب الإتفاق المسبق بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة قبل القيام بأية عميلة لنقل النفايات، والتحقق من سلامتها من مواد سامة أو خطرة تضر بالبيئة.

هذا، ولقد تمت هذه العملية وتحت إشراف القطاع الحكومي المكلف بالطاقة والمعادن والماء والبيئة ورئيس الحكومة في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الوزارة المكلفة بالبيئة آنذاك والرابطة المهنية لعمال الإسمنت، والتي تحدد تدابير وشروط استيراد النفايات قصد استخدامها كوقود في أفران مصانع الإسمنت، والتي يجب أن تكون مزودة بالمصفاة التي تحد من الإنبعاثات الغازية في الغلاف الجوي، وأجهزة لقياس الكمية التي يتم انبعاثها.

علاوة على ذلك، فإن عملية الاستيراد المذكورة تمت تحت إشراف ومراقبة وتتبع السلطات المختصة ببلد المنشأ (إيطاليا) والسلطات المغربية باعتباره البلد المستقبل لهذه النفايات، طبقا لما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل، للتحقق من طبيعتها وخصائصها الفيزيائية، من خلال التحليلات التي أجريت قبل وبعد دخول هذه النفايات إلى الأراضي الوطنية، بهدف التأكد من خلوها مما هو خطر أو سام ومن مدى مطابقتها لما هو مسموح به للتصدير والاستيراد.

إلى جانب ذلك، وجب الإشارة إلى أن عمليات الشروع في تثمين هذه النفايات عبر إحراقها تتم بحضور الشرطة البيئية والمختبر الوطني للبيئة الوطنية، للسهر على مطابقة الانبعاثات الغازية الناتجة عن ذلك للمعايير القياسية المنصوص عليها في القانون 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء ونصوصه التطبيقية، وتجنب أي تأثير محتمل على صحة السكان والبيئة بوجه عام.

وبالمناسبة، نود أن ننوه بالمجهودات التي يبذلها قطاع الاسمنت من خلال تنفيذ استراتيجية بيئية تتماشى مع المبادئ التوجيهية المغربية للتنمية المستدامة، حيث نستحضر على سبيل الذكر تجهيز مصانع اسمنت المغرب بكل من آيت باها وآسفي ومراكش بأحدث الأجهزة للتثمين الطاقي للنفايات المنزلية والتحكم في قذف وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري حيث تبلغ الكمية الإجمالية التي يتم تثمينها أكثر من 100.000 طن في السنة، مما سيساهم في تقليل الآثار البيئية لمدافن النفايات.

كما تجدر الإشارة، إلى أن العديد من الدول المتقدمة تعمل بدورها على تدوير النفايات أو استعمالها لإنتاج الطاقة، حيث يشير أحدث تقرير للرابطة الأوروبية للأسمنت، والصادر في مايو 2016، ان طاقة النفايات أصبحت واسعة الانتشار في دول الاتحاد الأوروبي، غير أن نجاح هذا الاختيار مرتبط بالدور الذي تقوم به الحكومات من خلال تهيئة المناخ المناسب عبروضع التشريعات اللازمة، بالإضافة إلى الاختيار الصحيح للمنظومة التي تداربها النفايات.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نؤكد على أن موضوع استعمال الشحنة كوقود بديل من النفايات بدل الوقود الاحفوري مسألة تقنية وعملية، وكان لا بد من عقد ندوات ولقاءات عملية تواصلية مع الجمعيات البيئية للوقوف على أهمية الموضوع ، ورفع اللبس والخلط الذي أدى إلى الفهم المغلوط لهده العملية.

وفي هذا الإطار، نعرض على أنظار المجلس الموقر بعض التوصيات:

- تعديل الاتفاقية المبرمة بين القطاع الوصي على البيئة وجمعية مهنيي الاسمنت وملائمتها مع مستجدات ومسؤولية المغرب في مجال البيئة.

- دعم القطاع الوصي على البيئة بموارد بشرية مختصة في تدبير النفايات والانفتاح على الجماعات لتقوية قدرات أطرها وموظفيها.

- حث معامل الاسمنت بضرورة التجهيز بآليات وتقنيات في المستوى الدولي قادرة على اكتشاف انبعاث الغازات السامة والضارة الممكن انسيابها في الهواء من جراء حرق النفايات.

- التواصل مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالمجال البيئي ومن خلاله مع الرأي العام لفهم ضرورة الانتقال من استعمال الطاقة الأحفورية بمعامل الاسمنت إلى الطاقة البديلة المتضمنة في النفايات.

وختاما، أودأن أنوه باللجنة الموقرة، رئيسا وأعضاء، على مجهودهم الجبار لانجاز هذا التقرير بكل موضوعية وشفافية، والشكر موصول لرئيس ومكتب المجلس الذين وفروا كل الوسائل لتسهيل عمل اللجنة ، وكذا كل المسؤولين في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على إفادتهم للجنة.

3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 67 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق الصادر في 31 يوليو 2014، وكذا مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين لاسيما أحكام المادة 78 منه، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين بتاريخ 27 ديسمبر 2017 حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات".

السيد الرئيس،

بداية لابد أن ننوه بالجو العام الذي طبع أشغال اللجنة على مدى حوالي 7 أشهر من العمل المتواصل والدؤوب، الذي اتسم بالنقاش الجاد والمسؤول من طرف السيدات والسادة أعضاء اللجنة من جهة، وكذا التفاعل الإيجابي من طرف مختلف المسؤولين الذين تم الاستماع إليهم للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، سواء تعلق الأمر بمسؤولي القطاع الوصي على البيئة أو المختبر العمومي للدراسات والأبحاث LPEE أو ممثل مهنيي الإسمنت، حيث لامسنا خلال مختلف أطوار أشغال اللجنة الإرادة الواعية والرغبة الجماعية من أجل تمكين مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، من ملامسة مجموعة من الحقائق ذات الصلة بموضوع "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات" بشكل واضح لا غموض فيه بصفة خاصة، وهو ما وقفنا عليه بشكل جلي لدى ممثلي القطاع الخاص الذين تم الاستماع إليهم من ممثلي مهنيي الاسمنت الذين ثمنوا جميعا مبادرة مجلس المستشارين لتشكيل لجنة تقصي الحقائق في هذا الموضوع لتوضيح بعض جوانب الغموض المحيطة بهذا الملف والتي تشكلت على إثر ما تناقلت وسائل الإعلام من معلومات وأخبار في بعض الأحيان متناقضة ومتضاربة حول هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

لقد تميزت الاجتماعات التي عُقدت مع ممثل القطاع الخاص بصفته فاعلا ممارسا في الميدان، بالوقوف على المشاكل الحقيقية التي تتصل بموضوع تدبير النفايات المستوردة من الخارج، والتي تبرز بشكل جلي مكامن القصور في هذه العملية، مما يجعلنا ملزمين بتجهيزات معينة في أفق الوصول إلى المعايير الأوربية، وأن القطاع الخاص ممثلا في مهنيي الاسمنت ولتجاوز الصعوبات المترتبة عن استعمال النفايات المستوردة وبالتدقيق مادة RDF (Refuse Derived Fuel) المستخلصة من النفايات الصلبة كطاقة بديلة للطاقة الأحفورية في مصانع إنتاج الاسمنت، عمل على التوقيع على اتفاقية بين جمعيته المهنية والسلطة الحكومية المكلفة بالبيئة سنة 2003، باستثمارات ضخمة ومكلفة عبر تجهيز أفران لاستقبال الوقود الصلب المستخرج من النفايات (RDF) والتحكم في الانبعاثات الناتجة عن حرقها، حفاظا على البيئة واحترام المعايير المعمول بها في هذا الشأن.

وفي إطار جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة، قدم ممثلو القطاع الخاص (قطاع الاسمنت) مجموعة من المقترحات والتوصيات البناءة حول استعمال الوقود الصلب المستورد من الخارج والمستخرج من النفايات، من أجل تضمينها ضمن التوصيات العامة التي رفعتها اللجنة إلى هذه الجلسة العامة في علاقتها بتأهيل الوحدات الصناعية المغربية وملاءمتها مع المعايير الدولية، ونتمنى بهذه المناسبة من الحكومة أخذها بعين الاعتبار.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومن موقعنا كفاعلين اقتصاديين في الميدان نثير الانتباه إلى ضرورة إشراك المهنيين وإعطاء الحوار بين الحكومة وممثلي القطاع الخاص نفسا إيجابيا من خلال إعداد وبلورة أهداف جديدة من الممكن تحقيقها، قابلة للتتبع، خاضعة للتقييم المستمر، بإشراف وشراكة مع كل المتدخلين في القطاع، يراعى في وضعها تحقيق الالتقائية مع مختلف البرامج الحكومية الأخرى ذات الصلة، حتى تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين، من خلال تحديد وضبط إجراءات استيراد واستعمال النفايات، طبقا لمقتضيات القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، والذي شكل تطبيقه انعطافا هاما في استراتيجيات الحفاظ على البيئة واستخدام الطاقات البديلة والإيكولوجية.

السيد الرئيس،

وفي الختام فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه مرة أخرى بعمل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات"، وكذا بمضمون التقرير الذي نحن اليوم بصدد مناقشته، كما نزكي التوصيات التي جاءت مضمنة في هذا التقرير، نظرا لأهميتها وقدرتها على تطوير وتحسين دور مختلف الفاعلين والمتدخلين في حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن عمليات تدوير النفايات بصفة عامة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4- مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، مذكرين أن الفريق لم يتوصل بالتقرير إلا يوم أمس، بعد جلسة الاستماع إلى التقرير، وهو الأمر الذي لم يترك لنا الوقت الكافي للاطلاع على مضامينه وتحليلها ومقارنتها وتحديد المواقف بشأنها، لكن كما يقول المثل:"ما لا يؤخذ كله لا يترك بعضه".

مراعاة للضغط الزمني ولاختتام الدورة الحالية، لابد من التسجيل أنه من غير المعقول أن تنجز اللجنة عملها في شهور وبمجهودات كبيرة وتضحيات كل أعضائها منذ تشكيل اللجنة في 15 يوليوز 2016 منذ عقدها لأول اجتماع في 27 دجنبر 2017، هذا المجهود الزمني الكبير والعمل المكثف نقول أن الواجب إعطاء ومنح الوقت الكافي للفرق قصد الإطلاع على مضامين هذا التقرير، فالغاية من هذا التمرين الديمقراطي والغاية من تفعيل آلية لجان تقصي الحقائق دستوريا ليس هو ذاتها، لأجل الجهات الإعلامية والتراكم الكمي للحصيلة بقدر

ما هو تمكين البرلمان من آليات مراقبة دستورية تمكنه من التحقيق في ملفات وقضايا لها آثارها ووقعها على الحكامة.

ومن باب تنزيه كلام العقلاء عن العبث، فإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي كنا من بين الموقعين على تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وإيمانا منا بأن المؤسسات التشريعية فوق منطق التهافت على الإشاعات التي قد يجر لها الإعلام والرأي العام بدوافع غامضة، لا تكون قائمة على أساس واقعية وموضوعية، ولأجل الإنصاف والبحث عن الحقيقة والكشف عنها، كان من الضروري تشكيل هذه اللجنة للكشف عن الحقيقة.

ولقد جاءت مضامين التقرير، وبعد شهور من العمل الجاد والمسؤول لأعضاء اللجنة بتقرير يؤكد أن ترخيص الحكومة باستيراد النفايات مثير للتساؤلات، لم يستطع التقرير تحديد أي مسؤولية لأي جهة، ولم تتمكن من الجواب الواضح عن مدى قانونية هذا الاستيراد، مكتفيا بخلاصات عامة تتعلق بالتدبير العمومي للتخلص من النفايات المحلية والمستوردة، ونحن كنا نتطلع إلى إصلاحات أقوى ليس لإدانة هذا الطرف أو ذاك، ولكن لإطلاع الرأي العام على حقيقة الأمور وعن الآثار والمخلفات لهذه النفايات ومدى خطورتها على حياة الناس، كما تم الترويج لذلك في أوساط الإعلام والرأي العام.

وقبل أن أختتم، هناك ملاحظة أساسية وجوهرية على هذا التقرير، حيث لم يتم الكشف عن طبيعة المستجوبين وعن هويتهم وتدوين إشهاداتهم وتصريحاتهم، وهو الأمر الذي جعل التقرير مفتقدا للمصداقية باعتماده على عبارات غامضة مثل "إفادة المستجوبين"، وهو الأمر الذي جعل التقرير لا يستجيب لشروط التقصي عن الحقائق، ولا يمكن اعتماد الإفادات الواردة فيها ولا حتى على خلاصاته، لأن اللجنة لم تكشف عن هوية وطبيعة المستجوبين.

أكتفي بهذا القدر، مؤكدين أن ملاحظة فريقنا على مضامين التقرير لا تدخل في باب التبخيس، بل كان هناك عمل جبار وكبير لكل السادة أعضاء اللجنة ورئاسة اللجنة والموظفين، لكن طموحنا إلى تفعيل وتنزيل سليم لآليات المراقبة المتاحة دستوريا لهذه المؤسسة، جعلنا نراهن على لجان تقصي الحقائق ليست مطلوبة لذاتها بل مطلوب الكشف عن الحقائق وتحديد المسؤوليات كآلية ليس فقط للرقابة بل للحكامة البرلمانية.

وشكرا.

Royaume du Maroc

Le Parlement

Chambre des Conseillers

****

Commission d'Enquête Parlementaire

Au Sujet de l'Office National Marocain du Tourisme

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

****

لجنة تقصي الحقائق

حول المكتب الوطني المغربي للسياحة

تقرير

لجنة تقصي الحقائق حول

المكتب الوطني المغربي للسياحة

السنة التشريعية: 2017-2018

محتويات التقرير

توطئة.....2

أولا: السياق العام لإحداث اللجنة.....5

ثانيا: منهجية عمل اللجنة.....5

ثالثا: الرصيد الوثائقي المعتمد من قبل اللجنة.....8

رابعا: الصعوبات التي اعترضت عمل اللجنة.....11

المحور الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للمكتب الوطني المغربي للسياحة 12

أولا: طبيعة وتأليف المكتب الوطني المغربي للسياحة.....12

ثانيا: التنظيم الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة 13

ثالثا: صلاحيات المكتب الوطني المغربي للسياحة.....16

رابعا: التدبير الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة.....17

المحور الثاني: تشخيص لمساهمة المكتب الوطني المغربي للسياحة في إنعاش القطاع السياحي.....19

أولا: محددات رؤية 2020 20

ثانيا: ملخص الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المكتب الوطني المغربي للسياحة.....21

ثالثا: رصد لنتائج وسياقات تنزيل الاستراتيجيات من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة.....23

المحور الثالث: الملاحظات المسجلة حول تدبير المكتب الوطني المغربي للسياحة.....34

أولا: الوضعية المالية للمكتب الوطني المغربي للسياحة.....34

ثانيا: التدبير الإداري بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.....37

ثالثا: الحكامة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.....38

الخلاصات والاستنتاجات.....40

التوصيات.....43

الملاحق.....46

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

توطئـــة

طبقا للفصل 67 من الدستور، ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وبناء على مقتضيات المواد 77-78-79-80 المنصوص عليها في الباب السابع من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدم بتاريخ 3 غشت 2016 خمسة وأربعون 45 مستشارة ومستشارا بطلب إلى السيد رئيس مجلس المستشارين، يرمي إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وبتاريخ 6 غشت 2016، تم إشعار السيد رئيس الحكومة من طرف السيد رئيس مجلس المستشارين بهذا الطلب، وبعد مرور 15 يوما كأجل لإفادة رئيس الحكومة بأن الوقائع المطلوب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأنها ليست موضوع متابعات قضائية، لم يتوصل مجلس المستشارين بجواب بهذا الشأن.

وبتاريخ 14 دجنبر 2017 عقدت لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، اجتماعا بدعوة من رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، حضره كل أعضائها باستثناء ممثل الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي الذي اعتذر عن الحضور لأسباب صحية، أفضى إلى انتخاب المستشار السيد الحسين العبادي رئيسا للجنة بالإجماع، فيما توزعت مهام باقي أعضاء اللجنة بالتراضي على الشكل التالي:

الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة	المهمة
رحال المكاوي	الاستقلالي للوحدة والتعادلية	النائب الأول للرئيس
يوسف محيي	اتحاد مقاولات المغرب	النائب الثاني الرئيس
عبد الإلاه المهاجري	الأصالة والمعاصرة	مقرر اللجنة
وفاء القاضي	الاتحاد المغربي للشغل	نائب مقرر اللجنة
حسن اسليغوة	الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عضو اللجنة
حميد اقميزة	الأصالة والمعاصرة	عضو اللجنة
عبد الرحمان الدريسي	الحركي	عضو اللجنة
لحسن أودعي	التجمع الوطني للأحرار	عضو اللجنة
مولود السقوقع	الاشتراكي	عضو اللجنة
ادريس الراضي	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	عضو اللجنة
امبارك الصادي	الكونفدرالية الديمقراطي للشغل	عضو اللجنة
عدي شجيري	العمل التقدمي	عضو اللجنة

ومن أجل تسهيل مأمورية اللجنة، للاضطلاع بمهامها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وفر المجلس للجنة جميع الوسائل اللوجستيكية الضرورية، حيث وضع رهن إشارتها القاعة رقم 8، طيلة مدة عملها، ووضع رهن إشارتها طاقما إداريا مكونا من الموظفات والموظفين الآتية أسماؤهم:

- علي الطيرة: منسق إداري للجنة؛
- كريمة بنحلال: إطار باللجنة؛
- محمد ادويري: إطار باللجنة؛
- مليكة الحاتمي: كاتبة اللجنة؛
- أحمد زروال: مساعد اللجنة.

وقد استغرق عمل اللجنة، الذي انطلق بتاريخ 14 دجنبر 2017 إلى غاية 10 يوليوز 2018 ما يقارب 42 ساعة، منها 20 ساعة لجلسات الاستماع و22 ساعة لاجتماعات اللجنة توزعت بين 9 جلسات استماع، و11 اجتماعا تنسيقيا.

وتميز عمل اللجنة بانضباط مسؤول لأعضائها طيلة مسار اشتغالها، حيث بلغ معدل الحضور حوالي 70%، كما ميز اتخاذ قراراتها التوافق والإجماع. وقامت اللجنة بافتحاص ما مجموعه 1767 صفحة.

المرجعية القانونية لعمل اللجنة:

- ✓ الدستور؛
- ✓ القانون التنظيمي رقم 085.13 يتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق؛
- ✓ النظام الداخلي لمجلس المستشارين؛
- ✓ النظام الداخلي للجنة.

أولا: السياق العام لتشكيل لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة:

يأتي تشكيل هذه اللجنة، في سياق الأدوار التي يضطلع بها المكتب الوطني المغربي للسياحة في الترويج للمنتوج السياحي الوطني، الذي رسمت معالم توجهاته بخارطتي طريق عشرية 2001-2010 ثم 2011 - 2020.

كما جاء تشكيل هذه اللجنة في إطار تفعيل الدور الرقابي للبرلمان، لما لها من صلاحيات واسعة. ستساعد على رصد واقع المكتب الوطني المغربي للسياحة، بغية الإسهام في تطوير دور المكتب، والدفع قدما بالأوراش الإصلاحية الكبرى التي يعرفها القطاع السياحي في اتجاه تحقيق المصلحة العليا للوطن.

ثانيا: منهجية عمل لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة:

بعد تشكيل وهيكلة مكتب اللجنة، عقدت اجتماعها الأول بتاريخ 26 دجنبر 2017 خصص لتحديد منهجية عملها، حيث تقرر ما يلي:

- تحديد مدة اشتغال اللجنة، ووضع برنامج ارتدادي، موزع على ستة أشهر المنصوص عليها قانونا - المادة 16 من القانون التنظيمي 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

البرنـــامج الارتـــدادي للجنـــة

التاريخ	النشـــاط	الجهة المكلفة
14 يونيو 2018	مراسلة وضع التقرير النهائي لعمل اللجنة لدى مكتب المجلس	رئاسة اللجنة مع الطاقم الإداري
13 يونيو 2018	المصادقة على التقرير وملخص التقرير الذي سيعرض في الجلسة العامة	أعضاء اللجنة
14 ماي 2018	اجتماع لتقديم المقرر مشروع التقرير لرئيس اللجنة للتداول فيه من قبل أعضاء اللجنة.	أعضاء اللجنة
25 أبريل 2018	الشروع في إنجاز التقرير وصياغته.	الطاقم الإداري تحت إشراف رئيس اللجنة وبتأطير من مقررها
23أبريل 2018	تقييم عمل جلسات الاستماع والمصادقة على محاضرها وإعلان نهاية أعمال التقصي.	
23 يناير 2018	بدء جلسات الاستماع والمعاينات لمدة ثلاثة أشهر	
16 يناير 2018	افتحاص الوثائق المتوصل بها والتقارير	
9 يناير 2018	مواصلة النقاش من أجل تملك دقيق للموضوع والمصادقة على المنهجية والنظام الداخلي للجنة	
26 دجنبر2018	- عرض حول منهجية عمل اللجنة - لقاء تداولي من أجل تملك أولي للموضوع من قبل أعضاء اللجنة وتحديد لائحة المسؤولين المراد الاستماع إليهم ولائحة المحاور والوثائق المراد الاطلاع عليها.	الطاقم الإداري للجنة
14دجنبر 2017	انتخاب هياكل لجنة التقصي	

ونظرا لبعض الصعوبات التي حالت دون مثول بعض المسؤولين أمام اللجنة في المواعيد التي تم تحديدها، أثر على الالتزام بالبرنامج المسطر، قامت اللجنة بطلب تمديد أجل وضع التقرير النهائي لدى مكتب مجلس المستشارين لشهر إضافي بتاريخ 29 ماي 2018، حيث تمت الموافقة على الطلب بتاريخ 05 يونيو 2018 مع تحديد تاريخ 12 يوليوز 2018 كآخر أجل لإيداع التقرير النهائي لدى مكتب المجلس.

وقد توافقت اللجنة أيضا، على وضع نظام داخلي لضمان حسن سيرها الذي أقر في أبرز مقتضياته على:

- أن تعقد اللجنة اجتماعاتها الثلاثاء الأول من كل شهر بحضور النصاب القانوني، على أساس أن تبقى اجتماعاتها الموالية مفتوحة بمن حضر من أعضائها.

بعد ذلك باشرت اللجنة أشغالها بالعمل على:

- تحديد الفترة الزمنية 2010-2017 التي ستشملها أشغال التقصي والتحري من طرف اللجنة؛
- تحديد القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والهيآت التي سيتم الاستماع إلى المسؤولين عنها؛
- تحديد القضايا والمحاور التي ستشملها الأسئلة في المراسلات التي ستوجه للمسؤولين الإداريين الذين تعاقبوا على تسيير المكتب الوطني المغربي للسياحة والمسؤولين السياسيين الذين لهم وصاية على المكتب؛
- العمل على جمع المعطيات والمعلومات التي ستشتغل عليها اللجنة، وتشمل الوثائق والتقارير وكل ماله علاقة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

- عقد جلسات الاستماع، حيث تقرر الاستماع للمسؤولين السياسيين والإداريين الحاليين والسابقين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة:
  - وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي الحالي، باعتباره رئيسا للمجلس الإداري للمكتب؛
  - المدير بالنيابة للمكتب؛
  - المدراء المتعاقبين على المكتب منذ 2010 لغاية 2017.
- ممثلي المهنيين بالمجلس الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة؛
- ممثل وزارة الاقتصاد والمالية بالمجلس الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة.

ثالثا: الرصيد الوثائقي المعتمد من قبل اللجنة:

تنوع الرصيد الوثائقي الذي تم اعتماده لإعداد التقرير، بين المحاضر والتقارير والنصوص القانونية والوثائق المحاسباتية المتوصل بها من المكتب الوطني المغربي للسياحة وتقارير المؤسسات الدستورية، بناء على مراسلات موجهة للجهات المعنية، وكذا العروض والوثائق المقدمة أثناء جلسات الاستماع، وفيما يلي الوثائق المعتمدة:

- **المكتب الوطني المغربي للسياحة:**

✓ Documents Stratégies et Plans D'actions par Année 2011-2017

✓ نماذج تقارير متابعة برامج عمل؛

✓ نموذج شهر يناير 2015؛

✓ نموذج شهر نونبر 2015؛

✓ محاضر المجالس الإدارية من 2010-2017؛

- ✓ الوضعية المالية من 2010 إلى 2016؛
- ✓ التقارير المرحلية من 2010 إلى 2016؛
- ✓ Rapport annuel 2010
- ✓ Rapport annuel 2011
- ✓ Rapport annuel 2012
- ✓ Rapport annuel 2013
- ✓ Rapport annuel 2014
- ✓ Rapport annuel 2015
- ✓ Rapport annuel 2016
- ✓ استراتيجية المكتب الوطني المغربي للسياحة؛
- ✓ برامج عمل وانجازات 2016-2017؛
- ✓ المديرية الرقمية والتكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ التقارير؛
- ✓ الأسفار التي قام بها المدونون خلال سنة 2017؛
- ✓ أسفار الصحافة؛
- ✓ محاضر اللجنة المؤهلة الخاصة بتمويل التظاهرات السياحية والرياضية والثقافية؛
- ✓ عرض النتائج المتعلقة بالدراسة حول السياحة الداخلية لسنة 2014؛
- ✓ المكتب الوطني المغربي للسياحة؛
- ✓ استراتيجية تدبير الموارد البشرية؛
- ✓ الهيكل التنظيمي؛
- ✓ أجور الموظفين من 2010 إلى 2016؛

- ✓ نموذج برنامج عمل خاص بالسوق الفرنسية والمملكة المتحدة خلال سنة 2015؛
- ✓ الرقابة الممارسة من قبل وزارة السياحة وتقرير المجلس الأعلى للحسابات؛
- ✓ الحصص الرأسمالية للمكتب الوطني المغربي للسياحة في شركات وطنية؛
- ✓ عقد شراكة بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والمركز الجهوي للسياحة بمراكش؛
- ✓ اتفاقية إطار بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والمركز الجهوي للسياحة مراكش – أسفي؛
- ✓ عقارات في ملكية المكتب الوطني المغربي للسياحة؛
- ✓ العقارات التي يكتريها المكتب الوطني المغربي للسياحة؛
- ✓ الحملة الترويجية الموجهة للسوق المغربية عبر الجهات؛
- ✓ عرض النتائج المتعلقة بالدراسة حول السياحة الداخلية لسنة 2014؛
- ✓ خطة العمل الرقمية وحصيلة سنة 2017؛
- ✓ تقرير الأسفار التي قام بها المدونون خلال سنة 2017؛
- ✓ جدول تفصيلي للاعتمادات المالية المرصودة لمندوبيات المكتب وعدد صفقات وسندات الطلب لسنوات 2014-2015-2016-2017؛
- ✓ الحملة الترويجية الموجهة للسوق المغربية عبر جهات المملكة؛
- ✓ العائدات السياحية من سنة 2010 إلى 2017؛
- ✓ الحصص الرأسمالية للمكتب الوطني المغربي للسياحة في شركات وطنية؛
- ✓ العقارات التي يمتلكها وأخرى يكتريها المكتب الوطني المغربي للسياحة؛
- ✓ شراكات التوزيع لسنوات 2015-2016-2017؛
- ✓ عرض المدير بالنيابة للمكتب الوطني المغربي.

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

- **المجلس الأعلى للحسابات:**

✓ ملخص تقرير حول المكتب الوطني المغربي للسياحة لسنة 2013.

رابعا: الصعوبات التي اعترضت عمل اللجنة:

اعترضت اللجنة عند تشكيلها بعض الصعوبات ترتبط بتخصيص فضاء خاص بها مجهز بكامل الوسائل الضرورية للعمل، وهو ما لم يتأتى إلا بعد مرور أزيد من شهر من تشكيلها.

كما واجهت لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة صعوبة تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها التقصي، ثم موضوع التقصي بين التوجه نحو التحري وتقييم مردودية الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المؤسسة أم الاقتصار على الجوانب التي تمس التدبير المالي والإداري للمؤسسة. وانطلاقا من هذا المقتضى ترى اللجنة أن تثير انتباه مكتب المجلس أن يولي أمر تحديد موضوع التقصي بالدقة والعناية اللازمة لجعلها ملائمة مع الحيز الزمني المخصص لعمل اللجنة المحدد قانونا في ستة أشهر.

إضافة إلى عدم تمكين اللجنة من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة من الوثائق المطلوبة باللغة العربية، مما تطلب من اللجنة مجهود مضاعف لافتحاص الوثائق والبيانات المحاسباتية.

المحور الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للمكتب الوطني المغربي للسياحة:

إرتأت اللجنة قبل الخوض في تشخيص وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة، الوقوف مسبقا على الإطار القانوني المنظم له والصلاحيات المخولة له وكيفية اشتغاله.

أولا: طبيعة وتأليف المكتب الوطني المغربي للسياحة؛

ثانيا: التنظيم الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

ثالثا: صلاحيات المكتب الوطني المغربي للسياحة؛

رابعا: التدبير الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة.

أولا: طبيعة وتأليف المكتب الوطني المغربي للسياحة:

يعتبر المكتب الوطني المغربي للسياحة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوجد مقرها بالعاصمة الرباط وتخضع للوصاية الإدارية للوزير المكلف بالسياحة.

يعود إحداث المكتب لفترة الحماية سنة 1918، وتمت إعادة تنظيمه من خلال الظهير الشريف الصادر في 13 ذي القعدة 1365 الموافق 9 أكتوبر 1946 ، ثم بظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.16 بتاريخ 12 ربيع الثاني 1396 الموافق ل 12 أبريل 1976.

ثانيا: التنظيم الإداري للمكتب الوطني المغربي للسياحة:

يسهر على تسيير المكتب ثلاث هيآت رئيسية:

- المجلس الإداري؛
- لجنة التسيير؛
- المدير.

1. المجلس الإداري:

يترأس المجلس الإداري الوزير الوصي على القطاع السياحي فيما تتوزع باقي المكونات من:

- الوزير المكلف بالشؤون الثقافية أو ممثله؛
- الوزير المكلف بالشؤون الخارجية أو ممثله؛
- الوزير المكلف بالإعلام أو ممثله؛
- وزير الداخلية أو ممثله؛
- وزير المالية أو ممثله؛
- وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي أو ممثله؛
- الوزير المكلف بالتعمير والسكنى أو ممثله؛
- وزير الصحة العمومية أو ممثله؛
- الوزير المكلف بالتجارة والصناعة العصرية أو ممثله؛
- وزير الأشغال العمومية والمواصلات أو ممثله؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتخطيط أو ممثلها؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية وممثلها؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الاقتصادية أو ممثلها؛
- رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة العصرية أو ممثله؛
- رئيس جامعة الغرف الفلاحية أو ممثله؛

- رئيس جامعة غرف الصناعة التقليدية أو ممثله؛
- رئيس الجامعة الوطنية لنقابات السياحة والإرشاد أو ممثله؛
- رئيس الجامعة الوطنية لوكالات الأسفار أو ممثله؛
- رئيس الجامعة الوطنية الفندقية أو ممثله.

ويمكن أن يستدعي رئيس المجلس الإداري كل شخص من ذوي الأهلية للمشاركة في اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

يجتمع المجلس الإداري مرتين في السنة على الأقل باستدعاء من رئيسه:

- قبل 31 مايو لحصر حسابات السنة المالية المنصرمة؛
- قبل 30 نونبر لدراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري لعمليات السنة المالية الموالية.

يتداول المجلس الإداري بكيفية صحيحة بحضور الثلثين من أعضائه، وتتخذ المقررات بأغلبية الأصوات، وعند تعادل الأصوات يرجح الجانب المنتمي إليه الرئيس.

يتوفر المجلس الإداري على جميع السلطات اللازمة لحسن تسيير المكتب، مع مراعاة تطبيق التشريع والنظام المخولة بموجبهما مهمة الموافقة أو التأشير إلى سلطات أخرى، يتداول لهذا الغرض في جميع المسائل التي تهم المكتب ويعهد إليه على الخصوص بما يلي:

- حصر برنامج نشاط المكتب؛
- حصر الميزانية والحسابات والبث في تخصيص النتائج؛
- تقرير المساهمات المالية في المؤسسات أو الشركات السياحية والتخلي عن هذه المساهمات أو توسيع نقاطها؛
- الترخيص بالإعانات المالية الممنوحة للجمعيات والمؤسسات القائمة بنشاط سياحي يكتسي صبغة مصلحة وطنية؛
- الإذن لمدير المكتب في إبرام الاقتراضات المرخص بها من طرف وزير المالية؛
- البث في إحداث مندوبية بالخارج؛

- إعداد النظام الأساسي الخاص بالموظفين والعمل على المصادقة عليه طبقا للشروط المنصوص عليها في النظام الجاري به العمل بخصوص مستخدمي المؤسسات العمومية؛
- يجوز للمجلس الإداري كيفما كان الحال أن يفوض إلى المدير في سلطات خاصة لتسوية مسألة معينة.

2. **لجنة التسيير:**

تتألف لجنة التسيير من:

- الوزير المكلف بالسياحة أو ممثله بصفة رئيس؛
- ممثل لوزير الداخلية؛
- ممثل للوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛
- ممثل لوزير المالية؛
- ممثل للوزير المكلف بالتعمير؛
- ممثل لوزير الأشغال العمومية والمواصلات؛

ويمكن أن تضيف اللجنة إليها لأجل الاستشارة كل شخص من ذوي الأهلية.

يعهد إلى لجنة التسيير خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الإداري بتتبع تنفيذ مقررات هذا الأخير، والقيام عند الاقتضاء بتسوية كل المسائل المسند فيها إليها بتفويض منه.

وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل في كل ثلاثة أشهر باستدعاء من رئيسها أو بإيعاز منه أو بطلب من المدير،

3. المديـــر:

يعين مدير المكتب الوطني المغربي للسياحة طبق الشروط المقررة في التشريع المعمول به، واعتبارا لكون المكتب مدرج ضمن خانة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في التعيين فيها بالمجلس الحكومي بمرسوم لرئيس الحكومة، وباقتراح من الوزير المشرف على القطاع، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

يتولى المدير تسيير المكتب تحت سلطة ومراقبة المجلس الإداري ولجنة التسيير، ويقوم لهذا الغرض بما يلي:

- تنفيذ مقررات المجلس الإداري ولجنة التسيير؛
- تدبير شؤون المكتب والعمل باسمه والقيام أو الإذن في القيام بجميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بهدفه وإنجاز جميع الأعمال التحفظية وتمثيل المكتب إزاء جميع الأشخاص الذاتيين أو المعنويين؛
- تمثيل المكتب لدى المحاكم وإقامة الدعاوى باسمه والدفاع عنه بإذن من المجلس الإداري.

ثالثا: صلاحيات المكتب الوطني المغربي للسياحة:

- وضع وتنفيذ برامج الإشهار لصالح السياحة المغربية وطبع ونشر وسائل الإشهار مثل الصور الفوتوغرافية والأفلام والكتيبات؛
- إحداث مراكز للاستقبال بالمغرب وتدبير شؤونها؛
- تنظيم الأسفار والاستقبالات والمهرجانات من أجل الإشهار السياحي؛
- القيام بإنجاز وتهيئة وتسيير جميع التجهيزات التي تساهم في تنمية السياحة ولاسيما في ميادين الإيواء والإطعام والتنشيط والنقل؛
- منح إعانات مالية إلى الجمعيات أو المؤسسات التي تقوم بنشاط سياحي يكتسي مصلحة وطنية؛

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

- القيام بمساهمات مالية في المؤسسات أو الشركات التي لها علاقة بالنشاط السياحي؛
- يؤهل المكتب، قصد القيام بالمهام المنوطة به، لإحداث مندوبيات سواء داخل المغرب أو خارجه؛
- تسيير مجموع مصالح المكتب وتعيين الموظفين طبقا لشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به؛
- إبرام جميع العقود أو العقد أو الاتفاقيات أو الصفقات تنفيذا لمقررات المجلس الإداري والعمل على إمساك محاسبة النفقات المدفوعة وتصفية وإثبات نفقات المكتب ومداخيله وتسليم العون المحاسب الأوامر بالأداء وسندات المداخيل المطابقة؛
- يمكن للمدير أن يفوض، تحت مسؤوليته، مهام التسيير في بعض سلطاته واختصاصاته للمسؤولين التابعين له؛
- يحضر بصفة استشارية اجتماعات المجلس الإداري ولجنة التسيير.

رابعا: التدبير المالي للمكتب الوطني المغربي للسياحة:

تتكون موارد المكتب الوطني المغربي للسياحة من:

- المحصولات والأرباح الناتجة عن عملياته وممتلكاته؛
- إعانات الدولة المالية؛
- التسبيقات الواجب إرجاعها الصادرة عن منظمات عمومية أو خصوصية؛
- محصول الاقتراضات المرخص فيها من طرف وزير المالية؛
- الإعانات المالية غير الإعانات التي تمنحها الدولة؛
- الهبات والوصايا والمحصولات المختلفة.

يمسك المكتب الوطني المغربي للسياحة حساباته وينجز مداخيله وأداءاته تبعا للقوانين والأعراف التجارية.

وتجري عليه مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.59.27 الصادر في 17 شوال 1379 (14 أبريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وعلى الشركات والمنظمات المستفيدة من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات الترابية.

المحور الثاني: تشخيص لمساهمة المكتب الوطني المغربي للسياحة في إنعاش القطاع السياحي.

يشكل القطاع السياحي بالمغرب أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يساهم فيه بنسبة 10%، ويؤدي إلى خلق فرص العمل وجلب العملة الصعبة والتعريف بالتراث الحضاري والثقافي لبلادنا.

انطلاقا من هذه القناعة حضي هذا القطاع باهتمام متزايد مع مطلع الألفية الثالثة توجت بوضع مخطط عشري 2001 -2010، يرمي لتطوير والنهوض بالقطاع السياحي ببلادنا، والذي كان محط تقييم بعدي من لدن المجلس الأعلى للحسابات سنة 2013 التي أدلى بشأنها بالعديد من الملاحظات والتوصيات مست مختلف مناحي التدبير المالي والإداري والحكامة.

وفي سياق استكمال التوجه الرامي للمزيد من تطوير هذا القطاع، تم تبني رؤية عشرية أخرى تمتد من 2011 – 2020 تم توقيعها في نونبر 2010، التي توشك الآن على مراحلها الأخيرة، والتي وضعت لها أهداف كبرى.

واعتبارا لهذا المعطى، ستتم عملية التشخيص انطلاقا من المعلومات المتأتية من جلسات الاستماع، والعروض الملقاة أمام اللجنة، والوثائق المتوصل بها من المكتب الوطني المغربي للسياحة، والتقارير الصادرة بهذا الشأن، لملامسة مدى تحقيق هذه الاستراتيجيات أو جزء منها للأهداف المرسومة، من خلال ثلاث نقاط أساسية كما يلي:

أولا: محددات رؤية 2020؛

ثانيا: ملخص الاستر اتيجيات المعتمدة من قبل المكتب الوطني المغربي للسياحة؛

ثالثا: رصد لنتائج وسياقات تنزيل الاستراتيجيات من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة.

أولا: محددات رؤية 2020:

تقوم رؤية 2020 على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب، ويتمثل طموحها فيما يلي:

- أن تكون البلاد من بين أكبر عشرين وجهة سياحية عالمية بحلول عام 2020 وفرض نفسها كمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- مضاعفة حجم القطاع وطاقته الاستيعابية مع إنشاء 200.000 أسرة جديدة، ومن المتوقع أن تساعد هذه الطاقة الاستيعابية الجديدة في مضاعفة عدد السياح الوافدين (من أوروبا والبلدان الناشئة)؛
- خلق 470.000 وظيفة مباشرة جديدة في جميع أنحاء البلاد (مليون بحلول عام 2020). ومن المتوقع أن تصل عائدات السياحة إلى 140 مليار درهم في عام 2020 (أي بمبلغ إجمالي قدره 1.000 مليار)؛
- تعتزم رؤية 2020 أيضا دمقرطة السياحة في البلاد ومضاعفة رحلات السكان المحليين ثلاث مرات.

تم وضع ستة برامج مهيكلة لرؤية 2020 تتمحور حول الثقافة والشواطئ والطبيعة. وتركز هذه البرامج على السياحة المستدامة وعلى تحقيق قيمة مضافة عالية محددة فيما يلي.

1) المخطط الأزرق 2020 الذي يتمحور حول عرض الشواطئ؛
2) البيئة/التنمية المستدامة، وتهدف إلى تعزيز الموارد الطبيعية والقروية مع الحفاظ عليها؛
3) برنامج السياحة الداخلية "بلادي" الذي من شأنه أن يساعد على تلبية تطلعات المغاربة من خلال تقديم منتوج مناسب؛

4) التراث والموروث التاريخي الذي يهدف إلى تعزيز الهوية الثقافية للمغرب؛
5) التنشيط والرياضة والترفيه، والذي يطمح إلى خلق عرض ترفيهي متنوع يكمل البنية التحتية السياحية؛
6) مواقع تجارية صغيرة ذات قيمة مضافة عالية ذات صلة بسياحة الأعمال، والرفاه والصحة.

وتتضمن أيضا رؤية 2020 برنامجا وطنيا للابتكار والتنافسية السياحية يتمحور حول ثلاثة مجالات رئيسية:

1. دعم محدد للمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة؛
2. دعم شبكات الإحالة على امتداد سلسلة القيمة السياحية؛
3. نهج متكامل لفائدة السياحة المستدامة.

ثانيا: الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المكتب:

ارتبطت الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المكتب الوطني المغربي للسياحة بالمسؤولين المتعاقبين عليه، وذلك في تجاهل لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2013، وهكذا توزعت وفق المراحل التالية:

1- ملخص استراتيجية المكتب خلال الفترة 2010-2013:

وهي استراتيجية تعتمد بشكل أكبر على التوزيع الإلكتروني، الإنترنت والسوق الداخلية، وذلك من خلال تعدد قنوات التواصل، التوزيع، المنتوج، والأسواق، وتموقع الأصالة والثقافة الحية، المنافسين التقليديين، المنافسين الجدد، شرائح الزبناء ذات أهمية قصوى.

2- ملخص استراتيجية المكتب خلال الفترة 2014-2016:

- ✓ ضمان تغطية أفضل لوجهة المغرب والاستعداد لإطلاق الوجهات المحلية الجديدة؛
- ✓ جعل السياحة الداخلية من أولى الأولويات؛
- ✓ استهداف شرائح جديدة وتعزيز فترات الركود في المغرب؛
- ✓ تعزيز المغرب كوجهة سياحية للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- ✓ الاستمرار في تنويع الأسواق المستهدفة؛
- ✓ وضع تعزيز عروض شركات الطيران من أولويات المكتب؛
- ✓ استهداف الشرائح الأكثر ربحية من حيث الإيرادات؛
- ✓ تقوية تمييز وجهة المغرب من خلال تموقع قوي ومتفرد؛
- ✓ اعتماد نهج ترويج متعدد القنوات؛
- ✓ مواكبة تهيئة محطات المخطط الأزرق.

3- ملخص استراتيجية المكتب خلال الفترة 2017-2021:

- ✓ تحسين الوضع التنافسي للوجهة المغربية؛
- ✓ دعم عملية الجهوية المتقدمة؛
- ✓ تعزيز ولوجية المناطق السياحية المغربية؛
- ✓ استمرارية تنويع الأسواق بطريقة مستهدفة؛
- ✓ رقمنة منهج التسويق لوجهة المغرب؛
- ✓ تكييف سياسة التوزيع للمناطق السياحية المغربية؛
- ✓ تثبيت بصفة نهائية للعلامة التجارية المغرب كوجهة سياحية جذابة؛
- ✓ الاستجابة بصفة فعالة لمتطلبات الزبناء المتزايدة؛

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

- ✓ تمكين المكتب الوطني المغربي للسياحة بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛
- ✓ تحسين الكفاءة الإدارية للمكتب.

ثالثا: رصد لنتائج وسياقات تنزيل الاستر اتيجيات من لدن المكتب.

توخت اللجنة القيام بعملية رصد لنتائج تنزيل الاستراتيجيات من لدن المكتب الوطني المغربي للسياحة، وفق مقاربة افقية، تهم المؤشرات العامة المرتبطة بالقطاع السياحي، وعمودية تهم المؤشرات الخاصة المتعلقة بتطور مداخيل القطاع، والميزانية المرصودة له، ومؤشر عدد الوافدين، ثم السياحة الداخلية باعتبارها أصبحت من الأعمدة الأساسية لتطوير مردودية القطاع، إلى جانب الشراكة مع قطاع الطيران لتيسير ولوج السياح للمغرب.

1- مؤشـــرات عامـــة:

عدم تحقيق المكتب الوطني المغربي للسياحة، نسبيا أهداف رؤية 2011- 2020، ويبرز ذلك من خلال:

- تراجع تصنيف المغرب على المستوى الدولي من الرتبة 24 سنة 2010 إلى الرتبة 34 سنة 2016؛
- إلى غاية متم سنة 2017 لم تتجاوز مردودية القطاع السياحي 69 مليار درهم بنتيجة لا تصل لمتوسط ما تم توقعه لرؤية 2020 التي رفعت السقف إلى 140 مليار درهم.
- بلغ عدد الوافدين إلى غاية سنة 2017، 11 مليون سائح في حين أن رؤية 2020 كانت قد حددت من بين أهدافها بلوغ 20 مليون سائح في أفق سنة 2020؛

- بلغ عدد الأسرة إلى حدود متم سنة 2017 حوالي 251 ألف سرير مسجلا نسبة تنفيذ في حدود 35 % من أهداف رؤية 2020 التي حددت زيادة تصل إلى 200 ألف سرير، علما أن عدد الأسرة سنة 2010 بلغ حوالي 174 ألف سرير.
- حقق القطاع السياحي حوالي 532 ألف منصب شغل مباشر مع متم سنة 2017، أي بنسبة 5% من مجموع مناصب الشغل التي يوفرها الاقتصاد الوطني.
- استمرار تحقيق نفس المردودية منذ 2010 إلى اليوم، وفيما يلي جدول يبين تطور نسبة مساهمة الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة الناتج الإجمالي العام خلا الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة مساهمة الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة في الناتج الداخلي الإجمالي العام	7.3	7.1	6.9	6.6	6.7	6.5	6.6

المصدر: مذكرات إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول نتائج حسابات السياحة.

2 – مؤشرات خاصة:

إن اعتماد مؤشرات خاصة عمودية كان يتم بارتباط مع أهم المحددات المعتمدة في تقييم ورصد مردودية القطاع السياحي، حيث تم الوقوف على خمس مؤشرات اعتبرتها اللجنة جديرة بالتقييم، وهي كما يلي:

المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

آ – تطور مداخيل القطاع السياحي وميزانية المكتب الوطني المغربي للسياحة بين 2010 و2017.

السنة	مداخيل السياحة	ميزانية المكتب	النسبة
2010	56 مليار درهم	835 مليون درهم	1.48%
2011	59 مليار درهم	778 مليون درهم	1.32%
2012	58 مليار درهم	694 مليون درهم	1.19%
2013	57 مليار درهم	456 مليون درهم	0.79%
2014	57 مليار درهم	519 مليون درهم	0.91%
2015	58 مليار درهم	786 مليون درهم	1.34%
2016	63 مليار درهم	782 مليون درهم	1.24%
2017	69 مليار درهم	785 مليون درهم	1.24%

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مداخيل السياحة سنة 2016 و2017 مقارنة مع السنوات السابقة رغم استقرار الميزانية. كما لوحظ عدم تطابق الأرقام المصرح بها بالنسبة لمداخيل السياحة سنة 2016 و2017 بين المكتب الوطني المغربي للسياحة ووزارة السياحة بفارق مليار درهم برسم سنة 2016، وثلاثة ملايير درهم سنة 2017.

ويعزى ضعف مردودية القطاع السياحي وعدم تحقيق مؤشرات قياس رؤية 2020، بحسب تصريحات المستمع إليه والوثائق التي تم افتحاصها إلى مجموعة من العوامل:

- مناخ سياحي دولي متقلب، بسبب الأحداث الإرهابية المؤلمة التي عرفتها الساحة الدولية خلال سنوات 2014 - 2015 و2016 حيث كانت الأزمات متقاربة، مما خلق أضرارا للسياحة المغربية، فموضوع الإرهاب لازال يشكل هاجسا حقيقيا أمام السياحة بشكل عام، حيث تظل انعكاساته ملموسة خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، إذ تكون آثاره جد واضحة مقارنة مع الدول المتقدمة، وأيضا ترتبط الانعكاسات بحسب مكان حدوث الإرهاب. إضافة إلى تعاطي الإعلام المغربي الذي لم يكن يراعي صورة المغرب في هذا الجانب، مقارنة مع تعاطي الإعلام الأجنبي الذي كان أقل حدة؛
- نقص في القيادة والبرمجة والتأطير والتوجيه؛
- بعد المكتب نسبيا عن مهمته الأساسية المتمثلة في ترويج المنتوج السياحي؛
- فشل بعض البرامج والمخططات (برنامج السماء المفتوح Open Sky والمخطط الأزرق Azur)، بسبب عدم التوفر على سياسة سياحية واضحة، وعدم القيام بدراسات مسبقة وكذا عدم إشراك المهنيين؛
- عدم العمل برؤية 2020 من قبل المسؤولين المتوافدين والتي ركزت على الترويج لعلامة المغرب، والتي كان يجب ترجمتها لبرامج عمل تهم جوانب التسويق والترويج؛
- هيمنة القطاع غير المهيكل الذي يفوت على السياحة مداخيل تصل إلى 40% ؛
- تدني جودة نسبة مهمة من الفنادق، التي يتطلب تطويرها وضمان صيانتها المستمرة تحقيق نسبة ملئ ما بين 60 %و70%؛
- عدم كفاية عدد الأسرة، بسبب محدودية عدد الوحدات الفندقية؛
- ضعف الاستثمار في القطاع السياحي نتيجة طول أمد استرداد المبالغ المستثمرة والتي تصل في المتوسط في القاهرة مثلا 6 سنوات في حين أن الأمر في المغرب يتطلب 15 سنة؛

- غياب الشفافية والقيادة والبرمجة في التعاطي مع المشاريع الاستثمارية؛
- عدم قدرة المندوبيات بالخارج خاصة تلك التي تغطي أسواقا عملاقة على القيام بأدوارها التسويقية بفعالية أكبر نتيجة ضعف الميزانيات المخصصة لها؛
- عوامل أخرى تؤثر على مردودية السياحة تتجلى في تعدد حلات النصب والاحتيال الذي يتعرض له السياح الوافدون وثقل الإجراءات في المطار، وتدني المستوى البيئي والجمالي المحيط بالفنادق وكثرة المتسولين؛

بمقابل ما سلف فقد عزى المستمع إليهم الزيادة التي عرفتها مداخيل السياحة خلال السنوات الأخيرة إلى:

- قرار الملك بإلغاء التأشيرة على المواطنين الصينيين، حيث ارتفع عدد سياحها إلى المغرب من 16 ألف إلى 110 ألف سائح جراء هذا القرار، مما أدى إلى ارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة؛
- إحداث مديرية الرقمية والتكنولوجيا الحديثة ومديرية المغرب والسياحة الداخلية سنة 2015 التي تتولى التواصل مع جميع المتدخلين في المجال السياحي بالمغرب؛
- الضريبة المفروضة على الطيران منذ سنة 2014، والمجهودات التي تم القيام بها في دعم النقل الجوي واكتشاف أسواق جديدة.

ب- تطور عدد الوافدين بين 2010 و2017 وموقع المغرب مع بعض الأسواق الواعدة.

يشكل مؤشر عدد الوافدين السياح على المغرب أهم عنصر لرصد تطور القطاع السياحي وتقييم نجاعة السياسة الترويجية التي يتبنها المكتب.

وبهذا الخصوص هناك مؤشرات تم تسجيلها تهم الفترة التي شملها التقصي، وذلك من خلال المبيانات التالية:

21

التطور الشهري للوافدين على المراكز الحدودية 2012/2013

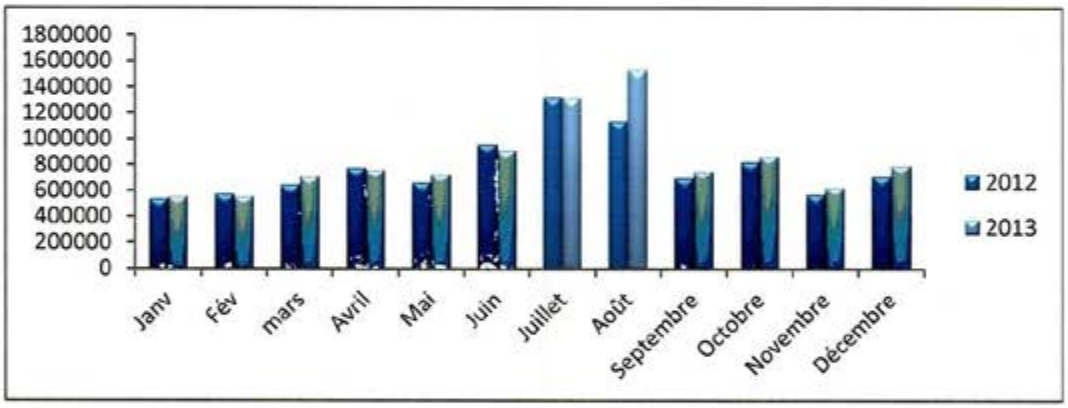

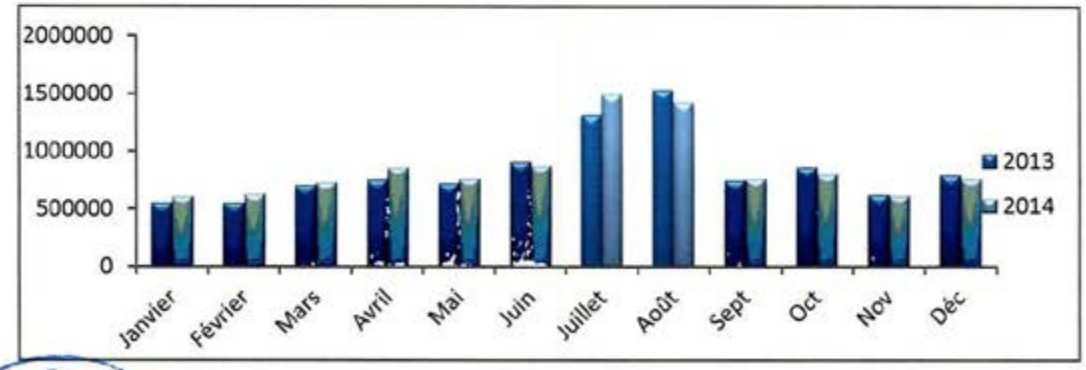

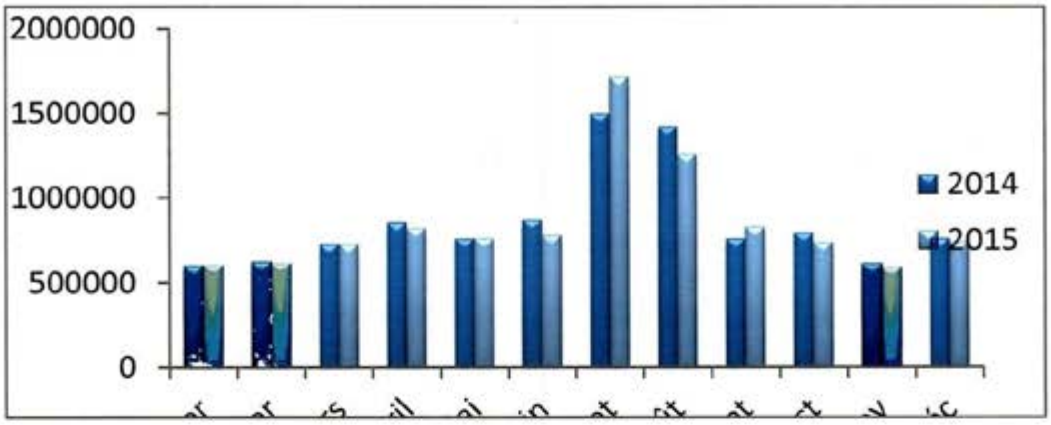

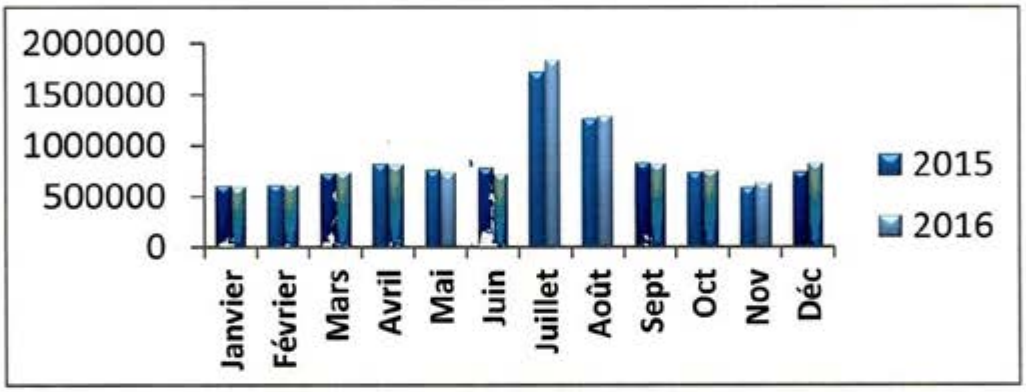

المبيانات السالفة تبرز بوضوح أن زيادة عدد الوافدين على المغرب يرتبط أساسا مع فترة عودة المغاربة المقيمين بالخارج مما يثير التساؤل حول مدى نجاعة سياسة التسويق التي ينهجها المكتب؛

بمقابل ذلك يعتبر البعض أنه لم يعد يتعين التفريق بين السائح الأجنبي والمغاربة المقيمين بالخارج، لأن هذه الأخيرة تستهلك منتجات سياحية كأي سائح أجنبي لما يأتي للمغرب.

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

ج- واقع ميزانية الاستثمار بين 2010-2017.

إلى جانب المؤشرات السالفة الذكر، ارتأت اللجنة للوقوف على تطور ميزانية الاستثمار، وذلك لمحاولة ربطها بتطور عدد السياح الوافدين.

معطيات الوضع المالي من 2010 إلى 2017

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إعانات الدولة للاستثمار	550 000 000.00	600 000 000.00	334 000 000.00	371 000 000.00	313 500 000.00	300 000 000.00	300 000 000.00	300 000 000.00
ضريبة الطيران	0.00	0.00	0.00	0.00	150 000 000.00	341 000 000.00	300 000 000.00	350 000 000.00
ضريبة الإنعاش السياحي	120 000 000.00	121 500 000.00	120 000 000.00	120 000 000.00	119 000 000 .00	133 000 000.00	135 000 000.00	133 000 000.00
موارد أخرى	1 000 000.00	1 000 000 .00	2 000 000.00	2 000 000.00	2 000 000.00	2 000 000.00	2 000 000.00	2 000 000.00
نفقات التسيير	27 428 060.15	29 655 255.44	29 865 994.72	32 662 911.17	40 502 500.00	28 698 588.47	39 992 914.54	33 598 814.37
نفقات الموارد البشرية	75 549 353.47	79 538 788.06	74 529 396.00	72 860 405.71	80 497 500.00	75 469 365.72	69 526 863.12	67 811 421.67
نفقات الاستثمار	729 406 901.32	659 051 635.52	572 714 575.58	334 086 678.56	463 500 000.00	578 587 098.94	646 465 216.17	675 101 632.43

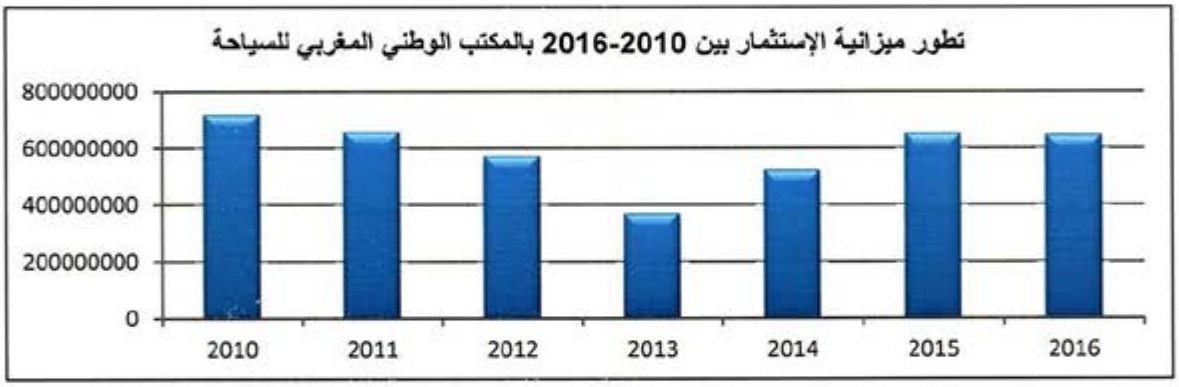

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
717 332 969,20	655 862 422,80	571 975 913,18	334 086 678,56	398 307 391,71	651 262 362,40	644 945 616,97	ميزانية التسويق والإشهار والدعاية بالدرهم

بهذا الخصوص أثيرت إشكالية ضعف الميزانية بحسب تصريح غالبية المستمع إليهم حيث لم تتجاوز 835 مليون درهم، ويتم صرف الحيز الأكبر منها في أجور العاملين بها، التي تصل إلى 60% من ميزانية التسيير، وقد عزى أحد المستمع إليهم هذا الضعف إلى تعدد العلامات التسويقية التي أصبح يروج لها المكتب، عكس ما كان

عليه الوضع في السابق والذي كان يقتصر على تسويق علامة واحدة وهي " علامة المغرب ".

كما يلاحظ في هذا الجانب أيضا عدم استقرار الوضعية المالية للمندوبيات التي لا تعكس ارتفاع أو انخفاض مؤشر الوافدين السياح من هذا البلد أو ذاك، وهو ما ينطبق أيضا على الميزانيات المرصودة للمندوبيات بالخارج، إذ يلاحظ من خلال الجدول أسفله أن ارتفاع أو انخفاض ميزانيتها بين سنة وأخرى لا يعكس ارتفاع نسبة عدد الوافدين السياح من هذا البلد أو ذاك وفيما يلي جدول يوضح التطور المالي للاعتمادات المرصودة لهذه المندوبيات.

وفيما يلي جدول حول الاعتمادات المرصودة للمندوبيات لدعم الأنشطة والاستثمارات لسنوات: 2015-2016-2017:

المندوبية	2015	2016	2017
مدريد	6830000.00	3100000.00	15400000.00
ميلانو	1870000.00	900000.00	5175000.00
لندن	5894656.00	2950000.00	37650000.00
لشبونة	3420000.00	2718482.00	2718482.00
دسلدوف	8890000.00	7100000.00	64740000.00
بروكسل	1170000.00	1095000.00	7863000.00
مونريال	620000.00		505000.00
نيويورك	3760000.00	2300000.00	6836000.00
باريس	5212344.00	2955000.00	64751000.00
موسكو	3340000.00	2009511.00	36375000.00
ستوكهولم	2750000.00	1850000.00	14529000.00
فارسوفيا	3403500.00	3000000.00	12285000.00
بكين	1000000.00	1385690.00	9840000.00
زوريخ		1548000.00	800000.00
الرياض	2900000.00		
داكار			1300000.00

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

سجلت اللجنة عدم توصلها بالميزانيات المخصصة للمندوبيات بالخارج للفترة ما بين 2010 إلى 2014.

د- محور السياحة الداخلية:

شكلت السياحة الداخلية أحد الروافد الأساسية للنهوض بالقطاع السياحي، وقد شكلت أحد محاور الإستراتيجية للمكتب وكذا ضمن رؤية 2020، حيث حققت خلال سنة 2017 حوالي 7.07 مليون ليلة مبيت بنسبة 50% تقريبا من السياحة الخارجية التي بلغت 17.99 مليون ليلة مبيت، بزيادة 8 % عن سنة 2016.

وقد عانت من عدة إشكالات جاءت في تصريحات المستمع إليهم تتمثل في:

- غياب رؤية وسياسة واضحتين لا يمكنان من تحقيق الأهداف المتوخاة (مثلا يصعب الحديث عن سياحة قروية دون تنمية العالم القروي، كذلك بالنسبة للمناطق الجبلية والصحراوية)؛
- عدم نجاعة برنامج "كنوز بلادي" الذي خلف صورة وآثارا سلبية لدى الزبناء وأرباب الفنادق نتيجة السلوكات غير المسؤولة للزبناء من المواطنين المغاربة، والتي قوبلت بتهرب أصحاب الفنادق من الانخراط في هذه العملية، وأيضا نتيجة عدم تحديد تعريفة قارة على مدار السنة وهو ما اعتبره المهنيون إضرارا بمصالحهم؛
- الانعكاسات السلبية لقرار توحيد العطل التي ينتج عنها ارتفاع أثمان الفنادق بسبب ارتفاع الطلبات خلال هذه الفترة بما يجعل لمسألة تقسيم العطل المدرسية على فترات بين الجهات مطلبا وإجراءا مهما لإنعاش السياحة الداخلية.

هـ- برامج الشراكات مع الخطوط الجوية:

بحسب ما استقته اللجنة من معلومات وتصريحات، يشكل محور الخطوط الجوية أحد أبرز المداخل الرئيسية لتطوير والرفع من مردودية القطاع السياحي.

وقد تم بهذا الشأن عقد شراكات مع شركات النقل الجوي بما فيها ذات التكلفة المنخفضة، والتي بلغ عددها حوالي 12 شركة على رأسها الخطوط الجوية الملكية المغربية التي تم تعزيز الشراكة معها.

ويهدف هذا الاستثمار إلى فتح خطوط جوية جديدة أو مضاعفة الربط بين الوجهات الرئيسية، كمراكش، أكادير، طنجة، فاس والداخلة.

هذا وقد بلغ عدد المطارات الدولية ذات الربط مع المطارات المغربية حوالي 120 مطار.

المحور الثالث: الملاحظات المسجلة حول تدبير المكتب الوطني المغربي للسياحة.

شكلت المعلومات المتحصل عليها من التصريحات المدلى بها في جلسات الاستماع للمسؤولين الإداريين والسياسيين، إلى جانب تلك المتأتية من تقرير المجلس الأعلى للحسابات والوثائق المتوصل بها وجود معطيات أخرى كان لها الوقع على واقع السياحة ببلادنا من جهة، ثم على أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة وارتأت اللجنة تناولها في ثلاث نقاط كبرى:

أولا: الوضعية المالية للمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

ثانيا: التدبير الإداري بالمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

ثالثا: الحكامة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.

أولا: الوضعية المالية للمكتب الوطني المغربي للسياحة.

شكلت الجوانب المالية أهم انشغالات عمل اللجنة، من حيث الميزانية وصرف الاعتمادات المخصصة للعمليات التسويقية وتسيير المكتب من أجور العاملين به، وكراء العقارات ومداخيل السياحة ومدى ملاءمة النتائج المحققة مع ما تم انفاقه بهذا الشأن: وجاءت أغلب تصريحات المستمع إليهم تصب في اتجاه أن مالية المكتب تعاني من:

- غياب ميزانية قارة للتنمية السياحية. حيث كان من المتوقع منح المكتب وفق رؤية 2020 مليار و300 مليون درهم سنويا لتفعيل مخطط العمل من أجل إلا أنه يلاحظ أنها لم تتجاوز النصف، كما أن نفقات الترويج إجمالا من برامج

الإشهار والدعاية والشراكات لا تصل بالكاد 1.5 %من مداخيل السياحة، في الوقت الذي تشكل نسبة 3 % النسبة المتعارف عليها دوليا؛

- عدم ترشيد وعقلنة الإعانات الموجهة لقطاع الطيران؛
- عدم استخلاص المكتب لجميع مداخيل الرسوم التي تأتي من ليالي المبيت التي قد تصل إلى 190 مليون درهم في حين أن مبالغ التحصيل الفعلية لا تتجاوز 120 مليون درهم، مما يثير الغموض وعدم التوازن بهذا الشأن، الأمر الذي يكبد المكتب خسارة تقدر بحوالي 70مليون درهم سنويا؛
- الحسابات الختامية للمكتب لازالت تحت التحفظ وغير مصادق عليه من الجهات المختصة؛
- ارتفاع مبالغ الديون بسبب عدم أدائها في الآجال المحددة، والتي تصل في بعض الأحيان إلى 200 يوم تأخير الأمر الذي يحمل ميزانية المكتب أداء غرامات التأخير؛
- اختلالات في تدبير المعارض بالخارج حيث يلاحظ ارتفاع في الاعتمادات المرصودة لها مقابل تراجع في حجم المساحات المخصصة إضافة إلى الفوضى وسوء التدبير الذي يشوبها؛
- غياب ترشيد النفقات والاعتمادات الموجهة للاستثمار، مما يقتضي ضرورة ترشيدها قبل التوجه للقيام بالعمليات الاحتضانية؛
- صعوبة تحويل الاعتمادات للمندوبيات نتيجة تعقد المساطر؛

شكل الملك العقاري (فنادق وقطع أرضية) إحدى النقط التي يمكن إدراجها ضمن الوضعية المالية، ومن خلال ما تم الحصول عليه من معطيات، وتصريحات خلال جلسات الاستماع التي باشرتها اللجنة مع مختلف المتدخلين، هناك بعض المشاكل يعرفها هذا الجانب والمتمثلة فيما يلي:

- عدم تفويت العقارات التي لازالت عالقة في ذمة المكتب نتيجة تعقد مسطرة التصفية، بالرغم من أن المجلس الإداري كان قد اتخذ قرارا بشأن تفويتها؛
- ارتفاع العبء المالي للعقارات التي لم يتم تفويتها (فنادق وقطع أرضية)، خاصة فيما يتعلق بأشغال الصيانة؛
- ثقل العبء المالي لمقرات المندوبيات المكرية؛

وفيما يلي جدول تفصيلي يوضح السومة الكرائية السنوية المخصصة للمندوبيات:

طبيعة الملك المكترى	مكان المحل	السومة السنوية للكراء
المندوبيات	بروكسيل	448 793.79
	دوسلدورف	426 732.76
	لشبونة	389 232.00
	مدريد	136 539.77
	ميلان	994 511.94
	مونتريال	207 971.85
	نيويورك	783 925.81
	باريس	2 075 080.34
	ستوكهولم	513 147.54
	زيوريخ	622 662.81
	موسكو	397 365.32
	فارسوفيا	307 158.05
	أبو ظبي	692 714.00
	لندن	1 134 915.49
	دكار	314 119.64
	بكين	744 923.58
المجموع		10 189 794.70

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
المجلس المستشارين

ثانيا: التدبير الإداري بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.

يشكل التدبير الإداري أحد الأوجه المهمة والمؤثرة في اشتغال جميع المؤسسات على اختلافها فالمكتب الوطني المغربي للسياحة سجلت بشأنه العديد من الملاحظات المعبر عنها من قبل الأطراف المستمع إليها سواء من المسؤولين الإداريين او السياسيين أو المهنيين، وتتجلى هذه الملاحظات فيما يلي:

- عدم استقرار الاستراتيجيات التي تبقى رهينة بتغيير المسؤولين؛
- خصاص في الموارد البشرية بالمندوبيات بالخارج (2 إلى 3 موظفين فقط) مما يؤثر سلبا على أداء المندوبيات مع التأكيد على ضرورة فتح مناصب مالية لسد الخصاص الكائن في الموارد البشرية خاصة بالنسبة للمندوبيات، لتحقيق الأهداف المرجوة ومواكبة الاستثمار. بالإضافة إلى غياب الشفافية في التعيين بها؛
- عدم تنويع الموارد البشرية الخاصة بالمندوبيات بين موظفين مغاربة وآخرين بالبلدان مقر المندوبية، الذي كان من الممكن أن يساهم في تخفيض التكاليف المالية، من جانب، ثم تملك المعطيات المتعلقة بالبلد وسهولة التواصل مع الشرائح المستهدفة من جانب آخر؛
- قيام المكتب الوطني المغربي للسياحة بإنجاز العديد من الدراسات بتكلفة مالية باهضة دون الاستفادة منها، بهذا الخصوص تسجل اللجنة عدم تجاوب المكتب الوطني المغربي للسياحة معها بتمكينها بأي من هذه الدراسات بالرغم من مراسلتها له؛
- عدم قدرة المكتب على مواكبة التطورات الذي يعرفها السوق السياحي، خاصة في مجال التسويق؛
- خلل في التنسيق والتواصل بين الوزير الوصي الذي هو رئيس المجلس الإداري بحكم القانون والمدير العام للمكتب؛

- تعيينات المدراء بالمكتب تتم في بعض الأحيان بشكل انفرادي من طرف المدير العام للمكتب؛
- يعاني المكتب في هيكلته الحالية من صعوبة التفاعل والاستجابة للمطالب المستمرة والمتجددة لسوق السياحة الذي يعرف دينامية كبيرة ومتسارعة.

ثالثا: مؤشر الحكامة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.

حضي جانب الحكامة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة - من حيث تقييم المردودية وسلامة التدبير ونجاعة وفعالية البرامج - بحيز مهم في مسار عمل اللجنة وتساؤلاتها الموجهة للمستمع إليهم ودراسة وافتحاص الوثائق الواردة عليها.

وهكذا سجلت اللجنة بهذا الخصوص ما يلي:

- غياب الرقابة بخصوص القطاع غير المهيكل المتمثل في الشقق والرياض والمنازل المعدة للكراء من قبل الجهات المعنية: الداخلية، المالية، السياحة؛
- إشكالية الاستفراد، أحيانا، باتخاذ القرارات داخل المكتب، في تجاوز لمقتضيات القانون المؤطر للمكتب ولأشغال المجلس الإداري به، التي تجعل من الوزير هو رئيس المجلس الإداري الذي يقرر في برامج العمل والاستراتيجيات؛
- عدم تفعيل لجنة الاستراتيجية والاستثمار؛
- عدم تفعيل لجنة التسيير - التي تعود رئاستها للوزارة الوصية - منذ سنة 1974
- غياب جهاز أو لجنة خاصة بتدبير الأزمات؛
- ضعف الشفافية والتشاور مع المهنيين مع غياب تمثيلية وازنة لهم بالمجلس الإداري، مما يقتضي إعادة النظر في تركيبة المكتب من حيث تقليص عدد الأعضاء والمناصفة بين المهنيين والإداريين، واعتماد الاستشارة القبلية عند إعداد الاستراتيجيات وبرامج العمل؛

- عدم جدوى العمليات الإشهارية خلال فترة العطل التي تشكل فترات الذروة للسياحة، حيث يجب تكثيف الحملات الإشهارية خلال فترات الركود السياحي.
- انعدام الشفافية في المعارض والأروقة والمهرجانات؛
- تقادم القانون الأساسي للمكتب، والذي يستوجب التحيين وذلك من أجل مسايرة التطورات _وإعادة النظر في العلاقة مع المهنيين؛
- ممارسة المكتب الوطني المغربي للسياحة لاختصاصات أخرى غير المنصوص عليها في القانون الأساسي للمكتب، التي تتمثل في الترويج والتسويق، بل تعدت إلى الاهتمام بمهام أخرى كالطيران والربط الجوي، التي أصبحت من المهام الأساسية في العقود الأخيرة؛
- غياب الالتقائية في الاستراتيجيات والرؤى بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية والخطوط الجوية الملكية المغربية؛
- غياب أي تقييم للدعم الموجه للطيران والحملات الإشهارية من حيث المردودية والاعتمادات المرصودة لها؛
- عدم توفر المكتب على سياسة واضحة بخصوص العدالة المجالية في مجال التسويق والترويج.

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

خلاصات واستنتاجات

وقفت لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة على حجم الإشكالات التي يتخبط فيها المكتب والتي تؤثر بشكل جوهري على مردودية القطاع السياحي. وتوزعت الخلاصات والإستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة في مجالات التدبير على النحو الآتي:

أولا: الاستراتيجيات المعتمدة:

- الاستمرار في استهداف السوق الصينية لما تتيحه من فرص واعدة في المستقبل؛
- تطوير قطاع السياحة وجلب أكبر عدد من السياح يقتضي وضع تصور واضح في العلاقة مع شركات الطيران، حيث يتوجب فتح خطوط مباشرة مع البلدان المستهدفة والمدن السياحية بالمغرب؛
- دعوة المكتب الوطني المغربي للسياحة للتنسيق مع الخطوط الملكية المغربية لتعزيز حضورها في قطاع السياحة والاستثمار في الوجهات الصاعدة والمساهمة أكثر في تحقيق أهداف رؤية 2020؛
- توفير شركات ذات التكلفة المنخفضة (Low-Cost) لربط الخطوط المباشرة مع المغرب والبلدان المستهدفة لجعل كلفة الالتحاق بالمغرب منخفضة؛
- العمل على تطوير الرحلات الجوية الداخلية؛
- تسهيل الحصول على التأشيرة بالنسبة لمواطني الدول التي تتوفر على أسواق واعدة لتشجيعها على السياحة؛
- التوجه نحو الاستثمار في المناطق التي تتوفر على اجتذاب سياحي على مدار السنة؛

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

- على الجهات المعنية العمل على توحيد الأثمنة بين السياح، أجانب ومغاربة، وتطوير آلية الحجز عبر المواقع الإلكترونية بالنسبة للمغاربة؛
- ضرورة تبني مقاربة جديدة للنهوض بالسياحة، مستوحاة من مشروع الجهوية المتقدمة، وذلك بتعزيز التعاون بين المكتب الوطني المغربي للسياحة ومختلف جهات المملكة وإحداث وكالات جهوية للسياحة بإمكانات مالية خاصة تشتغل بشراكة مع المكتب.

ثانيا: التدبير الإداري والمـــالي:

- عدم تفعيل الهيكلة الإدارية الجديدة للمكتب منذ إقرارها سنة 2015؛
- ضعف الميزانية المرصودة للمكتب الوطني المغربي للسياحة، والتي لم تتطور منذ سنوات؛
- ارتفاع غير مبرر لبعض تكاليف التسيير (كلفة السكن الوظيفي للسيد المدير العام تقدر بسومة كرائية شهرية تصل إلى 50 ألف درهم وكراء المندوبيات بالخارج التي تكلف حوالي 10 ملايين درهم سنويا).

ثالثا: الحكـــامة:

- تقادم القانون الأساسي للمكتب الذي يعود لأكثر من 40 سنةً، مما يقتضي تحيينه لمواكبة المستجدات الراهنة، خاصة فيما يتعلق بتحديد مهمته المتمثلة في التسويق الداخلي والخارجي، وتقليص عدد أعضاء المجلس الإداري وإعادة النظر في تمثيلية المهنيين بالمجلس الإداري للمكتب؛
- ضرورة دمج المكتب الوطني المغربي للسياحة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية في شكل وكالة أو هيئة واحدة، لمواجهة المنافسة الدولية الشديدة.

بحكم أن المكتب يختص في مجال التسويق فقط، حسب الطلب، والشركة تختص في العرض، وأنه لا يوجد أي تنسيق بينهما في الواقع؛

- تفعيل لجنة التسيير، ولجنة الاستثمار والاستراتيجية، التي من المفروض أن تجتمع كل شهر، لأن هذا من شأنه أن يعطي دينامية لعمل المجلس الإداري.

التوصيات

1. إعادة النظر في القانون المنظم للمكتب الوطني المغربي للسياحة، بما يتيح ملاءمة صلاحياته مع متغيرات سوق السياحة والتنافسية الكبرى التي يعرفها، وتحيين تركيبة المجلس الإداري لضمان فعاليته وتدعيمه بتمثيلية وازنة للمهنيين، ولجنة تنفيذية لتتبع ومواكبة تنزيل قراراته من قبل إدارة المؤسسة؛

2. تفعيل لجنة التسيير التي ظلت مجمدة منذ إعادة تنظيم المكتب الوطني المغربي للسياحة سنة 1974؛

3. عقلنة وترشيد النفقات التي يصرفها المكتب الوطني المغربي للسياحة، من إعانات ووسائل الدعاية والإشهار، في اتجاه الرفع من مردوديتها بالتتبع الدائم لنتائجها؛

4. تنويع الاسواق السياحية المستهدفة والبحث عن افاق واعدة لجلب السياح، على النحو الذي يحقق أهداف استراتيجيات القطاع، في أفق الرفع من حصة التمويل الدعائي والترويجي المخصص للمكتب لبلوغ المؤشر الدولي المتعارف عليه 3%؛

5. تطوير نظام الحكامة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة بنظام اليقظة الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والتتبع وتقييم المردودية وتدبير الأزمات؛

6. اعتماد دليل عملي دقيق لعمل المندوبيات بالخارج فيما يتعلق بالتدبير المالي والتعيينات بها؛

7. ضرورة وضع دليل مسطري وإجرائي دقيق لضمان شفافية التسيير المالي للمكتب الوطني المغربي للسياحة؛

8. تبني استراتيجيات وبرامج عمل بتمويلات، تمكن من إرساء البعد الجهوي والسياحة الداخلية والعدالة المجالية في محاورها الرئيسية؛

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة

9- توحيد وتجميع الهيآت والمؤسسات العمومية المرتبطة بالقطاع السياحي داخل هيأة واحدة، في أفق تعميم هذا الإجراء على مختلف المؤسسات العمومية الوطنية المكلفة بالترويج للمغرب.

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة
مجلس المستشارين

رئيس اللجنة

الحسين العبادي
رئيس لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة بمجلس المستشارين

مقرر اللجنة

الملحـــــق

النظام الداخلي للجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
****

اللجنة النيابية لتقصي الحقائق
حول المكتب الوطني المغربي للسياحة

Royaume du Maroc
Le Parlement
Chambre des Conseillers
****

Commission d'Enquête Parlementaire
Au Sujet de l'Office National Marocain du Tourisme

النظـــام الداخـــلي

المادة 1:

تطبيقا لأحكام الفصل السابع والستين من الدستور ولا سيما الفقرات الثانية والثالثة والرابعة، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين خصوصا المواد 77 إلى 80، ومراعاة لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق تشكلت لجنة لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، على أساس التمثيل النسبي للفرق والمجموعات بمجلس المستشارين.

المادة2:

تجتمع اللجنة باستدعاء من الرئيس يوم الثلاثاء الأول من كل شهر على الساعة العاشرة، وتخضع مسطرة استدعاء الأعضاء والنصاب القانوني لمقتضيات المادة السابعة من القانون التنظيمي، على أن يبقى هذا الاجتماع مفتوحا لمدة أقصاها شهر واحد، وتعقد الجلسات اللاحقة دون مراعاة شرط النصاب القانوني الذي تحقق في الاجتماع الأول.

المادة 3:

تتخذ القرارات داخل اللجنة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين أثناء التصويت.

لا يمكن للجنة إعادة النقاش حول مسألة سبقت مناقشتها في اجتماع سابق بمبرر عدم الحضور، اللهم في الحالات التي تستدعي تعميق البحث والنقاش أو الإدلاء بمعطيات جديدة لم يسبق للجنة الإطلاع عليها.

المادة 5:

تطبيقا لمقتضيات المادة 11 من القانون التنظيمي، تعتبر مداولات اللجنة سرية ولا يحق لأعضائها أو الموظفين المساعدين تسريب أي معلومة أو وثيقة تهم أشغال اللجنة أو الإدلاء بأي تصريح في هذا الشأن.

يتم تصفيف الوثائق التي تتوصل بها اللجنة إلى صنفين الوثائق العامة التي يمكن اصطحابها خارج اللجنة للإطلاع عليها وافتحصاها، والوثائق الخاصة ذات الطابع السري يجب أن تختم بعبارة سري يتوجب الإطلاع عليها باللجنة ولا يسمح باصطحابها خارجا ".

المادة 6:

يمكن للجنة انتداب لجينة أو أكثر تكلف بمهمة محددة، وتنتهي صلاحيتها برفع تقريرها إلى اللجنة.

المادة 7:

يمكن لأغلبية أعضاء اللجنة إدخال تعديلات على النظام الداخلي كلما اقتضت الضرورة ذلك.

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
****
لجنة تقصي الحقائق
حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

Royaume du Maroc
Le Parlement
Chambre des Conseillers
****
Commission d'Enquête Parlementaire
Concernant L'autorisation du
Gouvernement à l'importation des déchets

تقرير لجنة تقصي الحقائق
حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

رئيس اللجنة:
أحمد التويزي

المقررة:
أمال ميصرة

يوليوز 2018

تقديم عام

تشكلت لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، بناء على الضجة المثارة بعد استيراد إحدى شحنات النفايات من الخارج، والتي عرفت تفاعلات مختلفة على جميع المستويات المجتمعية، وسوف يتم الوقوف، خلال هذا التقرير، على العناصر التالية:

1- السياق العام لتشكيل اللجنة؛
2- تشكيل اللجنة؛
3- منهجية عمل اللجنة؛
4- الرصيد الوثائقي المعتمد من طرف اللجنة؛
5- الصعوبات التي اعترضت عمل اللجنة؛
6- مضامين جلسات الاستماع؛

أ- المعطيات التي قدمها مسؤولو القطاع الوصي على البيئة؛
ب- المعطيات التي قدمها المسؤولون عن المختبر العمومي للدراسات والأبحاث LPEE؛
ج- المعطيات التي قدمها ممثل مهنيي الاسمنت؛
د- الآثار على البيئة؛
هـ- القرار الحكومي بتكوين لجنة للتحقيق حول شحنة النفايات المستوردة من إيطاليا؛

7- الزيارات الاستطلاعية؛
8- خلاصات واستنتاجات اللجنة؛
9- توصيات لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات؛
10- الملاحق.

1- السياق العام لتشكيل اللجنة:

أثار موضوع استيراد الحكومة للنفايات، جدلا كبيرا في أوساط المواطنين والفاعلين، في المجتمع المدني، والمهتمين بالمجال البيئي، نظرا للآثار السلبية التي يمكنها إلحاق أضرار بليغة بصحة الإنسان، والكائنات الحية بصفة عامة، والتربة والماء والهواء.

وتفاعلا مع الضجة الإعلامية واحتجاجات الرأي العام الناتجة عن استيراد شحنة نفايات من إيطاليا، وشحنات مماثلة تم الحديث عنها، وانطلاقا من الدور الدستوري الموكول لمجلس المستشارين، بادرت الفرق والمجموعات النيابية بالمجلس إلى جمع توقيعات، قصد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق للوقوف على مختلف التفاصيل المرتبطة بترخيص الحكومة لاستيراد النفايات بشكل عام، والترخيص للشحنة المذكورة بشكل خاص.

2 - تشكيل اللجنة:

بمقتضى الفصل 67 الذي يمنح للبرلمان بمجلسيه إمكانية تشكيل لجان نيابية لتقصي الحقائق، يناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة أو بتدبير المصالح أو المؤسسات والمقاولات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها.

وبناء على مقتضيات القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، الصادر الأمر بتنفيذه بظهير شريف رقم 1.14.125 الصادر في 3 شوال 1435، الموافق ل 31 يوليوز 2014، ومقتضيات المواد 77، 78، 79، 80، من الباب السابع للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدم 42 مستشارة ومستشارا بطلب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات في 15 يوليوز 2016، وأشعر السيد رئيس مجلس المستشارين السيد رئيس الحكومة بموضوع تشكيلها بتاريخ 19 يوليوز 2016،وانتهى أجل إفادة الحكومة بأن الوقائع المطلوب التقصي بشأنها ليست موضوع متابعة قضائية بتاريخ 05 غشت 2016، وعلى إثر ذلك باشر مجلس المستشارين مسطرة التشكيل والتي عرفت تأخرا بسبب تأخر بعض الفرق والمجموعات البرلمانية في انتداب ممثليها، كما تزامن تشكيلها مع التأخر الحاصل في تشكيل الحكومة الذي استغرق ستة أشهر.

وقد وجه مكتب المجلس الدعوة لعقد الاجتماع الأول لهذه اللجنة في 22 نونبر 2017، وقرر بناء على طلب من بعض الفرق البرلمانية تأجيل اجتماع تشكيلها إلى ما بعد الانتهاء من دراسة القانون المالي برسم السنة المالية 2018.

وتم توجيه دعوة لعقد اجتماع اللجنة يوم 14 دجنبر 2017، مباشرة بعد التصويت على القانون المالي في 11 دجنبر 2017، ليتم تأجيله مرة ثانية إلى 15 دجنبر 2017 بطلب من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وأجل مرة أخرى بطلب من نفس الفريق آخر إلى 19 دجنبر 2017، حيث تم تأجيله مرة أخرى إلى 26 دجنبر 2017 بطلب من الفريق الحركي، ليقرر على إثر ذلك مكتب المجلس تشكيل اللجنة يوم27 دجنبر 2017.

وعقدت لجنة تقصي الحقائق حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات" اجتماع تشكيلها بتاريخ 27 دجنبر 2017 بصفة رسمية، تحت رئاسة السيد **عبد الحكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين** المحترم، الذي قدم أمام أعضائها عرضا مقتضبا تضمن السياق الذي تطلب تشكيلها والمداخل القانونية والإجراءات المؤطرة لعملها.

ليتم مباشرة عملية هيكلتها تحت إشراف المستشار المحترم **مولاي الطيب الموساوي** باعتباره العضو الأكبر سنا، بإجماع أعضاء اللجنة على النحو الآتي:

- السيد أحمد التويزي من فريق الأصالة والمعاصرة: رئيسا؛
- السيد امبارك السباعي من الفريق الحركي: نائبا أولا للرئيس؛
- السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي من فريق الاتحاد المغربي للشغل: نائبة ثانية للرئيس؛
- السيدة أمال ميصرة من فريق العدالة والتنمية: مقررة للجنة؛
- السيدة رجاء الكساب من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: النائبة الأول للمقررة؛
- السيدة نجاة كمير من فريق الأصالة والمعاصرة: النائبة الثانية للمقررة؛
- مولاي الطيب الموساوي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: عضوا؛
- السيد عبد اللطيف أبدوح من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: عضوا؛
- السيد لحسن أدعي من فريق التجمع الوطني للأحرار: عضوا؛
- السيد عبد الحميد الصويري من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: عضوا؛
- السيد محمد علمي من الفريق الاشتراكي: عضوا؛
- السيدة عائشة آيت علا من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: عضوا؛
- السيد عدي شجري من مجموعة العمل التقدمي: عضوا.

ولتسهيل عمل اللجنة في المهام الموكولة إليها، وفر المجلس جميع الوسائل اللوجيستيكية والمعلوماتية الضرورية لعملها، ووضع القاعة رقم 8 رهن إشارتها لعقد جلسات الاستماع، مجهزة بالوسائل السمعية والبصرية لتوثيق هذه الجلسات، كما وضع رهن إشارتها طاقما إداريا مكونا من الموظفين الآتية أسماؤهم:

1- السيدة فوزية الرفيك
2- السيدة غزلان كدار
3- السيدة كاميليا احساين
4- السيدة فاتحة الإدريسي
5- السيد علال مهنين
6- السيد مطيع توفيق
7- السيد حسن طاطو

وبلغ الغلاف الزمني لاشتغال اللجنة 8 ساعات ونصف للاجتماعات التحضيرية لجلسات الاستماع، و23 ساعة ونصف التي استغرقتها جلسات الاستماع، بينما بلغت الحصة الزمنية لقراءة وتفحص وترجمة الوثائق 70 ساعة، أما تفريغ أقراص جلسات الاستماع بلغ 107 ساعات، فيما بلغت المدة الزمنية المحددة لاجتماعات التعديل والموافقة على مشروع تقرير اللجنة 21 ساعة ونصف.

3- منهجية عمل اللجنة:

صادقت اللجنة في أولى اجتماعاتها المنعقد بتاريخ 08 يناير 2018 على نظامها الداخلي الذي يحدد سير عملها طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المؤطر لها، وتم تخصيص أربعة اجتماعات للتمكن من جميع جوانب الموضوع، من خلال الاستماع ومناقشة عرض حول المساطر والإجراءات القانونية لسير وتدبير عمل اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وعرض حول الإطار القانوني لعملية استيراد النفايات، وعرض تقني حول أنواع النفايات المستوردة وكيفية معالجتها وفوائدها وأضرارها على البيئة.

كما حددت اللجنة برنامج عملها الارتدادي لجلسات الاستماع لمسؤولين حكوميين حاليين وسابقين وأطر سامية وإدارية ومهنيين، ارتبطت صفاتهم ومهامهم بالموضوع، وهم كالآتي:

-السيدة كاتبة الدولة لدى السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة؛

-السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة سابقا؛

-السيد الكاتب العام السابق للوزارة المنتدبة في البيئة؛

-السيد مدير المراقبة والتقييم البيئي بالشؤون القانونية؛

-السيد مدير البرامج والإنجازات؛

-السيد رئيس قسم الوقاية ومحاربة التلوث؛

-السيد رئيس قسم منظومات تثمين النفايات؛

-السيد رئيس قسم المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث

-السيدة رئيسة مصلحة التراخيص والمساطر.

-السيد المدير العام للمختبر العمومي للدراسات والأبحاث،

-السيد مدير مركز البيئة للمختبر العمومي للدراسات والأبحاث؛

-السيد رئيس جمعية مهنيي الاسمنت بالمغرب؛

كما اتفقت اللجنة على تحديد برنامج زياراتها الاستطلاعية لمجموعة من الوحدات التي تقوم بتثمين النفايات المستعملة كوقود بديل، ومطارح النفايات العمومية المراقبة بناء على ما توفر لديها من معلومات بجلسات الاستماع، وفي إطار تحديد المفاهيم المرتبطة بالموضوع، من خلال مناقشة عرض تقني شامل، اتضح أن المقصود بنفاياتRDF كمادة أساسية موضوع الشحنة المذكورة، تعني بالإنجليزية: **Refuse Derived Fuels** وبالعربية: **النفايات المشتقة كوقود بديل**، والمعرف بمجموع النفايات والنواتج الثانوية ذات القيمة الحرارية القابلة للاسترداد، التي يمكن استخدامها كوقود بديل في فرن، لتعوض بعض أنواع الوقود الأحفوري التقليدي، مثل الفحم، إذا استجابت لمواصفات صارمة[1].

4- الرصيد الوثائقي المعتمد من قبل اللجنة:

توصلت اللجنة برصيد وثائقي مهم اعتمدته في إعداد تقريرها حيث شمل النصوص القانونية وتقارير المراقبة المعدة من طرف المختبرات المعتمدة ومساطير إدارية محددة من طرف الوزارة وكذا العروض المقدمة من طرف الخبرات أو التي قدمها المستجوبون أثناء جلسات الاستماع، وفيما يلي الوثائق المعتمدة:

[1] تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (من العرض المقدم أمام اللجنة من أحد الخبراء بتاريخ 29 يناير 2018)

الوثائق التي تم التوصل إليها من طرف اللجنة خلال الاجتماعات الأولى أثناء دراسة الموضوع:

1- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرقية في التجارة الدولية.

2- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا.

3- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

4- اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع.

5- الظهير الشريف رقم 60 – 03 – 1 الصادر في 12 ماي 2003 بتنفيذ القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة.

6- الظهير الشريف رقم 153 – 06 – 1 صادر في 30 شوال 1427 22 نوفمبر 2006 بتنفيذ القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

7- مرسوم رقم 02 – 07 – 253 صادر في 14 رجب 1429 (08 يوليو 2008) يتعلق بتصنيف النفايات وتحديد النفايات الخطرة.

8- قانون رقم 13.03 يتعلق بمكافحة تلوث الهواء.

9- قانون رقم 11.03يتعلق بصيانة واستصلاح البيئة.

10- المرسوم رقم 501 – 14 – 2 بصدد شروط وكيفيات استيراد وتصدير وعبور النفايات.

11- ظهير شريف رقم 92 – 96 – 1 الصادر في 27 من شعبان 1427 (24 نوفمبر 2000) بنشر اتفاقية بال بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الموقعة ببال في 22 مارس 1984.

12- ظهير شريف رقم 25 – 12 – 1 الصادر في 13 رمضان 1433 (02 أغسطس 2012) بتنفيذ القانون رقم 12 – 23 وتغيير القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

الوثائق المتوصل بها من كتابة الدولة لدى السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة

-اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

-القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

-القانون رقم 23.012 بتغيير القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

-المرسوم رقم 2.07.253 يتعلق بتصنيف النفايات وتحديد لائحة النفايات الخطرة.

-مشروع المرسوم رقم 2.14.505 بتحديد كيفيات وشروط استيراد وتصدير وعبور النفايات.

-نموذج الإشعار المعتمد في اتفاقية بازل.

-نموذج الإشعار المعتمد من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالتجارة الخارجية.

-جدول التراخيص المتعلقة باستيراد وتصدير النفايات لسنوات 2015، 2016، 2017.

-ثلاثة جداول شمولية لعمليات استيراد وتصدير النفايات لسنوات 2015، 2016، 2017.

-ملف متعلق بعملية استيراد النفايات الغير خطرة من إيطاليا.

-تقرير المختبر العمومي رقم 2017 – 180 – 00832.

-14 اتفاقية مبرمة بين كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة والمهنيين.

-لائحة العقود المبرمة بين مصدري ومستوردي النفايات (11 عقدا).

-ملف متعلق بعملية استيراد النفايات الغير خطرة من إيطاليا تحت عدد 872 بتاريخ 05 فبراير 2016.

-جداول تتضمن عمليات استيراد النفايات الخطرة من المناطق الحرة برسم سنوات 2015، 2016، 2017.

-التقارير المرسلة إلى سكريتارية بازل سنوات: 2007، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

-جدول كميات النفايات غير الخطرة المستوردة ما بين سنوات 2006 و2015 وكذا كميات النفايات الخطرة المصدرة ما بين سنوات 2012 2015.

-أجوبة كتابية للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة على أسئلة اللجنة

-Rapports d'analyses de deux échantillons de RDF pour le compte de LAFARGE HOLCIM Maroc site de Casablanca, échantillons reçus chez SOCOR le 06 Juillet 2016 sous les références BSK 1 BSK 2.

-Liste des cimenteries ayant capacité de valorisation des déchets.

-Convention spécifique relative aux procédures et modalités d'importation des combustibles dérives du tri des déchets (RDF) Avril 2015 (بين الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة والجمعية المهنية لشركات الاسمنت)

-وثيقة تتعلق بتقرير المهمة التي قامت بها الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة حول استيراد النفايات RDF للمجموعة الاسمنتية Maroc Ait Baha بتاريخ 20-01-2016

- تقرير حول تجربة حرق نفايات SRFبتاريخ 13-10-2015.

-رسالة موجهة من وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بتاريخ 07 غشت 2007 إلى السيد مدير معمل اسمنت المغرب حول القبول البيئي لبناء منشأة إسمنتية.

-نسخة من التقرير حول دراسة الأثر البيئي لإسمنت المغرب غشت 2012.

-إخطار شحن تحويلي منجز من طرف شركة Sita بتاريخ 24 يوليوز 2015.

-تقرير بمهمة قامت بها الوزارة المنتدبة في البيئة إلى معمل الإسمنت آيت باها بتاريخ 2016/04/06.

-نسخة من شهادة AFNOR مسلمة لإسمنت المغرب من 2014/01/29 إلى 2017/01/29.

- رسالة موجهة من الوزارة المكلفة بالبيئة إلى معامل اسمنت المغرب حول استيراد نفايات SRF بتاريخ 2016/03/24.

- رسالة موجهة من معامل اسمنت المغرب إلى الوزارة المكلفة بالبيئة حول طلب الترخيص باستيراد نفايات SRF بتاريخ 2015/07/28.

- تقرير حول مهمة قامت بها الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة لمعمل اسمنت بني ملال في إطار استيراد نفايات RDF بتاريخ 2015/08/31.

- تقرير حول مهمة قامت بها الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة لمعمل اسمنت بني ملال بتاريخ 2015/09/29 حول استيراد نفاياتRDF .

- تقرير حول خلاصة تجربة صناعية قامت بها معامل اسمنت بني ملال لنفايات SRF المستوردة بتاريخ 2015/07/14.

- نسخة من التقرير المرسل من طرف شركة Sita حول الإشعار بشحنة SRF عبر الحدود بتاريخ 2015/05/21.

مراسلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

- جواب على مراسلة اللجنة بتاريخ 19 يناير 2018.

مراسلة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

- جواب عن رسالة متعلقة بشحنة النفايات الإيطالية تحت عدد 2018/12 بتاريخ 06 فبراير 2018.

التقارير المتوصل بها من المختبر العمومي للدراسات والأبحاث

التقارير المرسلة إلى لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات

من طرف المختبر العمومي للتجارب والدراسات LPEE حول خصائص الانبعاثات الغازية من معامل الإسمنت سنة 2015

الرقم الترتيبي	رقم المحضـــــــر	المعمل المعنـــــي
1	2015-180-07022-2015-0497	ASMENT TEMARA
2	2015-180-02355-2015-0119	CIMAT BEN AHMED
3	2015-180-04647-2015-0253	CIMAT BEN AHMED
4	2015-180-06593-2015-0399	CIMAT BEN AHMED
5	2016-180-00172-2016-0009	CIMAT BEN AHMED
6	2015-180-02218-2015-0102	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
7	2015-180-03529-2015-0186	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
8	2015-180-06469-2015-0387-1	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
9	2015-180-06469-2015-0387-2	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
10	2015-180-06469-2015-0387-3	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
11	2015-180-07484-2015-0471-1	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
12	2015-180-07484-2015-0471-2	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
13	2015-180-02335-2015-0117	CIMENT DU MAROC AIT BAHA
14	2015-180-04581-2015-0244	CIMENT DU MAROC AIT BAHA
15	2015-180-06396-2015-0381	CIMENT DU MAROC AIT BAHA
16	2015-180-07614-2015-0489-1	CIMENT DU MAROC AIT BAHA
17	2015-180-07614-2015-0489-2	CIMENT DU MAROC AIT BAHA
18	2015-180-04509-2015-02039-1	CIMENT DU MAROC MARRAKECH
19	2015-180-07615-2015-0490	CIMENT DU MAROC MARRAKECH
20	2015-180-04100-2014-0225	CIMENT DU MAROC SAFI
21	2015-180-03596-2015-0189	CIMENT DU MAROC FES
22	2015-180-030198-2014-0163-1	CIMENT DU MAROC OUJDA
23	2015-180-03198-2015-0163-2	CIMENT DU MAROC OUJDA
24	2015-180-06472-2015-0388-1	CIMENT DU MAROC SETTAT
25	2015-180-06472-2015-0388-2	CIMENT DU MAROC SETTAT
26	2015-180-07479-2015-0470-1	LAFARGE CIMENTS BOUSKOURA
27	2015-180-07479-2015-0470-2	LAFARGE CIMENTS BOUSKOURA
28	2015-180-05498-2015-0315-1	LAFARGE CIMENTS TETOUAN 2
29	2015-180-06476-2015-0389-2	LAFARGE CIMENTS MEKNES
30	2015-180-06476-2015-0389-1	LAFARGE CIMENTS MEKNES

التقارير المرسلة إلى لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات من طرف المختبر العمومي للتجارب والدراسات LPEE حول خصائص الانبعاثات الغازية من معامل الإسمنت سنة 2016

الرقم الترتيبي	رقم المحضـــــــر	المعمل المعنـــــي
1	2016-180-04599-2016-0295	ASMENT TEMARA
2	2016-180-01924-2016-0103	CIMAT BEN AHMED
3	2016-180-03978-2016-0240	CIMAT BEN AHMED
4	2016-180-05660-2016-0391	CIMAT BEN AHMED
5	2016-180-07431-2016-0514	CIMAT BEN AHMED
6	2016-180-02105-2016-0108	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
7	2016-180-03427-2016-0216	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
8	2016-180-05644-2016-0390	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
9	2016-180-07488-2016-0528	CIMENT DE L'ATLAS BENI MELLAL
10	2016-180-02174-2016-0115-1	CIMENTS DU MAROC AIT BAHA
11	2016-180-02174-2016-0115-2	CIMENTS DU MAROC AIT BAHA
12	2016-180-05188-2016-0336	CIMENTS DU MAROC AIT BAHA
13	2015-180-2015-07615-0490-2	CIMENTS DU MAROC MARRAKECH
14	2016-180-05841-2016-0408-1	CIMENTS DU MAROC MARRAKECH
15	2016-180-05841-2016-0408-2	CIMENTS DU MAROC MARRAKECH
16	2016-180-02171-2014-0113-1	CIMENTS DU MAROC SAFI
17	2016-180-02171-2014-0113-2	CIMENTS DU MAROC SAFI
18	2016-180-02163-2016-0112	HOLCIM MAROC FES
19	2016-180-03004-2016-0176	LAFARGE HOLCIM MAROC OUJDA
20	2016-180-5406-2016-0352-1	LAFARGE HOLCIM SETTAT
21	2016-180-05231-2016-0342-1	LAFARGE HOLCIM BOUSKOURA
22	2016-180-05231-2016-0342-2	LAFARGE HOLCIM BOUSKOURA
23	2016-180-03980-2016-0241-1	LAFARGE HOLCIM MEKNES
24	2016-180-03980-2016-0241-2	LAFARGE HOLCIM MEKNES
25	2016-180-03863-2016-0232-1	LAFARGE HOLCIM TETOUAN 2
26	2016-180-03863-2016-0232-2	LAFARGE HOLCIM TETOUAN 2

التقارير المرسلة إلى لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات من طرف المختبر العمومي للتجارب والدراسات LPEE حول خصائص الانبعاثات الغازية من معامل الإسمنت سنة 2017

الرقم الترتيبي	رقم المحضـــــــر	المعمل المعنـــــي
1	2017-180-02472-2017-0141	CIMAT BEN AHMED
2	2017-180-02918-2017-0177	ASMENT TEMARA
3	2017-180-03554-2017-0223	CIMAT BEN AHMED
4	2017-180-06103-2017-0407	CIMAT BEN AHMED
5	2017-180-06931-2017-0477	CIMAT BEN AHMED
6	2017-180-01465-2017-0084	CIMENTS DE L'ATLAS BENI MELLAL
7	2017-180-04371-2017-0284	CIMENTS DE L'ATLAS BENI MELLAL
8	2017-180-07103-2017-0486	CIMAT BENI MELLAL
9	2018-180-00692-2018-0046	CIMAT BENI MELLAL
10	2017-180-01741-2017-0100	CIMENTS DU MAROC AIT BAHA
11	2016-180-05841-2016-0408/3	CIMENTS DU MAROC MARRAKECH
12	2016-180-05841-2016-0408/4	CIMENTS DU MAROC MARRAKECH
13	2017-180-03329-2017-0205	CIMENTS DU MAROC SAFI
14	2017-180-02644-2017-0152	LAFARGE HOLCIM MAROC FES
15	2017-180-04023-2017-0259	LAFARGE HOLCIM MAROC OUJDA
16	2017-180-06089-2017-0405/1	LAFARGE HOLCIM MAROC SETTAT
17	2017-180-06719-2017-0456	LAFARGE HOLCIM MAROC BOUSKOURA
18	2017-180-00832-2017-0045-1	LAFARGE HOLCIM MAROC BOUSKOURA
19	2017-180-072013-2017-0397	LAFARGE HOLCIM MAROC MEKNES
20	2017-180-05673-2017-0381	LAFARGE HOLCIM MAROC TETOUAN 2
21	2017-180-00916-2017-0054	LAFARGE HOLCIM MAROC TETOUAN 2

الوثائق التي سلمتها للجنة السيدة حكيمة الحيطي الوزيرة السابقة لوزارة البيئة أثناء جلسة الاستماع:

- وثيقة تتضمن بعض الأسئلة المتداولة بشأن ما أصبح يعرف ب "قضية النفايات الإيطالية"

-Procédure d'Importation au Maroc Du Combustible Solide de Récupération d'Italie.

-Etat des lieux de la Production et l'Utilisation de CSR en Europe.

-Contrat Performance 2016-2020.

ECOSYSTEME MATERIAUX DE CONSTRUCTION

-Public Works Departement Government Lang USE and Environment Policies Waste Management"Regione ABRUZZO" Adressé au Département de l'Environnement, 9, rue AL ARAA secteur 16 Hay Riad Rabat. Morocco.

- ALIAPUR = Collecte et Recyclage de Vos Pneus ville de Lyon

Adressé à Mme Hakima ELHAITE, Ministre déléguée auprès du Ministre de l'Energie des mines de l'eau et de l'environnement en charge de l'environnement, Rabat.

-Ministère de l'environnement = Direction de la Surveillance et de la Prévention des Risques, A Mr le Directeur de la Protection Civile de l'environnement: Regione ABRUZZO.

5- الصعوبات التي اعترضت عمل اللجنة:

واجهت اللجنة خلال دراستها للوثائق إشكالية تتعلق بترجمة بعض منها، خاصة تلك المكتوبة باللغتين الإنجليزية والإيطالية وعدم استجابة الجهات الحكومية المعنية لطلب اللجنة بالقيام بترجمتها، تحت ذريعة عدم توفرها على وسائل الترجمة، الشيء الذي تطلب مجهودا إضافيا من أعضاء اللجنة وفريق العمل الإداري المواكب لعملها في ترجمة هذه الوثائق.

-لم تتوصل اللجنة بجواب من وزارة الداخلية على المراسلة المتعلقة بتزويدها بالتقرير الذي أعدته خلال التحقيق الذي باشرته بخصوص شحنة النفايات الإيطالية.

6- مضامين جلسات الاستماع:

عقدت اللجنة 12 جلسة استماع، انطلقت بعد هيكلتها وتحديد منهجية عملها، موثقة بالصوت والصورة، همت مجالات الاختصاص للشهود الماثلين أمامها.

وانطلاقا من مسؤولية اللجنة، في تقديم مجموعة من المعطيات التي تمكن مجلسنا الموقر، والرأي العام الوطني من الوقوف على مجموعة من الحقائق بشكل واضح لا غموض فيه، ارتأت أن تقدم مضامين هذه الجلسات وفق مستويات أساسية كالتالي:

- المعطيات التي قدمها مسؤولو القطاع الوصي على البيئة سواء السابقين أو الممارسين لمهامهم الحالية.
- المعطيات التي قدمها المسؤولون عن المختبر العمومي للدراسات والأبحاث LPEE.
- المعطيات التي قدمها ممثل مهنيي الاسمنت.

أ- المعطيات التي قدمها مسؤولوا القطاع الوصي على البيئة:

استمعت اللجنة لمجموعة من المسؤولين للقطاع الوصي، حسب التسلسل الإداري، من ضمنهم مسؤولين سابقين، وإضافة للمعطيات المرتبطة بالجوانب القانونية، والاختصاصات الموكولة لكل وحدة إدارية وعلاقتها بموضوع لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وبناء على الأسئلة الدقيقة المفصلة والمباشرة لأعضاء اللجنة، فإن أهم الإفادات الواردة في الشهادات يمكن حصرها كما يلي:

في إطار الجواب على استفسارات أعضاء اللجنة حول المرتكزات والأسس القانونية المؤطرة لمسار عمليات استيراد الحكومة لشحنات النفايات، أكد مختلف الشهود في إطار جلسات الاستماع أن القطاع الوصي على البيئة التزم بكافة المساطر القانونية الدولية والوطنية أثناء عملية استيراد النفايات، ولا يستورد إلا ما يتم تصنيفه في خانة النفايات غير الخطرة. وصرح الشهود وجود الضمانات الكافية التي تنص عليها اتفاقية بازل بكون هذه النفايات غير خطيرة بشهادة من مختبرات محلية وأجنبية معتمدة.

ووفقا لإفادة بعض الشهود فإن الإجراءات المتعلقة بمراقبة دخول النفايات للمغرب تمت وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 00-28، المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ونصوصه التطبيقية التي تمنع بصفة نهائية استيراد النفايات الخطرة وتسمح باستيراد النفايات غير الخطرة من أجل إعادة تدويرها أو تثمينها كطاقة مكملة أو بديلة بالمصانع والمعامل سواء الإسمنتية أو الشركات الطاقية، كما ألزمت وزارة البيئة المعامل بالقيام بدراسة الأثر البيئي وفقا لمقتضيات القانون

12.03، إضافة إلى احترام مضامين الاتفاقية الإطار الموقعة بين الوزارة الوصية والمهنيين المشتغلين في قطاع حرق النفايات.

كما أشار بعض الشهود، أن عملية استيراد النفايات تخضع لعملية مراقبة دقيقة وتتبع مسطري انطلاقا من البلد المصدر إلى حين دخولها تراب المملكة للوقوف على مدى احترام الشروط المتعلقة بنوعية هذه النفايات ومكوناتها الكيميائية والفيزيائية وإخضاعها لتحاليل من أجل التأكد من خلوها من النفايات الخطرة والسامة.

وبعد تفحص الوثائق المتوصل بها من طرف القطاع الوصي تم رصد مجموعة من أنواع النفايات التي يستوردها المغرب، نذكر من بينها: [2]

- Plastique, ferrailles, pneus déchiquetés, RDF, cuivre, polyster, textiles éponge, ferrailles fonte au chrome, PVC plastique, mousse, caoutchouc cryogénique, fer, billette (ferrailles)

كما أكد الشهود المعنيون أن عملية استيراد النفايات من طرف الحكومة يؤطرها مشروع المرسوم 2.14.505 والذي ينص على منح رخصة استيراد أو تصدير أو عبور النفايات من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة، بعد استطلاع رأي القطاعات الوزارية المعنية وتحديد شروط وكيفيات تسليم تراخيص استيراد النفايات الخطرة الناتجة عن أنشطة مناطق التصدير الحرة والنفايات غير الخطرة وتراخيص عبور النفايات الخطرة عبر التراب الوطني وكذا تراخيص تصدير النفايات.

---

[2] جداول حركة النفايات برسم سنوات 2015، 2016، 2017.

واستدل الشهود المعنيون بمضمون المادة 43 من القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها الذي يشترط في الفقرة الأولى أن استيراد النفايات غير الخطرة بهدف تدويرها أو تثمينها يفرض أن تكون مدرجة في لائحة تحدد بنص تنظيمي (مرسوم)، هذا المرسوم الذي يحدد المواد المسموح باستيرادها لم ينشر في الجريدة الرسمية إلى اليوم على رغم من أنه عرض في مجلس حكومي.

وقد أدلى أحد الشهود، خلال انعقاد إحدى جلسات الاستماع، بوثيقة داخل اللجنة، تؤكد أن الشروع في استيراد العجلات المطاطية المقطعة (Pneus déchiquetés) من طرف الشركات الاسمنتية، انطلق منذ سنة 2003، في حين بدأ المغرب باستيراد نفايات RDF كطاقة بديلة سنة 2012، رغم غياب نص تنظيمي يؤطر هذه العملية[3].

- أفاد أحد الشهود أن المغرب ينتج 6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، منها 340 ألف طن من النفايات الخطرة، ومن ضمنها 40 ألف طن من زيوت الراديياتور المسماة PCB[4]، وتساءل نفس الشاهد عن مآل هذه النفايات، ومكان حرقها، مستخلصا أن 340 ألف طن من النفايات الخطرة لا يصدر منها المغرب سنويا إلا 17 ألف طن عن طريق الشركات المتعددة الجنسية والمؤطرة بقوانين تحترمها هذه الشركات، في حين يجهل مصير الباقي داخل بلادنا على مستوى مكان الحرق أو مع أي مكونات أخرى يتم حرقها.

-

[3] وثيقة مقدمة من أحد الشهود أثناء جلسة الاستماع.
[4] جلسة الاستماع رقم 18 بتاريخ 30 أبريل 2018.

- حمل أحد الشهود المسؤولية المباشرة لوزارة التجارة والصناعة في استيراد مادة متلاشيات الحديد (la ferraille) قصد تدويرها في معامل صوناسيد، دون تنسيق أو مراقبة مع وزارة البيئة بحكم إمكانية حمل هذه المادة لمكونات مشعة وسامة[5].

- أفاد أحد الشهود، أن مساهمة الجماعات المحلية في إنتاج مادة RDF بمطارحها سيمكنها من تخفيض تكاليف طمر نفاياتها المنزلية، والإسهام في إيجاد حلول للوقود الطاقي البديل، حيث أن 5،2 طن من RDF تعوض 1 طن من الفيول[6].

- أفاد بعض الشهود أن الحكومة اتخذت في مرحلة أولى قرارا بتوقيف استيراد جميع أنواع النفايات بعد ضجة النفايات الإيطالية، قبل أن يتم في مرحلة ثانية إيقاف هذا القرار ليسري فقط على استيراد نفايات RDF[7].

- أفاد أحد الشهود خلال جلسات الاستماع أنه تم توقيف عملية استيراد شحنات نفايات RDF بعد الضجة المثارة حول استيراد الشحنة الإيطالية، بتعليمات شفوية فقط[8].

- صرح أحد الشهود بخصوص شحنة 2500 طن من النفايات الإيطالية، أن الحكومة قررت وضعها تحت المراقبة في انتظار استكمال التحريات التي فتح بشأنها تحقيق من أجل اتخاذ قرار نهائي.

---

[5] نفس المرجع السابق.
[6] نفس المرجع السابق.
[7] نفس المرجع السابق.
[8] جلسة الاستماع رقم 14 بتاريخ 04 أبريل 2018

ب- المعطيات التي قدمها المسؤولون عن المختبر العمومي للداراسات والأبحاث LPEE:

في محاولة من أعضاء اللجنة لفهم المعايير التقنية التي يجب توفرها لدى المنشأة المستفيدة من حرق النفايات، تم الاستماع للمسؤولين **بالمختبر العمومي للدراسات والأبحاث**، الذين تقدموا بعرض حول المستوى التقني والمعرفي وأهم المنجزات الذي اكتسبها منذ تأسيسه، كمؤسسة تقنية ومرجعية وطنية.

وتم التأكيد على أن المختبر العمومي للأبحاث والدراسات، المختبر المعتمد على الصعيد الوطني لإجراء بحوث تفصيلية وتحاليل. ونفى المسؤولون بأن المركز لم يتلق أي طلب إجراء بحث من الوزارة بخصوص الشحنة المستوردة من إيطاليا. وبأن تدخل المختبر اقتصر على المساهمة في أعمال الخبرة والاستشارة في إطار التحقيق الذي باشرته اللجنة المختلطة المعتمدة من وزارة الداخلية، والتي تم تزويدها بجميع التقارير المنجزة لمدة معينة مع جمعية مهنيي الإسمنت.

مع الإشارة إلى أن عملية اللجوء إلى المختبرات المعتمدة أمر ضروري والتعامل مع مختبر LPEE يبقى اختياريا من طرف معامل الاسمنت ومجالات وتوقيت تدخله تظل رهينة بالطلب أو الضرورة. وأن النتائج والتقارير لا تليها عمليات مراقبة وتتبع بشكل رسمي.

ج- المعطيات التي قدمها ممثل مهنيي الاسمنت:

وفي إفادة ممثل مهنيي الاسمنت أمام اللجنة، أكد أن المعامل الإسمنتية غير مؤهلة

(100%على حد تعبيره[9]) مقارنة مع دول أوروبا، بل ملزمة بتجهيزات معينة للوصول إلى المعايير الأوروبية، وبأن معظم النفايات غير الخطرة المستوردة توجه إلى الحرق في مصانع الإسمنت وفقا للاتفاقية المبرمة بين جمعية مهنيي الاسمنت والقطاع الحكومي المكلف بالبيئة والتي وقعت سنة 2003، وبأن هذا التوجه الجديد كلف استثمارات ضخمة خلال السنوات الأخيرة في أفران مجهزة لاستقبال الوقود الصلب المستخرج من النفايات والتحكم في الأدخنة والغبار الناتج عن حرقها.
وبخصوص أحد شركات الاسمنت، فإنها تستوفي نسبة مهمة من حاجياتها من الوقود الصلب من النفايات خاصة العجلات المستعملة، ما من شأنه تخفيف الضغط على مطارح النفايات المنزلية المراقبة، وتقليص نسبة استهلاك أراض وعقارات جديدة لدفن هذه النفايات[10].

- كما أفاد أحد المسؤولين الإداريين بمعطى عدم تحقق قسم الوقاية ومحاربة التلوث من القياسات الغازية المنبثقة كاملة وكما هو محدد في الاتفاقية والاقتصار فقط على غازي وحيد أكسيد الكاربون "CO"و غاز الميتان "CH4"[11]، وتمت الإشارة من جانب آخر إلى عدم توفر المختبر الوطني على موارد بشرية وإمكانيات لوجيستيكية للقيام بواجبه وتغطية المراقبة عبر التراب

---

[9] جلسة الاستماع رقم 17 بتاريخ 12 أبريل 2018
[10] نفس المرجع السابق
[11] جلسة الاستماع رقم 15 بتاريخ 04 أبريل 2018

الوطني. ويقتصر حسب إفادة الشهود بأنه يقوم فقط بمراقبة الآليات المستعملة من طرف المختبر العمومي للدراسات والأبحاث.

د: الآثار على البيئة:

أشار معظم المستمع إليهم في الجلسات أن القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء ينص في المادة 4 على: "يحظر لفظ أو إطلاق أو رمي أو السماح بلفظ أو إطلاق أو رمي مواد ملوثة في الهواء كالغازات السامة أو الأكالة أو الدخان أو البخار أو الحرارة أو الغبار أو الروائح بنسبة تفوق القدر أو التركيز المسموح به حسب المعايير التي تحددها نصوص تنظيمية".

بحيث يلزم كل شخص بالوقاية والتقليص والحد من انبعاث المواد الملوثة في الجو التي من شأنها أن تضر بصحة الإنسان والحيوان والنبات والمآثر والمواقع أو تكون لها آثار ضارة على البيئة بشكل عام.

وحسب تصريح أحد المستوجبين فإن عملية مراقبة القطاع غير المهيكل في مجال تثمين النفايات، تستدعي إصدار إطار قانوني ينظم فئة اجتماعية عريضة يشكل التثمين موردا أساسيا لرزقها[12].

وصرح الشهود أن القانون 23.12 الذي يغير بموجبه القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، جاء بهدف السماح باستيراد النفايات الخطرة من المناطق الحرة داخل التراب الوطني، لمعالجتها قصد التخلص منها، أو تثمينها في إحدى المنشآت المنصوص عليها في المادة 29 من نفس القانون.

[12] جلسة الاستماع رقم 16 بتاريخ 04 أبريل 2018

كما أشار الشهود بأهمية تحسيس الجماعات الترابية بأهمية إنتاج نفايات RDF بالمطارح، وإمكانية استعمالها كوقود بديل بهدف التقليص من كمية النفايات المنزلية التي يتم طمرها من جهة، والتخفيف من خطر مادة الليكسيفيا على الفرشات المائية من جهة أخرى[13].

هـ- القرار الحكومي بتكوين لجنة للتحقيق حول شحنة النفايات المستوردة من إيطاليا:

على إثر الضجة التي خلفتها عملية استيراد النفايات الإيطالية، جمدت الحكومة بقرار شفوي جميع عمليات استيراد النفايات، وموازاة مع ذلك، كونت لجنة مكلفة بإجراء تحقيق في ملابسات شحنة النفايات الإيطالية برئاسة وزارة الداخلية.

وبناء على أسئلة أعضاء اللجنة خلال جلسات الاستماع، أكد مختلف الشهود أنه لم يتم توصل أيا منهم كطرف معني بنتائج التقرير المعد من طرف وزارة الداخلية، إلى حدود تقديم شهاداتهم أمام اللجنة.

7- الزيارات الاستطلاعية:

ونظمت اللجنة زيارتين استطلاعيتين الأولى بتاريخ 19 أبريل 2018 للمطرح العمومي للنفايات بأم عزة ضواحي الرباط، ومركز تثمين النفايات المنزلية المستعملة كوقود بديل (RDF)، والثانية بتاريخ 08 يونيو 2018 لكل من "لافارج هولسيم"بوسكورة و"إيكوفال الكارة" قصد معاينة عملية تثمين النفايات المنزلية

[13] جلسة الاستماع رقم 17 بتاريخ 12 أبريل 2018

وتحويلها إلى مادة (RDF)، وكذلك كيفية التخلص من النفايات الخطرة القادمة من المناطق الحرة المغربية.

وقف أعضاء اللجنة على مختلف مراحل فرز وتدوير النفايات، وطرق تحليل مكوناتها من طرف المختبرات المتواجدة بالوحدات الصناعية، وعاينوا بمعمل بسكورة وجود الشحنة المستوردة من إيطاليا، حيت لا تزال متواجدة بعين المكان، واستمعوا لشروحات وعروض إضافية من مسؤولين عن هذه الوحدات حول وظائفها واختصاصاتها بخصوص تدوير النفايات والتخلص منها.

وبخصوص شحنة النفايات المستوردة من إيطاليا، أكد المسؤولون بالوحدة الصناعية أنها تتعلق بوقود بديل تستعمل في إنتاج الإسمنت، ولا تشكل أي خطر لا على البيئة ولا على الساكنة، وأنها تحرق وفق شروط تحترم جميع المعايير الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

8 – خلاصات واستنتاجات اللجنة:

وقفت اللجنة على نقط التطابق والتعارض بين المعطيات سواء الواردة في الوثائق أو من خلال تصريحات الشهود الماثلين أمامها في جلسات الاستماع، من أهمها:

- ضعف البنيات والتجهيزات الأساسية المتخصصة في معالجة النفايات الخطرة مقارنة مع حجم ما ينتج منها في المناطق الحرة بالمغرب.

- الخصاص في الموارد البشرية بالقطاع الوصي على البيئة والاقتصار على بعض المضامين المسطرية لاتفاقية بازل والانسجام مع مقتضياتها.

- محدودية قدرة الوزارة الوصية على القطاع البيئي في المراقبة التقنية للنفايات التي تنتجها الوحدات الصناعية في عمليات الحرق.

- ارتباك وتدبدب الحكومة في التعاطي مع الشحنة المستوردة من إيطاليا المتعلقة ب RDF حيث أنها أوقفت استيراد جميع أنواع النفايات في مرحلة أولى وأكدت على أن RDF نفايات غير خطرة وتستعمل كوقود بديل مما أثر سبا على تعاطي الرأي العام الوطني.

- أثار توقيف عملية الاستيراد للنفايات المستعملة داخل الوحدات الصناعية أضرارا اقتصادية مما جعل الحكومة تتراجع عن منع استيراد النفايات وبقي مشمولا بنفايات RDF فقط.

- ارتكزت الحكومة على استيراد النفايات الخطرة وغير الخطرة على مشروع مرسوم 2.14.505 ، المصادق عليه في المجلس الحكومي، وغير المنشور في الجريدة الرسمية مما يعد خرقا قانونيا واضحا.

- النقص المهول في الوسائل اللوجستيكية والموارد البشرية للشرطة البيئية مقارنة بالمهام الموكولة إليها، حيث لا يمكن ل 70 عنصر من هذا الجهاز على المستوى الوطني، حسب تصريحات المسؤولين بالوزارة المعنية من إنجاز مهام التتبع والمراقبة بالنجاعة المتوخاة، خاصة في مجال تدبير النفايات المنتجة بالوحدات الصناعية.

- تم الترخيص باستيراد الشحنة الإيطالية التي أثارت الضجة، ولم يتم الترخيص إلى حدود اليوم بحرقها، مما جعل الشحنة معلقة بمنطقة التخزين غير المؤهلة لحماية الفرشة المائية والهواء.

- عدم توفر أي جهة مسؤولة ذات الصلة بالملف على نسخة من التقرير المنجز من طرف وزارة الداخلية في إطار التحقيق الذي قامت به حول عينة من الشحنة المستوردة من إيطاليا.

- ضرورة التسريع بتأهيل الوحدات الصناعية المغربية، وملائمة المعايير الوطنية فيما يخص انبعاث الغازات مع المعايير الدولية.

9-توصيات لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات:

1- دعوة الحكومة إلى ضرورة التنسيق في كل عمليات تصدير واستيراد نفايات غير الخطرة مع القطاع الوي على البيئة.

2- ضرورة اتخاذ الحكومة لقرار عاجل وواضح بخصوص الشحنة الإيطالية المحجوزة بمنطقة التخزين ببوسكورة.

3- دعم المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث، بموارد بشرية كفأة وذات الاختصاص في المجال البيئي، ومده بإمكانيات لوجيستيكية للقيام بمهامه.

4- تمكين الشرطة البيئية من الوسائل البشرية، والإمكانيات اللوجيستيكية، ومن الحماية اللازمة التي تساهم في قيامها بمهامها بالنجاعة المطلوبة.

5- ضرورة تنظيم القطاع غير المهيكل في مجال تثمين النفايات (فرز وتثمين النفايات المنزلية، العجلات، الزيوت المحروقة، البطاريات، إلخ...)، من خلال إصدار إطار قانوني ينظم هذه الفئة الاجتماعية العريضة التي يشكل التثمين موردا أساسيا من موارد رزقها.

6- تمكين الجماعات الترابية من الإمكانيات الضرورية لمعالجة وتثمين وتدوير نفاياتها.

توقيع رئيس اللجنة:

أحمد توزي

رئيس اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

توقيع مقررة اللجنة:

أمال ميصرة

مقررة اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

10- الملاحق

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

الرباط في 14 يوليو 2016

إلى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، بناء على الفصل 67 من الدستور، وبناء على مقتضيات المواد من 77 إلى 80 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين والمادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بلجان تقصي الحقائق، يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم بطلب يرمي إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وذلك بهدف الوقوف على مختلف الجوانب المرتبطة بهذا الترخيص.

وتجدون طيه نسخة موقعة من طرف السادة المستشارين الذين تقدموا بهذا الطلب.

وتقبلوا، السيد الرئيس المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

مجلس المستشارين

مجلس المستشارين
الديوان
- الديوان -
ورد بتاريخ 14/07/16
تحت رقم 3264/16

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لائحة السادة المستشارين الموقعين على طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

الاسم الكامل	التوقيع
عبد العزيز بنعزوز	
الحسين الحسناني	
محمد الشيخ بيد الله	
القميزة حميد	
عبد السلام بلقسور	
امحمد أحميدي	
مولاي عبد الرحيم الكامل	
أحمد شويزي	
ذجاج كمبير	
عبد الإله المهاجري	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لائحة السادة المستشارين الموقعين على طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

الاسم الكامل	التوقيع
عبد الكريم القدوس	
المصطفى الخلفيوي	
الحسين مخلص	
عادل بركات	
الحسن بلمقدم	
محمد مكنيف	
الحبيب بنطالب	
فاطمة أيت موسى	
أحمد الإدريسي	
عبد الرحيم الكميلي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لائحة السادة المستشارين الموقعين على طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

الاسم الكامل	التوقيع
الحو المربوح	

مجلس المستشارين البرلمان

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لائحة السادة المستشارين الموقعين على طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

الاسم الكامل	التوقيع
محمد علمي	
عبد الحميد فاتحي	
أبوبكر أعبيد	
المختار الهواب	
أحمد بوسون	
عبد الوهاب بلاقيه	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لائحة السادة المستشارين الموقعين على طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

الاسم الكامل	التوقيع
محمد زروال	
وفاء الشافي	
ربيعة ياوي خالد الهراء	
آمال العمري	
رشيد المنياري	
عزالدين زكري	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لائحة السادة المستشارين الموقعين على طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

الاسم الكامل	التوقيع
أحمد عدال	
ادريس الراخا	
عائشة ابن علا	
عبد الرحيم الأطلسي	
سعيد زعير	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لائحة السادة المستشارين الموقعين على طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات

الاسم الكامل	التوقيع
عبد الحق حميمان	
رجاء الكساب	
المبارك الصادي	
ثريا لحرش	

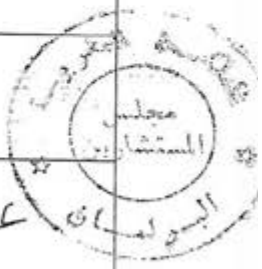

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
PRESIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
الرئيس

م ب 1170/16

2016 يوليو 19

السيد رئيس الحكومة المحترم

الموضوع: إشعار بالتوصل بطلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول **ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.**

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين؛

وبعد، فعملا بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 85.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، يشرفني أن أشعر سيادتكم بأن رئاسة مجلس المستشارين قد توصلت بتاريخ 15 يوليوز 2016 بالطلب -المرفق طيّه-، الذي وقّعه 42 عضوا من أعضاء مجلس المستشارين، يرمي إلى تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول " **ترخيص الحكومة باستيراد النفايات** "، وذلك بناء على أحكام الفقرة الثانية من الفصل 67 من الدستور.

وتقبلوا، السيد رئيس الحكومة المحترم، فائق التقدير والاعتبار.

والسلام.

عبد الحكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

المرفقات: نسخة من طلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

KOYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
PRESIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
الرئيس

م ب م 1170/16

2016 يوليو 19

السيد رئيس الحكومة المحترم

الموضوع: إشعار بالتوصل بطلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول **ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.**

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين؛

وبعد، فعملا بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 85.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، يشرفني أن أشعر سيادتكم بأن رئاسة مجلس المستشارين قد توصلت بتاريخ 15 يوليوز 2016 بالطلب -المرفق طيّه-، الذي وقّعه 42 عضوا من أعضاء مجلس المستشارين، يرمي إلى تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول " **ترخيص الحكومة باستيراد النفايات** "، وذلك بناء على أحكام الفقرة الثانية من الفصل 67 من الدستور.

وتقبلوا، السيد رئيس الحكومة المحترم، فائق التقدير والاعتبار.

والسلام.

المرفقات: نسخة من طلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

بطاقة حول اجتماعات اللجنة الرسمية:

الرقم الترتيبي	التاريخ	الموضوع	مدة الاجتماع	عدد الحضور	ملاحظات
1	2017/12/27	انتخاب رئيس اللجنة وباقي أعضاء المكتب	30 دقيقة		
2	2018/01/08	تقديم ومناقشة عرض: الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بترخيص الحكومة باستيراد النفايات مشروع برنامج ومنهجية عمل اللجنة	ساعتين ونصف	8	
3	2018/01/29	الاستماع لعرض حول استيراد النفايات التي تعتبر كوقود بديل (RDF) وتأثيرها على البيئة	ساعتين ونصف	8	
4	2018/02/19	دراسة الوثائق	ساعتين	7	
5	2018/05/15	دراسة الوثائق	ساعة ونصف	9	
6	2018/05/29	دراسة الوثائق	نصف ساعة	7	
7	2018/03/6	جلسة الاستماع للسيدة كاتبة الدولة لدى السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة.	ساعة ونصف	8	
8	2018/03/20	جلسة الاستماع للسيد الكاتب العام السابق للوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة.	ثلاث ساعات ونصف	3	
9	2018/03/20	جلسة الاستماع للسيد مدير المراقبة والتقييم البيئي والشؤون القانونية.	ساعتين	3	
10	2018/03/20	جلسة الاستماع للسيد مدير البرامج والإنجازات.	ساعة ونصف	5	
11	2018/03/20	جلسة الاستماع للسيد رئيس قسم المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث.	ساعتين	5	
12	2018/04/04	جلسة الاستماع للسيد المدير العام للمختبر العمومي للتجارب والدراسات.	ساعة	5	
13	2018/04/04	جلسة الاستماع للسيد مدير مركز البيئة التابع للمختبر العمومي للتجارب والدراسات	ساعة	5	
14	2018/04/04	جلسة الاستماع للسيدة رئيسة مصلحة التراخيص والمساطر.	ساعة	5	

15	2018/04/04	جلسة الاستماع للسيد رئيس قسم الوقاية ومحاربة التلوث.	ساعتين ونصف	4	
16	2018/04/04	جلسة الاستماع للسيدة رئيسة قسم منظومة تثمين النفايات	ساعة	4	
17	2018/04/12	جلسة الاستماع للسيد رئيس جمعية مهنيي الإسمنت بالمغرب.	ساعة ونصف	4	
18	2018/04/30	جلسة الاستماع للسيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة سابقا.	أربعة ساعات	5	
19	2018/07/09	مناقشة مسودة تقرير اللجنة والمصادقة عليه.	ثلاث ساعات	7	
20	2018/07/13	مناقشة مسودة تقرير اللجنة والمصادقة عليه	ثماني ساعات	6	

بطاقة حول الزيارات الاستطلاعية

الرقم الترتيبي	التاريخ	الموضـــوع	المدة	عدد الحضور	الملاحظات
1	2018/04/19	زيارة استطلاعية لمطرح النفايات العمومي أم عزة والوحدة الصناعية لتثمين النفايات.	يوم كامل	4	
2	2018/07/08	محمة استطلاعية لافارج هولسيم بوسكورةو "إكوفال الكارة".	يوم كامل	6	

الفهـــرس

1- السياق العام لتشكيل اللجنة..... 1
2- تشكيل اللجنة.....2
3- منهجية عمل اللجنة.....6
4- الرصيد الوثائقي المعتمد من طرف اللجنة.....8
5- الصعوبات التي اعترضت عمل اللجنة.....19
6- مضامين جلسات الاستماع.....19
أ- المعطيات التي قدمها مسؤولو القطاع الوصي على البيئة.....20
ب- المعطيات التي قدمها المسؤولون عن المختبر العمومي للدراسات والأبحاث LPEE..24
ج- المعطيات التي قدمها ممثل مهنيي الاسمنت.....25
د- الآثار على البيئة.....26
هـ- القرار الحكومي بتكوين لجنة للتحقيق حول شحنة النفايات المستوردة من إيطاليا.....27
7- الزيارات الاستطلاعية.....27
8- خلاصات واستنتاجات اللجنة.....29
9- توصيات لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.....31
10- الملاحق.....32